جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص العلاقات الدولية

تحت عنوان:

الاستراتيجية الجزائرية تجاه القضية الفلسطينية في عهد الرئيس عبد المجيد تبون

من إعداد الطالبة:

حنان جريدة

إشراف الأستاذ الدكتور

فاتح النور رحموني

-د/	جامعة المسيلة	رئيســا
-د/ فاتح النور رحموني	جامعة المسيلة	مشرفا و مقررا
-د/	جامعة المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 1445/1444 هجري

الموافق لـ2023/2022م

شكـــــر وتقـــدير

كثيرة هي كلمات التقدير والعرفان بالجميل التي تتدافع في الصدور، ولكن قليلة التي تولد بين السطور، وايماناً بفضل الاعتراف بالجميل، وتقديم الشكر والامتنان والتقدير لأصحاب المعروف، وانطلاقاً من قول الله تعالى:{ ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه(}لقمان) 12 ، وامتثالا لقول رسوله(صلى الله عليه وسلم): " لا يشكر الله من لا يشكر الناس" (سنن الترمذي)، أتقدم بالشكر الجزيل، والثناء لكل من ساعد في إتمام هذه الدراسة، وأخص بالذكر:

أستاذي الفاضل الدكتور : **فاتح النور رحموني** حفظه الله، لتفضله بالإشراف على هذه المذكرة، حتى خرجت بهذه الصورة، فلم يدخر جهدا في نصحي وتوجيهي وإرشادي، فجزاه الله عني كل خير.

الشكر موصول لكل أعضاء المناقشة الموقرين الذين قبلوا مناقشة هذا العمل.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان:

كما أتقدم بشكر خاص لصديقتي وزميلتي وأختي **بن صوشة مريم** على كل ما بذلته من جهد ونصائح في دعمي لإتمام هذا العمل.

والشكر موصول أيضا لكل أساتذة وأستاذات قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة المسيلة.

كما يسعدني أن أتقدم بالشكر الجزيل لكل زملائي وزميلاتي في الدفعة (**مجموعة العباقرة**).

والشكر موصول أيضا لكل من ساعدني من بعيد أو من قريب في لاتمام هذا العمل.

http://www.myhouseonweb.eu/
MY HOUSE ON WEB

الإهـــــــــداء

إلى ملاكي في الحياة إلى من أرضعتني الحب والحنان إلى من كان دعائها سر نجاحي " أمي الغالية " حفظها الله وأطال عمرها.

إلى روح " أبي العزيز " الطاهرة رحمه الله وأسكنه فسيح جناته

إلى زوجي تقديراً وامتناناً

إلى أبنائي: يحي، يعقوب وروان

حفظهم الله ورعاهم

إلى إخوتي وأخواتي وأزواجهم وزوجاتهم وأبنائهم كل باسمه، وأخص ذات القلب الكبير الرقيق لامية وابنها " محمد ريان" فلك مني ألف تحية واحترام

إلى صديقتي وأختي مريم بن صوشة وابنها أنس

إلى كل من نسيهم قلمي ولم ينساهم قلبي

إلى كل من حمل ويحمل راية العلم والعلماء

أهدي هذا العمل

htpp://www.myhouseonweb.eu/
MY HOUSE ON WEB

مقدمة

1- تقديم الدراسة

تعتبر الجزائر من الدول التي تمتلك تأثيراً كبيراً على المستوى الإقليمي والدولي نتيجة لفعالية سياستها الخارجية النابعة من مبادئها والمنبثقة عن ثورتها النوفمبرية الخالدة ، فعلى الصعيد العربي لطالما لعبت الجزائر دوراً فاعلاً ومؤثراً على قرارات وتوجهات جامعة الدول العربية، علاوة على دورها المركزي في التفاعلات والأحداث التي تدور في المغرب العربي، في مختلف القضايا ذات الأبعاد المحلية والإقليمية والعالمية.

وقد لعبت الجزائر دوراً هاماً في دعم القضية الفلسطينية، وذلك من خلال دعمها للثورة الفلسطينية في المحافل العربية والإقليمية والدولية، ومن خلال احتضانها لفصائل المقاومة الوطنية ولمؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وعمل كل ما يلزم من أجل استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية في مراحل مفصلية للنضال الوطني الفلسطيني عبر التدخل كوسيط لحل الخلافات وتقديم المبادرات واستضافة الحوارات.

ستسلط هذه الدراسة الضوء على الإستراتيجية الجزائرية تجاه القضية الفلسطينية، وستركز على مبادئ ومحددات سياستها الخارجية والتحولات التي طرأت عليها خاصة فترة عبد المجيد تبون.

1-أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها جهداً إضافياً إلى الأدبيات التي درست هذا الموضوع، وخاصة في تخصص العلاقات الدولية، حيث تعالج موضوع من بين أهم المواضيع المطروحة على الساحة الإقليمية والدولية، وهو موضوع القضية الفلسطينية ودور الجزائر في توظيف إستراتيجيتها الناعمة من أجل حل هذا الصراع، لذا فان هذه الدراسة ستحاول إبراز دور الجزائر وإستراتيجيتها في محاولة إيجاد حل نهائي له.

2-أهداف الدراسة

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى الوصول جملة من الأهداف أهمها:

- محاولة معرفة وفهم الإستراتيجية التي اتبعتها الجزائر من أجل حل القضية الفلسطينية في ظل احترام قواعد القانون الدولي.

_ البحث في أصول العلاقات التي تربط الجزائر بفلسطين وطبيعتها خلال الفترة الاستعمارية، وفي ظل الاستقلال رسمياً وشعبياً.

_ تحديد خلفيات رفض الجزائر المستمر لمشاريع تسوية القضية الفلسطينية، ودعمها اللامشروط لكفاح الشعب الفلسطيني سياسياً وعسكرياً.

-محاولة تسليط الضوء على أن القضية الفلسطينية هي حق مشروع للشعب الفلسطيني في تحقيق مصيره حسب ما تمليه لوائح حقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة.

_محاولة التنبؤ العلمي للعلاقات الدبلوماسية الجزائرية المغربية مستقبلا وكل الأطراف الفاعلة محليا ودوليا.

-محاولة التنبؤ بمستقبل القضية الفلسطينية على ضوء مسعى الجزائر في توحيد صفوف الفصائل الفلسطينية.

4- مبررات اختيار الموضوع

تتراوح مبررات اختيارنا لهذا الموضوع بين جملة من الأسباب، ندرجها على مستويين الذاتي والموضوعي.

أ- المبررات الذاتية

_ رغبتنا في دراسة وفهم القضايا التي ترتبط بالسياسة الخارجية للجزائر ومحاولة المساهمة في إضافة حيز معرفي يخدم بلدي والباحثين في هذا المجال، وكذا تقديم إضافة معرفية تضاف الى رصيد المكتبة الجزائرية نظراً لنقص الأبحاث من هذا النوع.

-تلبية لميولاتنا الذاتية لمعرفة تاريخ تطور العلاقات الجزائرية والمغربية وتأثير القضية الفلسطينية والتطبيع مع إسرائيل على هذه العلاقة.

ب- المبررات الموضوعية

- الأهمية البالغة التي تكتسيها دراسة من هذا النوع، حيث تعد من أعقد القضايا المطروحة في أروقة الأمم المتحدة منذ عقود، وكذا تعقيدها وارتباطها بالأمن والاستقرار في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الوسط.

– باعتبار القضية الفلسطيني آخر دولة مستعمرة منذ قرون، وتعتبر مقياسا واقعيا وقانونيا لمدى عدالة الهيئات الرسمية وغير الرسمية بالعالم اليوم.

–تأثير قضية الفلسطينية على مسار الاتحاد المغاربي والإفريقي، وجامعة الدول العربية، وكذا بعض العلاقات الأوروبية الإفريقية.

5– إشكالية الدراسة

تعتبر القضية الفلسطينية من بين أهم قضايا الاستعمار في العصر الحديث ، ورغم كثرة الجهود الدولية من أجل حل هذا الصراع إلا أنه لا يزال قائما إلى يومنا هذا، وفي هذا الإطار تحاول الجزائر من خلال ثقلها السياسي والدبلوماسي في المنطقة اعتماد إستراتيجية متوازنة من أجل حل هذا الصراع المعقد، ومنه فإن الإشكالية الرئيسية التي تثار في هذا الإطار هي:

– **كيف ساهمت الإستراتيجية الجزائرية في دعم القضية الفلسطينية وكيف تساهم أيضا في إيجاد حل عادل لها ؟**

وتندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

1– ما هو الإطار المفاهيمي والنظري للإستراتيجية ؟
2– كيف ساهمت الإستراتيجية الجزائرية في دعم القضية الفلسطينية؟
3– كيف تساهم الإستراتيجية الجزائرية في محاولة إيجاد حل للقضية الفلسطينية في عهد الرئيس عبد المجيد تبون؟

فرضيات الدراسة

أ– الفرضية الرئيسية

– الإستراتيجية الجزائرية متوازنة ومتوافقة مع القرارات الدولية وتعد الحل الأمثل لإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني واسترجاع سيادته على أراضيه المحتلة، وبناء الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

ب- الفرضيات الفرعية

1- ساهمت الإستراتيجية الجزائرية المتوازنة في محاولة حل القضية الفلسطينية من خلال المحافظة على مبادئها القائمة على حق الشعوب في تقرير مصيرها، ودعم حركات التحرر.

2- ساهمت عودة الإستراتيجية الجزائرية للساحة الإقليمية والدولية في عهد عبد المجيد تبون إلى إعطاء نفس جديد للقضية الفلسطينية بعد الانكفاء الذي عرفته بسبب الربيع العربي، وذلك من خلال توحيد الفصائل الفلسطينية.

3- لقد كان لإعلان الجزائر المنبثق عن القمة العربية بالجزائر 2022 دور بارز في لم الشمل العربي تجاه القضية الفلسطينية واعتبارها قضية مركزية ولا سلام في الشرق الأوسط إلا بإعلان دولة فلسطين المستقلة عاصمتها القدس.

6- حدود الإشكالية

أ- **زمانيا:** تبدأ دراستنا هذه منذ العام 1948 تاريخ بداية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، مرورا بقيام الدولة الجزائرية بعد الاستقلال حين أعلنت عن مبادئها وإستراتيجيتها الثابتة تجاه القضية الفلسطينية في دعم الشعب الفلسطيني إلى غاية تقرير مصيره وقيام دولته وصولا إلى جهودها المستمرة في يومنا هذا.

ب-مكانيا: كون دراستنا ستركز على السياسات والاستراتيجيات الجزائرية تجاه دول المغرب العربي عامة والقضية الفلسطينية خاصة، فالحدود المكانية لدراستنا هي دولة فلسطين بالإضافة إلى دولة الجزائر والمغرب باعتبارهما فاعلان مؤثران في الصراع.

7- الإطار المنهجي للدراسة

أما فيما يخص منهج الدراسة المعتمد في بحثنا هذا فقد اعتمدنا على:

المنهج التاريخي: حيث يعتبر هذا المنهج مناسب لتتبع تطور الصراع محل الدراسة من خلال مراحل تاريخية متتالية، وهذا ما يصلح لتتبع ودراسة السياق التاريخي للإستراتيجية الجزائرية تجاه القضية الفلسطينية، في مختلف مراحل تطورها.

المنهج الوصفي التحليلي : حيث يعتبر المنهج المناسب لمثل هكذا مواضيع، فهو يستخدم في وصف وفهم القضية الفلسطينية والأبعاد التي أخذتها خلال سنوات عديدة في العلاقات الدولية ما بين أطراف القضية الفلسطينية.

8- الدراسات السابقة

أ- كتاب الدكتور **(عبد الحليم مناع أبو العماش العدوان)** بعنوان " **القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية 1946_1990** " الصادر عام 2009، حيث تم من خلاله تناول القضية الفلسطينية من خلال مؤتمرات القمم العربية، وردود الأفعال الدولية والإقليمية، إضافة إلى العمل العربي المشترك لحل القضية الفلسطينية من خلال هذه القمم.

ب_ أطروحة دكتوراه للباحث **(حمودي إبرير، 2015)** تحت عنوان :" **موقف الجزائريين من القضية الفلسطينية 1945_1973م** "، حيث تناولت هذه الدراسة خلفيات المواقف الجزائرية باختلاف منطلقاتهم الفكرية والإيديولوجية، من القضية الفلسطينية قبل وبعد الاستقلال.

جـ_ رسالة ماجستير للباحث **(عبد الله محمد سويلم أبو دربي،2017)** تحت عنوان: " **السياسة الخارجية الجزائري تجاه القضية الفلسطينية 2006_2016** "، حسب تصريح الباحث تعتبر أول دراسة تتناول السياسة الخارجية الجزائرية خلال مراحل تاريخية متعددة ، ولفترة زمنية طويلة نسبيا، وبالتالي فهي تربط الماضي بالحاضر، و تحاول استشراف مستقبل القضية الفلسطينية من خلال سياسة الجزائر الخارجية المستمدة من محدداتها وأهدافها.

9- صعوبات الدراسة

واجهتنا أثناء إنجاز هذه الدراسة عدَّة صعوبات، من بينها:

_ قلة المراجع حول الموضوع في السنوات الأخيرة ، رغم كثرة المؤلفات في تاريخ القضية الفلسطينية، وأدوار الدول العربية الأخرى في الصراع العربي الإسرائيلي، دون ذكر المواقف الجزائرية من القضية وذلك الصراع، ما فرض علينا الاعتماد بشكل كبير على عدد قليل منها خصوصا في بعض المباحث.

_ تحديد الإدارة لعدد الصفحات بـ: 60 صفحة، ما يجعل الدراسة محدودة رغم طول الفترة الزمنية المدروسة.

_ عدم توفر مراجع ورقية خاصة فيما تعلق بالفصل الثالث.

10- تقسيم الدراسة

قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول.

الفصل الأول: بعنوان إستراتيجية صنع قرار السياسة الخارجية_مقاربة مفاهيمية نظرية_ تطرقنا إلى المفاهيم العلمية لمصطلح الإستراتيجية وما تتضمنه من أبعاد ونظريات، يتكون هذا الفصل من مبحثين، حيث كان المبحث الأول بعنوان: إطار مفاهيمي للإستراتيجية صنع قرار السياسة الخارجية، والمبحث الثاني بعنوان: إطار نظري للإستراتيجية صنع قرار السياسة الخارجية، وكل مبحث يندرج تحته ثلاث مطالب.

أما الفصل الثاني: فكان بعنوان الإستراتيجية الجزائرية تجاه القضية الفلسطينية من 1945 إلى 2019 تطرقنا فيه إلى مواقف السياسة الخارجية الجزائرية من خلال مبادئها وأهدافها، وكيفية تعاملها مع مختلف أحداث القضية الفلسطينية قبل وبعد اتفاقية كامب ديفيد1978، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين كان الأول بعنوان: الإستراتيجية الجزائرية تجاه القضية الفلسطينية في عهد الوحدة العربية، والثاني بعنوان: الإستراتيجية الجزائرية تجاه القضية الفلسطينية في عهد التفكك العربي، وكلا المبحثين يتكون من ثلاث مطالب.

وأما الفصل الثالث والأخير والذي كان بمثابة دراسة حالة لدراستنا ومحور إشكاليتنا والذي جاء تحت عنوان: الإستراتيجية الجزائرية تجاه القضية الفلسطينية في عهد عبد المجيد تبون، وهذا الأخير يتضمن مبحثين الأول بعنوان: موقف الجزائر من التطبيع المغربي الإسرائيلي في عهد الرئيس تبون، والثاني بعنوان دور الجزائر في طار القمة العربية بالجزائر في دعم القضية الفلسطينية، وكل مبحث يندرج تحته ثلاث مطالب.

الفصل الأول:

إستراتيجية صنع قرار السياسة الخارجية _مقاربة مفاهيمية نظرية

تمهيد:

تحتل الدراسات الاستراتيجية مكانة هامة في حقل العلاقات الدولية ، وقد عرفت الاستراتيجية مفاهيم متعددة ومختلفة، حيث تعلقت في البداية بالحرب واستخدام القوة العسكرية، أي حصر مفهوم الاستراتيجية ليشمل كيفية استخدام القوة المسلحة عمومًا لتحقيق الأهداف السياسية، ثم تطورت مع الجنرال أندريه بوفر لتصبح أوسع وتشمل جميع المجالات والعلوم الأخرى.

وفي نفس السياق كذلك، عرفت استراتيجية صنع القرار في السياسة الخارجية أهمية كبيرة نتيجة الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها من خلال القرارات التي تختارها، بانتهاجها سياسة خارجية عقلانية مبنية على تعظيم المكاسب، لتحتل دور وطني، إقليمي وعالمي.

وهذا ما جعل دارسي السياسة الخارجية يحاولون بناء نماذج نظرية تعمل على تحليل وتفسير سلوكيات الدول الخارجية، انطلاقاً مِنْ مَنْ يَصنع القرار، وكيف يُصنع هذا القرار.

المبحث الأول: إطار مفاهيمي لإستراتيجية صنع قرار السياسة الخارجية

تعتبر الإستراتيجية من بين المفردات التي أثارت جدلا واسعا في ميدان العلوم السياسية، ويعود سبب ذلك إلى كثرة استخدامها و تداولها في العديد من المجالات ، فمفهوم الإستراتيجية يعتبر من المفاهيم المتداولة في العلوم الاجتماعية المختلفة، و التي تستخدم للدلالة على أكثر من معنى واحد، فكلمة إستراتيجية و صفة استراتيجي يستخدمان استخداماً واسعاً من قبل الباحثين و المتخصصين في الشؤون العسكرية و السياسية و الاقتصادية دون تحديد معنى واضح لها ، الأمر الذي أدى إلى الغموض والضبابية و عدم الوضوح، فقد يوصف موقع دولة بأنه استراتيجي، و قد يوصف قرار سياسي أو اقتصادي مهم بأنه استراتيجي كقرار تأميم المحروقات مثلا، أو قرار المصالحة الوطنية. وهذا ما سيتم توضيحه من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: تعريف الإستراتيجية

لقد تباين وتعدد مفهوم الإستراتيجية تبعا لتطورها عبر المراحل الزمنية المختلفة، وعليه تعرف الإستراتيجية على أنها:

أولا –لغة :إن مصطلح الإستراتيجية موجود في مختلف اللغات الأوربية أو اللغات الإغريقية اللاتينية ، ففي الألمانية نجد وفي "**Strategle**" وفي الروسية"**Strategija**" وفي الهنغارية "**Strategi**".[1]

وعمومًا فإن لفظ الإستراتيجية مشتق أساسًا من اللغة الإغريقية، وهي كمفردة Strato تعني الجيش ، وكمفردة **Strategos** تعني فن القيادة ، وتشير إلى الخدعة القتالية عندما تشتق من المصطلح **Strategem** وقد نقلها الرومان من الإغريق بواسطة القائد الروماني "**سيكستوس** "عبر كتابه المعنون بـ:"**Strategmoten**" عام 100 قبل الميلاد ، والذي لخص فيه وعبر مراحل تاريخية متعاقبة العديد من عمليات المخادعة والمراوغة العسكرية التي استخدمتها قادة الجيوش في معاركهم، وفي اللغة الإنجليزية فإن لفظ الإستراتيجية أستخدم لأول مرة سنة 1688 م، وفي اللغة الفرنسية استخدمت عام 1789 م، أما العرب والمسلمون فقد وظفوا مصطلح الفروسية والإقتتال، كما عربت دول أخرى أصل المصطلح باللغة الأجنبية

[1] –صلاح نيوف، **مدخل إلى الفكر الاستراتيجي** ، (الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، كلية العلوم السياسية، د.س.ن)،ص9.

ليصبح" الإستراتيجية "، ودول أخرى إستخدمت مصطلح" السوق" لتعني فن تحريك الجيوش وإدارة المعارك، ومصطلح التعبئة ليقابل مصطلح التكتيك.[1]

ولابد من التأكيد على أن تعبير الإستراتيجية ذو أصل عسكري، و من الناحية التاريخية ارتبط لفظ الإستراتيجية بلفظ الحرب و إدارتها ، وعندما ظهر علم الحرب أصبحت الإستراتيجية فرعا من فروعه، و بدأت الجهود العلمية بجدية لتدوين فن الحرب مع(**نيقولا ميكيافيلي**)، الذي قام بتأليف كتاب بعنوان(**فن الحرب**) (**The art of war**) ، و هو نفس العنوان الذي استخدمه المفكر الصيني **sun tzu** (**سن تزو**) قبل خمسة قرون من الميلاد.

معظم الكتابات التي تناولت موضوع الإستراتيجية تتفق على أن هذا اللفظ ارتبط في البداية بالجانب السلبي للإنسانية، فهي كم يراها البعض **Deadly Business** ، و ترجع بداية الدراسة العلمية للموضوع إلى منتصف القرن الثامن عشر و رغم أن (**ميزروا**) كان أول من استخدم اللفظ، إلا أن(**هنري لويد Henry Lloyd** الانكليزي و في نفس الحقبة قدم في مؤلفه "**عن تاريخ حرب السنوات السبع**"، عددا من النظريات العسكرية العامة و أسس الإستراتيجية الحربية، إذ تعتبر جهود(**هنري لويد**) بمثابة التأسيس للعلم العسكري[2].

وترتبط كلمة إستراتيجية بجذورها العسكرية حيث يعرفها قاموس"**Webster's**" بأنها: " علم تخطيط وتوجيه العمليات العسكرية"[3].

ثانيا –**إصطلاحا** :إن الإختلاف في إعطاء تعريف جامع مانع للإستراتيجية عبر المراحل الزمنية والعوامل المكانية ، ووفقا لتطورها لم تستقر على حال واحدة، وفيما يلي عرض لبعض التعريفات لمفكرين سياسيين وعسكريين من المدرستين الشرقية والغربية وكذلك لمفكرين عرب كالتالي[4]:

---

[1] –سميرة باسط ، **الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب 1999_2014**،(مذكرة ماجستير غير منشورة)،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر_3_،2014،ص22.

[2] –مصطفى طلاس، **الإستراتيجية السياسية العسكرية** ،(ج1؛ دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر،2011)،ص ص 382–383.

[3] – محمد عبد الغني حسن هلال، **مهارات التفكير والتخطيط الاستراتيجي"كيف تربط بين الحاضر والمستقبل"**،(مصر : مركز تطوير الآداء والتنمية،2008)، ص11.

[4] – سميرة باسط ، المرجع السابق الذكر، ص23.

1_المدرسة الغربية:

_ عرفها " **كلاوزفيتش " Clausewitz** في كتابه المشهور **" عن الحرب "** بأنها: " فن استخدام المعارك كوسيلة للوصول إلى هدف الحرب"، أي أن الإستراتيجية تضع مخطط الحرب وتحدد التطور المتوقع لمختلف المعارك التي تتألف منها الحرب، كما تحدد الاشتباكات التي ستقع في كل معركة " ، نجد أن هذا التعريف يدخل هذه الفكرة في حقل السياسة أو في أعلى مستوى لقيادة الحرب، وهذه أمور تتعلق بمسؤولية الدولة لا بحدود أعمال القادة العسكريين الذين تستخدمهم السلطة الحاكمة ليقوموا بإدارة العمليات وتنفيذها، ومن جهة أخرى نجد أن هذا التعريف حدد نطاق الإستراتيجية فيما يتعلق باستخدام المعارك فقط، أي تكريس كل الإعتبارات والإمكانيات في الحرب للبحث عن المعركة التي تحقق الحل الحاسم بقوة السلاح[1].

_ وحسب وجهة نظر **مولتكه "Moltke"**: "فالإستراتيجية العسكرية بشكل واضح هي وسيلة لأغراض السياسة" .

_ قدم **ويلي "J.C Wylie"** تعريفا يتوافق بشكل كبير مع الإستخدام المنطقي للإستراتيجية، يقترح أن" الإستراتيجية خطة عمل مصممة من أجل تحقيق بعض الغايات، جنبا إلى جنب مع نظام تدابير لإنجاز أهدافها." فضل هذا التعريف بسبب أنه يستوعب في أوقات السلم والحرب، ويحتضن الغايات و الوسائل بالتوازن.

_ تعريف **ليدل هارت "Basil H.Liddell Hart"**: " هي فن توزيع و تطبيق الوسائل العسكرية لتحقيق غايات السياسة"،" ليدل هارت "يقترح بأن دور الإستراتيجية الكبرى "Higer Strategy" أو الإستراتيجية العليا هو تنسيق و توجيه جميع الموارد للأمة، نحو تحقيق الهدف السياسي للحرب و هو الهدف الذي تحدده السياسة[2].

–**فون درغولتز**" :هي التدابير الواسعة التي تستخدم في تحريك القوات إلى الجهة الحاسمة في أكثر الظروف ملاءمة ويمكن أن يسمى علم القيادة "

---

[1] –ليدل هارت، **الإستراتيجية وتاريخها في العالم** ، تر: الهيثم الأيوبي،(ط4؛ بيروت: دار الطليعة لطباعة والنشر،2000)،ص 274.

[2] –محمد السعيد حجازي، **الإستراتيجية الأمنية الجزائرية بمنطقة الساحل الإفريقي في ظل التواجد الفرنسي الأمريكي بعد 2012**، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)،جامعة وهران 2 محمد بن أحمد،كلية الحقوق والعلوم السياسية،2018، ص24.

_ عرفها "**ريمون آرون**" "**Arron**" : "هي قيادة وتوجيه مجمل العمليات العسكرية، أما الدبلوماسية فهي توجيه العلاقات مع الدول الأخرى ،على أن تكون الإستراتيجية والدبلوماسية تابعين للسياسية"

-"**أندريه بوفر**" : "فن حوار الإرادات التي تستخدم القوة لحل الخلافات[1] ."

_ والإستراتيجية تعرف رسمياً في المنشورات المشتركة للقوات المسلحة الأمريكية في الفقرة 1 البند 2 بأنها:" فكرة أو مجموعة أفكار حكيمة من أجل توظيف أدوات القوة الوطنية بطريقة منظمة ومتكاملة، لتحقيق أهداف معينة في مسرح العمليات وأهداف وطنية و/أو متعددو الجنسيات".[2]

2-المدرسة الشرقية:

-**لينين**" :الإستراتيجية الصحيحة هي التي تتضمن تأخير العمليات إلى الوقت الذي يسمح فيه الإنهيار المعنوي للخصم للضربة المميتة بأن تكون سهلة وممكنة."

- .**ماوتسي تونغ**" :هي دراسة قوانين الوضع الكلي للحرب "

3-المدرسة العربية:

المدرسة المصرية" :هي أعلى مجال في فن الحرب، وتدرس طبيعة وتخطيط وإعداد وإدارة الصراع المسلح، وهي أسلوب علمي نظري، وعملي يبحث في مسائل إعداد القوات المسلحة للدولة، واستخدامها في الحرب، معتمدا على أسس السياسة العسكرية، كما أنها تشمل نشاط القيادة العسكرية العليا بهدف تحقيق المهام الإستراتيجية للصراع المسلح لهزيمة العدو. "

3_المدرسة العراقية :" هي فن إعداد وتوزيع القوات المسلحة واستخدامها أو التهديد باستخدامها ضمن إطار الإستراتيجية العامة لتحقيق السياسة."[3]

ويمكن فهم الإستراتيجية بطريقة أفضل على أنها "فن" و"علم" تطوير واستخدام القوى السياسية والإقتصادية والإجتماعية _ السيكولوجية والعسكرية للدولة المعنية بصورة منسجمة مع

[1] – سميرة باسط ، المرجع السابق الذكر، ص ص23_24.

[2] –هاري آر .يارغر، **الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي "التفكير الاستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين"**، تر: رابح محرز علي،(ط1؛الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2011)، ص16.

[3] – سميرة باسط ، المرجع السابق الذكر، ص24.

توجهات السياسة المعتمدة، لخلق تأثيرات ومجموعة ظروف تحمي المصالح القومية وتعززها مقابل الدول الأخرى، أو الأطراف الفاعلة الأخرى أو الظروف والمستجدات".[1]

وما يمكن أن يستنتج عن تعريف الإستراتيجية؛ هي أنها كل ما يدار في فلك القوة، إضافة إلى أنها عبارة عن عقلنة السلوك السياسي في الحاضر والمستقبل.

المطلب الثاني :أنواع الإستراتيجية

هناك تقسيمات عدة للإستراتيجية ويمكن أن نجملها كالتالي:

1-التقسيم الأول :إن تقسيم الإستراتيجية على أعلى وأوسع مستوى يعطينا الإستراتيجية القومية، والإستراتيجية العسكرية، والإستراتيجية السياسية، والإستراتيجية الاقتصادية والإستراتيجية الثقافية كما يلي :

أ -الإستراتيجية القومية أو الشاملة أو العظمى أو الكبرى أو العامة أو الوطنية أو الكلية:

في عام 1937 كتب" **راول كاستيه** " بأن الإستراتيجية العامة هي:" فن السيطرة على المجموع الكلي لقوى الأمة في السلم وفي الحرب، إنها تمزج بينها وتجعلها وحدة متجانسة لخدمة إرادة واحدة، إنها ترقى وتنظم كل الإستراتيجيات المتخصصة السياسية والبرية والبحرية والجوية، والإقتصادية والكولينيالية، والمعنوية وإلى غير ذلك ."

وفي عام 1944 كتب" **إدوارد ميد ايرال** " في " **رواد الإستراتيجية الحديثة** " بأن الإستراتيجية العظمى هي: " أعلى نوع من الإستراتيجية وتسمى أحيانا، الإستراتيجية العظمى وهي التي تعمل على تكامل السياسات والتسلح للأمة والتي تجعل اللجوء إلى الحرب أمر غير ضروري أو أن تدخل الحرب ولديها أكبر فرصة لنيل النصر ."[2]

ويعرف" **ليدل هارت** " الإستراتيجية العليا بأنها" :السياسة التي تقود سير الحرب، ويمكن التفرقة بينها وبين السياسة الأساسية التي تحدد هدف الحرب، ويستخدم تعبير الإستراتيجية العليا لشرح فكرة " السياسة خلال التنفيذ " وإيضاح أن دورها الحقيقي هو توجيه وتنسيق كل إمكانيات البلاد أو أعضاء الحلف بغية الحصول على الهدف السياسي للحرب...، والإستراتيجية العليا تتولى أيضا تنظيم وتوزيع الأدوار والقوى بين مختلف المرافق والصناعة،

[1] – هاري آر.يارغر، المرجع السابق الذكر، ص16.

[2] – سميرة باسط ، المرجع السابق الذكر، ص28.

وعلينا أن ندرك علاوة على ذلك أن القدرة الحربية عامل واحد من عوامل الإستراتيجية العليا التي يدخل في حسابها قوة الضغط المالي أو السياسي أو الدبلوماسي أو التجاري أو المعنوي، وكلها عوامل هامة لإضعاف إرادة الخصم ."[1]

ب -الإستراتيجية العسكرية:

ترتبط الإستراتيجية العسكرية ارتباطاً مباشرا بساحة القتال في وقت الحرب أو الاستعداد لها، إذ تتصرف الإستراتيجية العسكرية إلى استخدام القوات المسلحة أو التهديد بها لتحقيق أهداف تعود في محصلتها إلى خدمة الهدف الإستراتيجي النهائي. وقد يتم توظيف مجموع الوسائل الميسور لإستراتيجية الدولة من دون التعويل على هذه الإستراتيجية لكن تبقى هذه الأخيرة ماثلة، فقد تضطر الدولة إليها لحسم موقف لصالحها سواء كان هذا الموقف عدوانياً (هجومياً) أم دفاعياً.[2]

ج _ الإستراتيجية السياسية:

تتولى الإستراتيجية السياسية إعداد الخطط والمبادئ التي تهيئ الأجواء لتحقيق الأهداف السياسية للدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي. حيث تتولى الإستراتيجية السياسية داخلياً إدارة البرنامج الوطني لتحقيق الإستقرار والرفاه الإقتصادي والإجتماعي، أما خارجياً فتسعى هذه الإستراتيجية وعبر موائد التفاوض إلى تحقيق المكانة والتأثير للدولة. وهذا لا ينفي أن تستمد الإستراتيجية السياسية فاعليتها من إمكانات الدولة لرفد فاعليتها في تحقيق أهدافها السياسية التي تصب في محصلتها في خدمة أهداف السياسة العليا.

ج -الإستراتيجية الاقتصادية:

تقوم الإستراتيجية الاقتصادية على بلورة وتحقيق المصالح الإستراتيجية الوطنية الاقتصادية للدولة في ظل التحديات التي تواجهها الدولة وعلى كافة المستويات (العالمي، الإقليمي ، القومي)، وإن امتلاك الدولة للقوة الاقتصادية الإستراتيجية يعني الاستفادة المثالية من الموارد والتنمية الجديدة وكذلك امتلاك الطاقة ومصادرها أو توفيرها وتحقيق التنمية المتوازنة والأمن الغذائي والمالي، كما تتضمن الحصول على الحصص الإستراتيجية في

[1] _ليدل هارت، المرجع السابق الذكر، ص276.

[2] _ الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، **الإستراتيجية على مستوى الأهداف والوسائل**، (2020/02/13)،https://www.politics-dz.com،(تاريخ زيارة / دخول الموقع)2023/03/11.

الأسواق العالمية، وتحقيق قدرة عالية من الدخل القومي للدولة، بما يمكنها من تقديم الخدمات الكاملة لكافة مواطنيها.

د –الاستراتيجية الثقافية:

فهي الاستراتيجية التي ترعى العوامل النفسية للمواطن داخل الدولة وتكفل التأثير على الرأي العام العالمي خارج الدولة سبيلاً لتحقيق الغرض من استخدامها والذي يصب في محصلته النهائية في خدمة غرض الاستراتيجية النهائي فتعمد هذه الاستراتيجية لاستخدام أدوات كالإعلام والمعلومات في تحقيق التلاحم بين أفراد المجتمع أفقياً، وتأمين التفافهم حول قيادتهم عمودياً لترسيخ ثقافة معينة على الصعيد الداخلي. وتوظيف الاستراتيجية الثقافية ذات الأدوات (الإعلام والمعلومات) انشر ثقافتها، والدفاع عن سياستها وحشد الرأي العام العالمي إلى جانب مواقفها على الصعيد الخارجي.[1]

لكي تنجح الدولة في إعطاء صورة مشرفة عن سياستها الداخلية والخارجية عليها أن تقوم بالتنويع والتحكم في استراتيجياتها القومية والعسكرية والسياسية والثقافية والاقتصادية، مما يجعلها قادرة على النجاح في صنع استراتيجية شاملة لتحقيق أهدافها.

التقسيم الثاني :على مستوى الدولة

تكون الاستراتيجية على مستوى الدولة على ثلاثة أنواع وهي كالتالي:

أ– الاستراتيجية الوطنية:

بغض النظر عن حجم الدولة من حيث سكانها ومساحتها وثرواتها ومنزلتها الدولية في السياسة العالمية، فإنه لا دولة في الوقت الراهن دولة تستطيع التصرف في شؤونها الداخلية والخارجية من دون إستراتيجية ما، والفارق بين استراتجيات الدول هو الفارق في المدى والتأثير والمقاصد والسبل. بحيث تعتبر التحديات التي تعيشها دولة ما وما لديها من قدرات على درء هذه التحديات وبلوغ الطموحات هي الأركان الأساسية لتحديد الإستراتيجية الوطنية، وهي في الغالب إستراتيجية وطنية شاملة.[2]

[1] – الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، المرجع السابق الذكر.

[2] – سميرة باسط ، المرجع السابق الذكر، ص32.

ب –الإستراتيجية القومية:

نعني بها" تلك الإستراتيجية التي تتسم بها مجموعة من الكيانات السياسية ذات الاستقلال والسيادة الوطنية" القطرية " لكنها في الوقت نفسه تجد نفسها أمام تحديات وتجمعها طموحات تملي عليها اعتماد إستراتيجية قومية" .

هناك علاقة بين الإستراتيجية القومية والإستراتيجية القطرية أو الوطنية، فكما هو معروف أن كل دولة ومهما توفرت لها إمكانات القوة إلا أنها تقف عاجزة في بعض المواقف ولا تستطيع بموجبه التحرك من دون التعويل على إستراتيجية قومية "

ج –الإستراتيجية الحليفة:

إن ما يميز الحروب بين الأمم عند نشوبها هو وجود تحالفات ثنائية أو جماعية ضد طرف أو مجموعة من الأطراف وكانت الاستراتيجيات العسكرية المتحالفة ملازمة للحرب، ولكن سرعان ما ينتهي هذا النوع من التحالفات بانتهاء الحرب، ومنذ القرن 18 إلى اليوم قامت ولازالت سلسلة من الأحلاف الدولية التقليدية والنووية لأغراض تحقيق توازن في القوة.[1]

إن تنويع الدولة في استراتيجياتها الوطنية والقومية والدولية يجعلها قادرة على رسم وتنفيذ سياستها الداخلية والخارجية وصنع قرارها بطريقة عقلانية.

المطلب الثالث: إستراتيجية صنع القرار في السياسة الخارجية

تحتاج معرفية كيفية صنع قرار استراتيجي في السياسة الخارجية إلى توضيح بعض المفاهيم المرتبطة والمتداخلة فيما بينها، وهي على النحو التالي:

أ _ مفهوم القرار :

يعد القرار الموضوع الرئيسي في نظرية صنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية وفي هذا الصدد يقدّم **دايفيد ايستون** تعريفًا للقرار على أساس أنه:" مخرجات النظام السياسي الذي توزّع السلطة على أساسها القيم دخل المجتمع"[2].

[1] – سميرة باسط ، المرجع السابق الذكر، ص32.

[2] –جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**،تر :وليد عبد الحي،(ط1؛بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،1985، ص305.

ب _ القرارات الإستراتيجية التفاعلية:

هو تلك القرارات التي تشمل لاعبين/طرفين اثنين على الأقل، وهما اللذان يتخذان القرارات التي تؤثر في قرارات الطرف الآخر أو تتأثر بها. وعلى سبيل المثال، عندما كان ياسر عرفات رئيساً للسلطة الوطنية الفلسطينية كان عليه أن يتخذ قراراً بشأن إذا ما كان سيقبل، أو يعارض، أو يرفض العرض المقدم له من قبل رئيس الوزراء الإسرائيلي، إيهود باراك، في اجتماع كامب ديفيد عام 2000.[1]

ويعرف القرار الاستراتيجي بأنه القرار الذي يتناول القضايا والسياسات العامة. ويكون القرار استراتيجيا إذا كان نابعاً من أعلى مركز في الدولة كرئيس دولة، أو قائد عام للقوات المسلحة. وللقرار الاستراتيجي ثلاث دوائر هامة هي: موقع القيادة ومسؤوليتها، مصلحة الشعب، البعث التاريخي للقرار، ومن نماذج القرارات الإستراتيجية: قرار الاتحاد السوفيتي عام 1979 بغزو أفغانستان، وقراره الانسحاب عام 1988. وقرار جمال عبد الناصر تأميم قناة السويس[2].

ج _ مفهوم عملية صنع القرار:

يعرف **د.عبد الهادي التهامي** مفهوم صنع قرار السياسة الخارجية بأنه: " تحديد البدائل للحركة المتاحة لمواجهة مشكلة أو موقف معين. وجوهر تلك العملية يتمثل في الوظيفة المعلوماتية للأجهزة السياسية المسؤولة عن توصيل المعلومات، والتقارير الكامنة والسليمة إلى أجهزة اتخاذ القرار في التوقيت السليم والملائم.

ومن أشهر التعريفات لهذا المفهوم تعريف " **ريتشارد سنايدر Richard Snyder** " يعرف هذه العملية بأنها: " اختيار بديل من البدائل يخضع لتوجيه فريق العمل والمستشارين الذين يوضحون ما لكل بديل وما عليه.[3]"

---

[1] –أليكس مينتس وكارل دي روين الابن، **فهم صنع القرار في السياسة الخارجية**،(ط1؛دولة الإمارات العربية المتحدة:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2016)،ص28.

[2] –جلال محمد نعمان، **الإستراتيجية والدبلوماسية والبروتوكول "بين الاسلام والمجتمع الحديث"**،(ط1؛بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر،2004)،ص164.

[3] – الموسوعة السياسية، ابتهال مبروك، "**عملية صنع القرار الخارجي**"، 2022/11/02، [https//:political-encyclopedia.org/dictionary, (تاريخ زيارة / دخول الموقع) (2023/03/20).

وعليه فإن عملية صنع القرار؛ فهي ناتج قرارات الدولة خارجيا، نتيجة الاختيار المناسب للبديل المناسب في الوقت المناسب مع تحمل مسؤولية نتائج هذا الاختيار.

د _ مفهوم اتخاذ القرار:

تعرف عملية اتخاذ القرار بأنها عملية اختيار عقلانية توازن بين المنافع التي يمكن تحقيقها، والخسائر التي يحتمل التعرض لها.وعليه فان القاعدة التي تبنى عليها عملية اتخاذ القرار هي قاعدة تعظيم المنافع وتجنب الخسائر أو التقليل منها قدر الإمكان[1].

كما تشمل عملية اتخاذ قرارات السياسة الخارجية عدد من العناصر الرئيسة:

1-البيئة الخارجية بكل أبعادها وحقائقها وضغوطها ومؤثراتها

2-البيئة الداخلية للقرار وتتكون من الأوضاع الاجتماعية السائدة، ومن النظام السياسي والاقتصادي للدولة، ومن الجماعات غير الحكومية، وجماعات الضغط، وجماعات المصالح، والأحزاب السياسية.

3-ضغوط القيم والمعتقدات على تفكير وسلوك واضعي القرارات الخارجية في إطار تركيبات معينة.

4-قدرات الانتماء القومي المتاحة للدولة المعنية باتخاذ القرارات الخارجية.

5-الضغوط الناتجة عن الحاجة لاتخاذ قرار بشأن موضوع معين إذ بدون هذه الضغوط تنتفي الحاجة إلى اتخاذ القرار.

6-الهيكل التنظيمي الرسمي الذي تتم في إطاره عملية اتخاذ القرارات الخارجية وتختلف الهياكل التنظيمية من حيث درجة تشعبها وتعدد مستوياتها[2].

تفريقا بين اتخاذ القرار وتنفيذ القرار، يمكن القول أن اتخاذ القرار هو اللحظة التي خرج فيها القرار من حيز المكاتب والمفاوضات إلى دوائر الحركة والإعلان، أما تنفيذ القرار فينصرف إلى

---

[1] -عبد القادر محمد فهمي، **النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية**،(ط1؛عمان:دار الشروق للنشر والتوزيع،2010)، ص77.

[2] -ميلود ولد الصديق،"**أهمية البيئة النفسية لصانع القرار في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية-دراسة حالة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب**-"، مجلة العلوم القانونية والسياسية،المجلد10، العدد01،أفريل 2019، ص801.

تحديد المستويات والأدوار التي تقوم بتنفيذ القرار ووضعه موضع التطبيق، على المستويات الإدارية المختلفة: العليا المتوسطة والدنيا، وهي عادة ما تكون مهمة السلطات الرسمية وأجهزتها، إلا أن هذا لا يمنع من أن تساهم جهات غير رسمية في تنفيذ قرارات السياسة الخارجية لا سيما في إطار ما يعرف "بالدبلوماسية الشعبية"[1].

إن العديد من قرارات السياسة الخارجية تتخذ تحت ضغط الزمن، وتتألف عملية صنع قرار السياسة الخارجية حسب هيربرت سيمون (Simon 1960) من المراحل التالية:

1_ الاستخبارات (جمع المعلومات، وتحديد المشكلة).

2_ وضع التصميم (تحديد البدائل، وانتقاء المعايير).

3_ الاختيار(تطبيق المعايير لتقييم البدائل، واتخاذ القرار) .

4_ التنفيذ (وضع القرار موضع التنفيذ، وتخصيص الموارد اللازمة).[2]

توجد خمسة متغيرات معرفية تتحكم في عملية معالجة المعلومات ، وبالتالي في عملية صناعة القرار وهي:

1_ الصور الذهنية: الصور الذهنية أو التمثلات هي أول متغير معرفي يتحكم في عملية معالجة المعلومات، إذ يمكننا بتغيير الصور الذهنية للقائد أن نغير واقعه[3].

2_ أنظمة الذاكرة: الذاكرة نوعان: طويلة المدى وقصيرة المدى، وتنمية الذاكرة يرفع من الأداء خاصة الذاكرة القصيرة.

---

[1] –أحمد عبد الرحمن حسن خليفة، **صنع القرار في السياسة الخارجية_بعض المفاهيم، والنماذج، والجهات الفاعلة_**، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية ، جامعة الاسكندرية، ديسمبر 2018.(ملتقى الباحثين السياسيين العرب).

[2] –أليكس مينتس وكارل دي روين الابن، المرجع السابق الذكر، ص ص30_31.

[3] –إدريس أوهلال، **مدراس الفكر الاستراتيجي:العميان العشرة والفيل**،(ط1؛(د.م.ن):مجموعة الأكاديميات الدولية،2018)، ص68.

3_ أنماط الانتباه والتركيز: على كل قائد يبحث عن الأداء العالي أن يعرف استراتيجيات التركيز لديه ويطورها، وأن يعرف أيضا أنماط الانتباه، وأن يطور القدرة على التكيف مع الوضعيات المختلفة بالانتقال من نمط انتباه إلى آخر حسب ما تقتضيه الوضعية.

4_ المعتقدات: لا يوجد شخص من دون معتقدات، أي لا يوجد شخص لا يخلط بين المعتقدات والحقيقة. لقد علمتنا البيولوجيا أننا لا نكتشف العالم بل نخترعه. والأداء العالي جدا يفترض تطوير قدرتنا على التمييز بين ما هو معتقد وما هو حقيقة.

5_ آليات الدماغ في عملية اتخاذ القرار: للدماغ آليتان في صناعة القرار: النمط الآلي للدماغ الأوسط، والنمط الاستراتيجي للفص الجبهي للدماغ، ويوجد صراع بين النمطين[1].

وهذا يعني أن عملية صناعة القرار الاستراتيجي تحتاج إلى تحويل المفاهيم النظرية والذهنية إلى قرارات عملية، رغم العوامل التي تؤثر في إستراتيجية القرار وعملية الاختيار.

المبحث الثاني: إطار نظري إستراتيجية صنع القرار في السياسة الخارجية

يعتبر الإطار النظري بمثابة الضابط المنهجي و المعرفي، و المحدد العام للموضوع محل البحث، بحيث يحاول أن ينزع عن الظاهرة المدروسة طابعها التفردي، ويربطها أكثر بمختلف المداخل النظرية، والمناهج و الإقترابات التي عالجت مثيلاتها، وهذا ما يعطيها تفسيريًا أكثر علمية، مما يتيح إمكانية ربط النظرية بالواقع.

كما يعتبر التقدم الذي أحرزته السياسة الخارجية كحقل معرفي ضمن مواضيع السياسة له موضوعه الخاص، ومناهجه، وقوانينه التي تحكمه، ما يفرض بالضرورة الحديث عن نظريات لدراسة السياسة الخارجية وتحليلها، فقد شهدت هذه الأخيرة تطورات وتحولات كبيرة على مختلف مستوياتها المعرفية و كذلك المنهجية ومن أجل تحليل موضوع الدراسة لقد تم إيراد بعض النظريات المهمة والملائمة للموضوع من خلال هذا المبحث .

[1] –أدريس أوهلال، المرجع السابق الذكر، ص69.

المطلب الأول: نظرية المباريات في صنع قرار السياسة الخارجية

تعتبر نظرية المباريات إحدى النظريات الإستراتيجية المهمة لاتخاذ القرارات في مواقف النزاعات والصراعات الدولية، حيث تهدف إلى ترشيد الاختيار بين البدائل المختلفة، إضافة إلى معالجة صراعات المصالح سواء كان الصراع سياسي عامة، أو صراع يتعلق بالسلم والحرب بشكل خاص.

وتقوم نظرية المباريات، كما يطلق عليها اللعبة، على وجود مجموعة من اللاعبين قد يكونوا طرفين أو أكثر تدور بينهم اللعبة تسود فيها مجموعة من القواعد يتبعها جميع الأطراف من أجل الفوز وطبعا لا يمكن أن يكون جميع الأطراف فائزين، إلا بعض المباريات. ويحاول اللاعب الذي يدرك أن حظوظها في اللعب ليست جيدة أن يختار إستراتيجية تحقق له أقل قدر من الخسائر.

ويعتبر العالم الفرنسي " Antoine Cournot" أول من طرح فكرة نظرية الألعاب سنة 1838في الاحتكار الثنائي، والعالم الرياضي " Emil Borel " اقترح رسميا نظرية الألعاب سنة 1920 الذي كتب أكثر من مقالة عن ألعاب الصدفة، ووضع منهجيات للعب .إلا أن الفضل الكبير لبرهنة النتائج الأساسية لهذه النظرية يرجع للعالمين "John Von Neumann" و" Oskar Morgenstern". بعد أن أثبت V.Neumann القانون الأساسي لنظرية الأدنى العظمى سنة 1928، فتعاون مع O. Morgenstern، في تقديم هذه النظرية كأداة لتحليل المواقف التنافسية المتعارضة في المجالات الاقتصادية وهذا في كتاب The Economic Theory of Games and Behavior.[1]

وطورت نظرية الألعاب أيضا من طرف الرياضي " John Nash " سنة 1950، وهو أول من أعطى تفسيرًا لمعنى الإستراتيجية المثالية للعبة التي طبقت من طرف John " Harsanyi" و"Reinhard Selten" الحائزين على جائزة نوبل للاقتصاد لأعمالهم السابقة سنة 1944، اللذان عملا في الألعاب ذات المعلومة الناقصة.

[1] –اسماعيل علوي، **دور نظرية الألعاب في تحديد السلوك الاستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية "قطاع خدمة الهاتف النقال بالجزائر"**،(أطروحة دكتوراه ير منشورة)،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ببسكرة، 2018، ص24.

أول تطبيقات لتوزان Nash كان من طرف "Merill flood" و " Melvin Dresher " سنة 1950 وما يعرف بمعضلة السجناء، وحديثا فقد فاز كل من "Thomas schelling" و "Robert Aumann" بجائزة نوبل في الاقتصاد سنة 2005، وذلك عن إجراء أبحاث على تشجيع التعاون في المجالات التجارية الدولية، وعلى معالجة قضايا حروب الأسعار[1].

تستخدم نظرية الألعاب "Game Theory" في دراسة المسائل والأوضاع الإستراتيجية المتعلقة بالمنافسة والصراع على المكاسب، ضمن أسلوب منطقي ورياضي أو ما يسمى بالحسابات العقلانية.

يعرفها "**مارتن شوبيك**" بأنها" : طريقة لدراسة صناعة القرار في حالات الصراع".

ويعرفها" **توماس شيلنج**" أحد أبرز الدارسين لنظرية الألعاب ومحاولة تطبيقها على العلاقات الدولية، بأن نظرية الألعاب : "معنية بأوضاع يكون السلوك الأفضل لكل طرف معتمد على قدرته على توقع ما سيفعله الطرف الآخر، وهذا يعني التمييز بين لعبة إستراتيجية وألعاب الحظ"[2].

تعتبر نظرية الألعاب أنها تقوم على المهارة العقلية لصانع القرار من خلال توقعه لردة فعل خصمه، لتحقيق أعلى المكاسب.

حيث تقوم نظرية المباريات أربعة عناصر رئيسية:

1. **اللاعبين:** فاللاعب هو وحدة اتخاذ القرار المستقلة في المباراة.
2. **القواعد:** حيث تحدد كيفية استخدام الموارد المتاحة في المباراة، حيث أنها تحدد لكل لاعب مدى الخيارات المتاحة أمامه.
3. **الإستراتيجية:** وهي التي تحدد تحركات اللاعب في حالة تحرك الخصم في اتجاه اللاعب.
4. **النتيجة أو المحصلة:** وهي النتيجة التي يحصل عليها اللاعب لإتباعه إستراتيجية معينة، وعادة ما يعبر عن الحصيلة بتعبير رقمي3.

كما تعتمد نظرية الألعاب على الافتراضات التالية:

[1] إسماعيل علوي، المرجع السابق الذكر، ص ص 24_25.

[2] –جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، المرجع السابق الذكر، ص 337.

[3] –حامد أحمد مرسي هاشم، **نظرية المباريات ودورها في تحليل الصراعات الدولية مع تطبيق على: الصراع العربي الاسرائيلي**،(رسالة ماجستير منشورة)، (القاهرة: مكتبة مدبولي،(د.س.ن))، ص13.

1. يتصف كل اللاعبين بالذكاء وبالمعقولية بكل المعرفة العميقة بأمور اللعبة.
2. ىهدف كل طرف إلى تعظيم العائد أو تقليل الخسارة الخاصة به.
3. معرفة كل طرف من أطراف المباراة بكل المعلومات المتعلقة بالمباراة.
4. قيام كل طرف باتخاذ قراراته بصورة مستقلة.
5. قيام طرفي المباراة باتخاذ قراراتهم في وقت واحد، ومن ثم لا يعرف كل طرف الإستراتيجية التي اختارها الآخر[1].

وتقوم نظرية الألعاب على نوعين من الألعاب:

أ. **الألعاب الصفرية Zero Game :**

وهي الألعاب التي تتعادل فيها مكاسب اللاعب الأول مع خسائر اللاعب الثاني أو العكس، بحيث

يكون أي مكسب لأي طرف هو خسارة للطرف الآخر وبالتالي فإن محصلة هذه المباراة هي الصفر، والمباراة الصفرية هي صراع دائم غير قابل للتوفيق.

وكل لاعب عادة يسعى إلى تحقيق أقصى حد من المكاسب مقابل أقصى حد من الخسائر لخصمه، ولكنه سيصل إلى حد أدنى من الربح إذا كان قد وجد أن هذا هو الممكن تحقيقه، وتنطبق نفس الحالة على الحد الأقصى من الخسارة وقبول الحد الأدنى والممكن منها. وبقبول الطرفين عقلياً أسوأ ما في الأحسن، وأحسن ما في الأسوء، يكونا قد وصلا إلى نقطة مستقرة بينهما، والمباراة وصلت إلى الحل المستقر. وهو الموقف الذي يحقق أكثر الاستراتيجيات عقلانية لكلا الطرفين[2].

ب. **الألعاب غير الصفرية Non Zero Game :**

في هذا النمط من الألعاب قد يسلك الطرفان اتجاه بعضهما سلوكاً تعاونياً أو غير تعاوني، حيث يمكن أن يربحا معاً أو يخسرا معاً.

وأفضل مثال لهذا النوع لعبة ما يسمى بمأزق السجين (Prisoner's dilemma) والتي تعني أخذ شخصين إلى السجن بتهمة ارتكاب جريمة، ويخضعان لتحقيق منفصل، بحيث لا يدري كليهما ما سيخبر الآخر المحقق، وهنا كلاهما يدرك أن نتيجة الصمت أو نكران التهمة

[1] –إسماعيل علوي، المرجع السابق الذكر، ص33.

[2] – حامد أحمد مرسي هاشم، المرجع السابق الذكر ، ص13.

ستكون السجن لمدة شهرين، ولكن إذا أنكر أحدهما وصمت الآخر فإن الأول سيسجن لمدة سنة ولآخر لمدة عشر سنوات، وإذا اعترف كلاهما فإنهما سيسجنان من خمسة إلى ثمان سنوات، ومن هنا فإن إستراتجيتهما المثلى هي الاتفاق الضمني على الصمت[1].

يمكن أن نلاحظ أن الفارق بين اللعبة الصفرية واللعبة غير الصفرية يكمن في طبيعة الفوز والخسارة، فعندما يتنازع طرفان على هدف معين فيفشل أحدهما وينجح الآخر في تحقيق الهدف نكون أمام لعبة صفرية، ولكن إذا لم يتمكن الطرفان من تحقيق الهدف تماماً وسعيا إلى التساوم فيما بينهما للحصول على أقل من الهدف الأول، نكون هنا أمام النموذج غير الصفري، لذا فإن الألعاب الصفرية وغير الصفرية مرتبطة في تحديدها بالأطراف والنتائج والبدائل المطروحة لتحقيق الأهداف[2].

والتمييز بين اللعبة الصفرية وغير الصفرية لا يعتمد على ما إذا كانت نتيجة اللعبة هي بقاء طرف وزوال الطرف الآخر. ولكن التمييز يقوم على أساس الفوز الشامل أو الخسارة الشاملة لهدف معين وليس بالضرورة على وجود أو عدم وجود الأطراف المتصارعة.

هذا ما يجعل نتائج اللعبة الصفرية في صراعات ومنازعات عالم اليوم صعبة التحقيق إلا في استثناءات قليلة جدا، وذلك بسبب الأسلحة المتطورة التي تحوزها بعض القوى الدولية والإقليمية التي تتصف بالقدرة على التدمير الشامل. كما أن طبيعة الخسائر التي يمكن أن يلحقها طرف بآخر لا تستثنيه من أن يتكبد هو الآخر بخسائر باهظة.

وينطلق **شيلنج** من افتراض مفاده أن السلوك السياسي في أي مواقف دولية متأزمة أو قضايا متصارع عليها يفترض أن يكون عقلانياً، ومن سمات السلوك العقلاني أنه لا يستخدم العنف أو الاحتكام إلى منطق القوة العسكرية مباشرة، وإنما يلجأ إلى التهديد باستخدامها بطريقة غير مباشرة، وعندها تكون النتائج المرجوة أكثر فائدة من الناحية الإستراتيجية[3].

كما يعتقد **شيلنج** أن السلوك العقلاني إذا كان يسعى إلى تجنب نتائج كارثية فإنه سيدفع بالدول إلى التنازل المحسوب الذي يقود إلى نقطة الالتقاء. ونقطة الالتقاء عند شلينج هي أن يتنازل كلا الطرفين عن بعض الأهداف مقابل ضمان مصالح مشتركة لا يمكن التفريط فيها، حيث يعتبر شيلنج نظريته أنها تزاوج بين الصراع والتعاون، فحسب رأيه في الحرب العالمية

[1] –جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، المرجع السابق الذكر، ص ص 343_344.

[2] –عبد القادر محمد فهمي، المرجع السابق الذكر، ص66.

[3] – المرجع نفسه، ص67.

الثانية لوحظ الامتناع المشترك عن استخدام أسلحة الغازات، وكذلك الحال بالنسبة للأزمة الكوبية عام 1962، حيث أقدم السوفييت والأمريكان على تقديم تنازلات متبادلة تجنبًا لكارثة نووية قد تحل بهم[1].

ما يلاحظ ويعاب على نظرية الألعاب اهتمامها بالسلوك العقلاني، وإهمالها للجوانب الأخرى كالعوامل النفسية مثلا، حيث تفترض أن ما يختاره اللاعبون من استراتيجيات هي دائما عقلانية، ففي السياسة الخارجية قد يكون السلوك غير العقلاني في بعض الأحيان عقلاني، فمثلا قد يكون الدخول في حرب سلوك غير عقلاني لتحقيق أهداف يمكن تحقيقها بالطرق السلمية، إضافة إلى فجائية بعض الأحداث التي يخضع القرار خلالها للسرعة دون حسابات عقلانية.

المطلب الثاني: نموذج الفاعل العقلاني في صنع قرار السياسة الخارجية

يُعد نموذج الفاعل العقلاني جزءاً محورياً في صنع قرارات السياسة الخارجية. حيث يقول **بول ماكدونالد (MacDonald)** إن الكثيرين يرون أن هذا النموذج هو "المرشح الأقوى ليشكل نظرية عالمية للسلوك السياسي والاجتماعي، حيث نجد أن افتراضاته البسيطة والمقبولة بالفطرة تحقق الهدف المتمثل في توحيد الحقول الفرعية المتنوعة في العلوم السياسية"[2]. ولا يتأتى هذا إلا من خلال الاختيار العقلاني المناسب.

ومن بين النماذج التي تعتمد على فرضية الفاعل العقلاني في صنع قرارات السياسة الخارجية، **النموذج الواقعي**[3] حيث يفترض أن الدول كفاعل وحيد موحد وعقلاني تسعى إلى تحقيق المصلحة الوطنية من خلال تحقيق أعلى المكاسب، وبأقل الخسائر في إطار منظومة دولية فوضوية. وللنموذج العقلاني مزايا عديدة تدفعنا إلى تفضيله، فهو منفتح على المعلومات الجديدة، ويستخدم شبكة واسعة من المعلومات، إضافة إلى أن القرارات يمكن أن تصنع من قبل شخص واحد، أو مجموعة صغير من الأشخاص، من أجل الحصول على أفضل النتائج.

[1] –عبد القادر محمد فهمي، المرجع السابق الذكر، ص68.

[2] – أليكس مينتس وكارل دي روين الابن، المرجع السابق الذكر، ص 95.

[3] – المرجع نفسه ، ص16.

ويعتبر هذا النموذج مفيدا في التحليل الاستراتيجي للردع والأسلحة النووية، وذلك من خلال الاختيار العقلاني المناسب. ويطبق هذا النموذج في إعدادات " نظرية اللعبة" لمعرفة كيفية صنع قرارات معينة[1].

وقد عرف أليسون **العقلانية** بأنها : "خيار ملائم يحقق قيمة عالية ضمن قيود وعقبات محددة"[2]، أي على صانع القرار أن يختار البديل المناسب لتحقيق أهدافه.

يميز الباحثون بين العقلانية " **الخفيفة** " **thin** والعقلانية " **الشديدة** " **thick**. فالعقلانية **الخفيفة** تشير إلى المتابعة الإستراتيجية للأفضليات الثابتة والمرتبة. وقد تكون هذه الأفضليات من أي نوع من الأنواع التالية: أنانية، أو مدمرة لذاتها، أو أنواع أخرى. وفي المقابل العقلانية **الشديدة** تفترض أن الأشخاص المعنيين لديهم أفضليات محددة, وفي الواقع العملي نجد أن " معظمها مصالح شخصية مادية، أو المحافظة على السلطة أو تعزيزها، وبالنسبة للسياسيين غالبا ما تكون البقاء في المنصب لأطول فترة ممكنة". فالعقلانية اللطيفة يمكن أن تطبق في دراسة سلسلة طويلة من أنماط السلوك البشري والقرارات، أطول بكثير مما يمكن دراستها في العقلانية الشديدة[3].

ومن المفاهيم الأساسية في هذا النموذج، ما يلي:

1_ القضية التي يفترض معالجتها هي نتاج سلوكية الدول.

2_ اعتبار السلوكية نتيجة اختيار يتم مرة واحدة وليس عدة اختيارات متسلسلة.

3_ اعتبار السلوكية بمثابة اختيار عقلاني للأسباب التالية:

أ_ وجود ترتيب للأهداف المختلفة على سلم أولويات الدولة

ب_ الخيارات: تتحدد بعدد السلوكيات الممكنة لمواجهة المشكلة المطروحة

ج_ النتائج: كل سلوكية يترتب عليها نتائج / منافع ومضار

د_ الاختيار: الاختيار العقلاني هو الحصول على أقصى ما يمكن تحقيقه مع كلفة مقبولة[4]

يعتمد النموذج العقلاني على السلوك الذي ينتهجه صانع القرار لتحقيق أهدافه من خلال البديل الذي يختاره.

---

[1] – أليكس مينتس وكارل دي روين الابن، المرجع السابق الذكر ، ص ص17–18.

[2] – المرجع نفسه، ص96.

[3] – المرجع نفسه، ص 98.

[4] – ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، (ط1؛ بيروت: دار الكتاب العربي،1985)، ص189.

المطلب الثالث: اقتراب صنع القرار في السياسة الخارجية

يعبر اقتراب صنع واتخاذ القرار عن تلك الدراسة الدقيقة والشاملة لمختلف المتغيرات البيئية الداخلية، والسيكولوجية والخارجية، الواجب اتخاذها بعين الاعتبار من طرف منفذي القرارات عند تحليل سياسة معينة وتحديد طبيعة التفاعل فيما بينها، وما القرار سوى نتيجة لذلك التفاعل للثالوث البيئي المتكون من المتغيرات الداخلية، السيكولوجية، والخارجية[1].

كما يشير مصطلح صنع قرارات السياسة الخارجية (FPDM) إلى الخيارات التي يتبناها الأفراد، والجماعات، والتحالفات، والتي تؤثر في أعمال دولة ما على المسرح العالمي. وتكون لهذه القرارات قيمة عالية، ومحاطة بشكوك كثيرة، ومخاطر كبيرة[2].

وقد عرف **ريتشارد سنايدر** نظرية صنع واتخاذ القرار على أساس أنها ذلك الإطار النظري لتلك السلوكية الفعل (ACTION) الصادرة عن الدولة، يقوم به في الواقع أشخاص هم صناع ومنفذو قراراتها (تشخيص الدول)، وبالتالي، فإن فهم واستيعاب هذه السلوكية يتطلب الأخذ بعين الاعتبار البيئة القرارية المحيطة بصناع ومنفذي القرارات السياسية [3].

ولقد تعددت النماذج المحللة لعملية صنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية ، باختلاف المفكرين فظهرت العديد من النماذج المفسرة لصناعة القرار في السياسة الخارجية نذكر منها:

أولاً/ المقترب المؤسساتي لأغراهام ألسون (Allison 1971)

يقدم **آلسون** ثلاثة نماذج تحليلية لفهم عملية صناعة القرار الخارجي؛ وهي:

1_ نموذج الفاعل العقلاني (Rational Actor) : حيث يقوم هذا النموذج على محاولة تفسير سلوك الدولة اتجاه موقف معين أو حدث مؤثر أو دولة أخرى عبر تحليل عقلاني للأهداف التي تعمل الدولة لأجلها، أي أن هذا النموذج يهتم بالربط بين السلوك والأهداف بتفسير الأسباب الحقيقية التي تكمن وراء قرارات السياسة الخارجية للدول[4].

2_ نموذج العملية التنظيمية (Organizational Process) : نظام صناعة القرار حسب هذا النموذج ليس موحدا بل يتكون من وحدات أو إدارات مرتبطة بعضها ببعض، ولكل منها

---

[1] – كريم رقولي،"**المقاربات النظرية لتفسير السياسة الخارجية:ريتشارد سنايدر وجيمس روزنو نموذجا**"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية جامعة زيان عاشور بالجلفة–الجزائر–،المجلد 04، العدد 02،2019،ص334.

[2] – أليكس مينتس وكارل دي روين الابن، المرجع السابق الذكر، ص 10.

[3] –كريم رقولي، المرجع السابق الذكر، ص334.

[4] –ناصيف يوسف حتي، المرجع السابق الذكر، ص188.

حد من الاستقلالية والمصالح الخاصة به . ومن سمات صناعة القرار في الدول المتقدمة مؤسسيا التنافس بين مختلف الأجهزة والدوائر في عملية صناعة القرار، حيث تستخدم عدة تقنيات في تلك العملية منها مثلا : الصراع حول المعلومات فقد يتم تسريبها بغية إحراج جهاز معين أو وضعه في موقف يترك ردودا سلبية وبالتالي إفشال سياسته، ومنه فإن إن سلوك الدولة هو نتاج للعبة تتم في إطار بنية الدولة التنظيمية.

3_نموذج السياسة الحكومية (politics la Governement): يتناول هذا النموذج التحليل على مستوى القيادة أو الفئة الأعلى في نظام صناعة القرار فهو عكس النموذج الثاني ، يحاول تفسير وشرح العلاقات القائمة في إطار هذه القيادة ، بحيث أن لكل فرد سلوكية ومصالح ودور خاص به ووزن سياسي في لعبة تتسم بالتنافس والتعاون بينهم ، حيث يتم التوصل للقرار النهائي باعتماد مختلف أشكال التفاوض وتقديم التنازلات المتبادلة بين أطراف هذه القيادة ؛إذن لا يوجد فاعل واحد هو الدولة كما هو الحال في النموذج الأول، بل يوجد العديد من الفاعلون حيث يصبح القرار خيار غير عقلاني بل نتيجة للعبة التنافس والتعاون بينهم، هذا ما يجعل أصول وقواعد اللعبة تحددها الأنظمة والأعراف القائمة[1].

تحاول هذه النماذج الثلاثة تفسير السلوك الخارجي للدول، حيث يعتبر النموذج الأول الدولة فاعل عقلاني موحد، في حين النموذجان الثاني والثالث يحاولا إيجاد تفسير لصناعة القرار في السياسة الخارجية كل حسب رأيه.

ثانيًا / نموذج جيمس روزنو للدراسة المقارنة في السياسة الخارجية:

يعد جيمس روزنو من أبرز المفكرين الذين قدموا مساهمات جليلة في تقدم نموذج نظري للدراسة لمقارنة السياسة الخارجية، و ذلك بغية ترتيب وتصنيف عوامل التأثير في السياسة الخارجية للدولة حسب درجة هذا التأثير ووزن هذه العوامل .

ويعتقد روزنو أن هناك خمس فئات من المتغيرات تؤثر في السياسة الخارجية للدول وهي:

أ –**متغيرات النظام الدولي** :وهي تلك المتغيرات التي تفرزها البيئة الإنسانية وغير الإنسانية الخارجية ، وتتلخص في النظام الدولي القائم ومختلف فروعه(النظام الإقليمي، والنظام الجيوستراتيجي للدولة.)

[1] –ناصيف يوسف حتي، المرجع السابق الذكر، ص ص 190–191.

ب –**المتغيرات الفردية** :وهي تلك المتغيرات المتعلقة بصانع القرار، وتتمثل هذه الاعتبارات في خبرته، ومستواه الفكري، والكفاءة ...وهي تلك المتغيرات التي تلعب دورا مهما في التمييز بين سلوكه وسلوك غيره في السياسة الخارجية [1].

ج–متغيرات الدور : يعرف الدور بمجموعة السلوكيات التي يفترض أن يقوم بها كل شخص كان في مركز معين في السلطة بغض النظر عن آرائه.فسلوكيات وتصرفات الوظيفة تسمى الدور، ففي الدول المتقدمة أصبحت الأدوار واضحة ومحددة نتيجة التجارب المتكررة، ويساهم هذا المتغير دورا كبيرا في رسم وتحديد السياسة الخارجية لهذه الدول عكس ما هو شائع في الدول المختلفة[2].

د –المتغيرات المجتمعية :وتتمثل في المتغيرات المادية وغير المادية، أما المتغيرات المجتمعية المادية فتمثل في حجم الرقعة الجغرافية والتطور في ميدان الاتصالات، والإمكانيات الاقتصادية، والتقدم العلمي والتكنولوجي...، في حين تتمثل المتغيرات المجتمعية غير المادية في تركيبة المجتمع وثقافته السياسية، وتشمل أيضا نظام القيم، والمعتقدات، وطبيعة الولاءات القائمة، والتراث والإسهام التاريخي والوطني .

هـ–**المتغيرات الحكومية** :وتحتوي على بنية السلطة وأجهزة النظام الحكومي في الدولة، والمنظومة الحزبية

وطبيعة العلاقات بين مختلف مؤسساتها، وموقع وقوة دور هذه المؤسسات وكيفية صنع القرار في الدولة[3] .

وقد قسم جيمس روزنو الدول إلى ثمان فئات، وذلك بناء على ثلاث معايير وكل معيار منه يتفرع إلى نوعين وهي كما يلي:

المعيار الجغرافي : دول كبيره، ودول صغيرة.

المعيار السياسي : دول ذات نظام سياسي مفتوح، ودول ذات نظام سياسي مغلق.

المعيار الاقتصادي : دول متقدمة، ودول متخلفة وقد تكون أيضاً في طريق النمو أو نامية[4].

[1] –كريم رقولي، المرجع السابق الذكر، ص340.

[2] –ناصيف يوسف حتي، المرجع السابق الذكر، ص194.

[3] –كريم رقولي، المرجع السابق الذكر، ص340.

[4] –ناصيف يوسف حتي، المرجع السابق الذكر، ص195.

الجغرافيا والموارد الطبيعية	دول كبرى				دول صغرى			
وضع الاقتصاد	متقدم		متخلف		متقدم		متخلف	
شكل النظام السياسي	مفتوح	مغلق	مفتوح	مغلق	مفتوح	مغلق	مفتوح	مغلق
ترتيب عوامل التأثير	الدور المجتمعية الحكومية النظام الدولي الفردية	الدور الفردية الحكومية النظام الدولي المجتمعية	الفردية الدور المجتمعية النظام الدولي الحكومية	الفردية الدور الحكومية النظام الدولي المجتمعية	الدور النظام الدولي المجتمعية الحكومية الفردية	الدور النظام الدولي الفردية الحكومية المجتمعية	الفردية النظام الدولي الدور المجتمعية الحكومية	الفردية النظام الدولي الدور الحكومية المجتمعية
أمثلة	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفياتي	الهند	الصين الشعبية	هولندا	تشيكو – سلوفاكيا	كينيا	غانا

نموذج جيمس روزنو لتصنيف العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية

يبين الجدول المرسوم أعلاه، الترتيب المنطقي لأهمية المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية لكل فئة من فئات الدول التي ذكرناها آنفا، والتي تم تحديدها من خلال الجغرافيا والموارد الطبيعية، ووضع الاقتصاد، وشكل النظام السياسي، وعند هذا المستوى يمكن الانطلاق في بناء الفرضيات الخاصة بالتفسير و التكهن بالسلوك الخارجي لمختلف أصناف الدول [1].

[1] –كريم رقولي، المرجع السابق الذكر، ص341.

وانطلاقا مما سبق يمكن القول أن عامل النظام الدولي يساهم بشكل كبير في تحديد و رسم السياسة الخارجية للدول الصغيرة منه في الدول الكبيرة . كما تظهر أهمية العامل الشخصي في الدول النامية في رسم عملية السياسة الخارجية، وفي المقابل نجد غياب دور المؤسسات مقارنة مع الدول المتقدمة لاسيما منها التي تتميز بخاصية النظام المفتوح، أين يبرز أهمية متغير الدور والذي يرجع إلى تطور المؤسسات الذي من سماته تحديد الأدوار وتثبيتها ورسم حدودها، وكما تبرز أهمية العوامل المجتمعية، في الدول المتقدمة وذات النظام المفتوح نتيجة المشاركة السياسية الفعالة، مقارنة مع دور هذه الفئة في الدول ذات النظام المغلق. وفيما يخص دور المتغيرات الحكومية، فإنها تلعب دورا كبيرا في الدول المتقدمة، أكثر منه في الدول المتخلفة في التأثير في السياسة الخارجية[1].

[1] – كريم رقولي، المرجع السابق الذكر ، ص341.

خلاصة:

من خلال الخوض في مفهوم الاستراتيجية والاختلافات المتباينة في تعاريفها بين الماضي والحاضر، وانتقالها من حقل دراسات إلى مجال علمي، لاحظ البحث أن الاستراتيجية ارتبطت في بداياتها بالمجال العسكري، ثم انتقلت تدريجيا حتى شملت مختلف المجالات الأخرى . كل ذلك يؤكد بأن معنى مفهوم الإستراتيجية مر بمراحل تطور على مدى التاريخ ، فقد تناولت العديد من المفاهيم التي كانت بدايتها مع المفكر الصيني" **صان تزو** Sun Tzo" في القرن الخامس قبل الميلاد، من خلال كتابه " **فن الحرب** " "**The Art of War**" الذي حاول فيه أن يرسم سيرته الذاتية العسكرية.

وفيما يخص صنع قرار السياسة الخارجية فهو خاضع للسلوك الذي تنتهجه الدول وصناع قراراتها لتحقيق المصلحة الوطنية بأقل الخسائر، وفق نماذج نظرية مختلفة.

الفصل الثاني:

الاستراتيجية الجزائرية تجاه القضية الفلسطينية من 1945 إلى 2019

تمهيد:

تبنت الجزائر القضية الفلسطينية وخاضت حربا دبلوماسية في مجلس الأمن لتجرم الاحتلال الإسرائيلي للعالم عامة وللعرب خاصة، حيث نجد تحولاً في مفهوم الصراع من عهد الوحدة العربية إذ كان الصراع عربي إسرائيلي وتحول في عهد التفكك العربي إلى صراع فلسطيني إسرائيلي، وأيضاً مبادرات السلام المزعومة التي أثرت بشكل كبير في تفكك الأمة العربية وتخليها عن القضية الأم– فلسطين، إلا أن الانتفاضات الفلسطينية جاءت بمثابة الشعلة التي أخرجت القضية الفلسطينية إلى الرأي العام العالمي وأظهرت اضطهاد شعبها . سعت الجزائر إلى إخراج القضية الفلسطينية والحصول على تأييد لقضيتها في هيئة الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز والجامعة العربية.

المبحث الأول: الإستراتيجية الجزائرية تجاه القضية الفلسطينية في عهد الوحدة العربية

القضية الفلسطينية قضية مصيرية لكل المسلمين أينما وجدوا، فهي أرض القدس الشريف ثالث الحرمين وهي قبل ذلك أولى القبلتين، ما يجعل الدفاع عنها وجب على كل عربي مسلم.

المطلب الأول: موقف الجزائر من قضايا التحرر والقضية الفلسطينية

تكتسي الدبلوماسية الجزائرية أهمية كبيرة على المستوى المحلي والدولي ويرجع ذلك للنشاط الفعال والدءوب الذي تقوم به السياسة الخارجية الجزائرية من خلال نشاطها الدبلوماسي المكثف، وتلك المرجعية الفكرية التي تستند إلى تجربتها التاريخية ومعظم الأزمات التي عاشتها الدولة بعد الاستقلال، والمتمثلة أساساً في المنطلقات الفكرية للعقيدة الجزائرية من جهة، ومن جهة أخرى المحافظة على مواقفها الثابتة والدائمة لعديد القضايا، كما أصبح لديها مكانة مهمة على الساحة الدولية والإقليمية والعربية وكذا الإفريقية يحسب لها ألف حساب ضمن السياسة الخارجية للدول.

وقبل التطرق إلى محددات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية نعرج على مفهوم السياسة الخارجية

أولاً: مفهوم السياسة الخارجية:

يعاني مفهوم السياسة الخارجية كغيره من مفاهيم العلوم السياسية من عدم وجود تعريف محدد ومتفق عليه من طرف الباحثين والمختصين في العلوم السياسية عامة والعلاقات الدولية خاصة، وهذا ما يجعل البحث يكتفي بذكر بعض التعاريف الأكثر شمولية.

يعتقد **حامد ربيع** أن السياسة الخارجية هي" جميع صور النشاط الخارجي، حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية .إن نشاط الجماعة حسب حامد كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية، أما **مارَّسيل ميرل Marcel Merle** فيعرفها في كتابه" السياسة الخارجية " بذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجَّه نحو الخارج : أي معالجة مشاكل ما وراء الحدود،

وهي عبارة عن برنامج عمل للتحرك يتضمن تحديد الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها والمصالح التي تسعى لتأمينها مستخدمة الوسائل والإجراءات التي تراها ضرورية".[1]

تعريف **فيرنس** و **سنايدر** (Furnis and snyder) إن السياسة الخارجية هي منهج للعمل أومجموعة من القواعد أو كلاهما، تم اختياره للتعامل مع المشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلا أو تحدث حاليا أو يتوقع حدوثها في المستقبل. اقتصر هذا التعريف على أن السياسة الخارجية مجرد منهج للعمل تتخذه الدولة عند تعرضها لمشكلة ما، كما أنه لم يورد الفرق الموجود بين السياسة الداخلية والخارجية.

كما عرفها **تشارلز هيرمان** (**Charles Herman**) بقوله: «أن السياسة الخارجية تتألف من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية» [2]

جيمس روزناو "**James Rosenau**" وهو أحد المبادرين الأوائل المساهمين في تقديم إطارً نظري للدراسة المقارنة للسياسة الخارجية...يعرف السياسة الخارجية بأنها" :منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفا"[3].

عموما فالسياسة الخارجية ما هي إلا مجموعة الأهداف المراد الوصول إليها من قبل الدول من خلال استخدامها للوسائل المتاحة من أجل تحقيق مصالحها.

ثانياً: محددات السياسة الخارجية الجزائرية

تتمتع الجزائر بمجال واسع في السياسة الخارجية وذلك بحكم محدداتها الداخلية والخارجية التي تتميز بها عن غيرها من الدول، وهذا بفضل انتماءها للعديد من الدوائر الإقليمية والدولية وموقعها الجغرافي وثرواتها الطبيعية التي تمتلكها فهي دولة غنية من حيث الموارد والإمكانيات البشرية والعسكرية؛ وهي عوامل تتحكم في صناعة وهيكلة السياسة الخارجية الجزائرية وتوجيهها.

---

[1]–ميلود ولد الصديق،" **أهمية البيئة النفسية لصانع القرار في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية_دراسة حالة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب**_"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد10، العدد01، أفريل 2019، ص800.

[2] –عشورة بن عمر، **البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية منذ 2011**،(مذكرة ماستر غير منشورة)،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر–بسكرة،2019، ص15.

[3] –ميلود ولد الصديق، المرجع السابق الذكر، ص800.

كما قد تبنت الجزائر، منذ استقلالها سنة 1962 ، سياسة خارجية قائمة على عدة مبادئ رسختها الثورة الجزائرية، ولعل أبرز هذه المبادئ دعم الشعوب و حركات التحرر الوطني التي تناضل من أجل التخلص من الاحتلال و نيل الحرية والاستقلال.

وقد حافظت الجزائر على هذه المبادئ رغم التطورات التي حصلت في النظام الدولي من حقبة إلى أخرى، وما ترتب على هذه التطورات من آثار على أوضاعها الداخلية وعلى محيطها الجيوسياسي.

ولذلك تعتبر دولة الجزائر من الدول التي تمتلك تأثيرا كبيرا على المستوى الإقليمي والدولي نتيجة لفعالية سياستها الخارجية، فعلى الصعيد العربي لطالما لعبت الجزائر دوراً فاعلاً ومؤثراً على قرارات وتوجهات جامعة الدول العربية، علاوة على دورها المركزي في التفاعلات والأحداث التي تدور في المغرب العربي، الذي يتصدر اهتمامات السياسة الخارجية الجزائرية، سواء في القضايا التي يحمل الاهتمام بها بعداً عالمياً ، أو القضايا ذات الأبعاد المحلية والإقليمية.

وعليه **فمحددات السياسة الخارجية الجزائرية** هي:

1- المحددات الجغرافية :

يعتبر الموقع الجغرافي عاملا حاسما في ضعف أو قوة الدولة وقد ثبت– بالملاحظة أن دولا صغيرة تركت بسبب أهمية موقعها آثارًا في العلاقات الدولية تفوق الآثار التي تركتها دول أكبر منها من حيث المساحة والموارد ، وبالعكس فإن الدول التي لا تتمتع بمواقع ذات أهمية كان لها تأثير أقل من تلك التي تملك هذه المواقع ؛ " فهو يؤثر على سياستها الخارجية من عدة نواحي بحيث ، تؤثر العوامل الجغرافية على السياسة الخارجية للدولة من خلال التأثير على نوعية ومدى الخيارات المتاحة للدولة في هذا المجال، فالموقع الجغرافي يحدد إلى حد كبير المجال الحيوي للدولة وماهية التهديدات التي تواجهها "[1].

تحتل الجزائر مكانة إستراتيجية وجيوسياسية هامة فهي تقع وسط شمال إفريقيا مقابل القارة الأوروبية وتطل على بحر تجاري مهم هو البحر الأبيض المتوسط الذي يربط بين ثلاث قارات(إفريقيا ، أسيا، وأوروبا) ويبلغ طول سواحلها 1200 كلم ، وتتربع الجزائر على مساحة

[1] –عشورة بن عمر، المرجع السابق الذكر، ص32.

شاسعة تقدر بـ: 2381741 كم ² ، تمثل 39.28% من مساحة المغرب العربي ، تمثل 8% من المساحة الكلية للقارة الإفريقية، مما أهلها أن تكون اكبر دولها مساحة بعد تقسيم السودان ، تمتد من الشمال إلى الجنوب على طول 1900 كم، ومن الشرق إلى الغرب 1200 كم ، وأقصى امتداد للجزائر أفقيا يبلغ 1800 كم بين تندوف والحدود الليبية وتشترك الجزائر حدودها مع عدد من الدول هي : تونس، ليبيا ، المملكة المغربية، النيجر، مالي، وموريتانيا، بالإضافة إلى الصحراء الغربية.[1]

2_ المحددات الاجتماعية والسياسية:

أ_ الثقافة السياسية :

تعد الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الجزائري من محددات السياسة الخارجية حيث تمثل البعد الذاتي والاجتماعي للعملية السياسية كما أنها تلعب دوراً في وضع حدودا عامة للاختيارات السياسية المتاحة للقائد السياسي كما تؤثر الثقافة السياسية على التوجه العام للسياسة الخارجية.

لقد عرف النظام السياسي الجزائري شكلين من الثقافة السياسية الأولى في وجود التوجه الاشتراكي والأحادية الحزبية أي نظام الحزب الواحد حيث طبعت النظام السياسي ثقافة سياسية ضعيفة غيب فيها الشعب في عدة محطات مهمة ،أما الشكل الثاني فكان في مرحلة الثمانينات حتى أواخرها (أحداث أكتوبر 1988) انهار خلالها النظام السياسي وفقد شرعيته وتميزت هذه المرحلة بثقافة سياسية جديدة تمثلت في الانفتاح السياسي والتعددية الحزبية فازدهرت الكثير من قوى المعارضة خاصة الإسلامية والبربرية إلا أن المجتمع والممارسات البوليسية حال دون التعبير عنها وتلبية مطالبها مما أدى لتحولات سياسية عاشتها الجزائر وأدخلتها في أزمة اجتماعية وأمنية ما عرف بالعشرية السوداء[2] .

ب_المحددات الاجتماعية :

تتمتع الجزائر بتجانس اجتماعي متميز ووحدة داخلية حيث أهم ما يجمعها هو وحدة اللغة العربية مع اعتبار اللغة الأمازيغية لغة وطنية بعد التعديل الدستوري في 2004 و ذلك

[1] –عشورة بن عمر، المرجع السابق الذكر، ص24.

[2] –بغدادي بن عطية حسين، **توجهات السياسة الخارجية الجزائرية في بعدها المتوسطي**،(مذكرة ماستر غير منشورة)،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم،2019، ص ص 24–25.

نتيجة للأحداث التي سبقت هذا التعديل خاصة بمنطقة القبائل إلى جانب وحدة الدين الإسلامي والوحدة الثنائية المذهبية السنية والمالكية.

حيث صنف هذا التجانس الاجتماعي استقرار في البيئة الداخلية، حيث يجرد النخب السياسية من تعبئة الجماهير المهددة لاستقرار الدولة و النظام السياسي، فطبيعة السياسة الداخلية هي التي تنعكس أو تحدد السياسة الخارجية خاصة فيما يتعلق بالقومية الغريبة و الهوية الإسلامية لموقف دعم القضية الفلسطينية ودعم التطبيع مع إسرائيل.

لكن هذا التجانس ومن خلال الأحداث المتتالية حاليا في الجزائر وأيضا للمتغيرات الخارجية (الربيع العربي، التوارق في مالي) يمكن زعزعته إذا لم تسارع الدولة لاحتواء الوضع خاصة بعد تفاقم التدخلات الأجنبية في المنطقة ما يجعل الجزائر عرضة لأي خطر خارجي يغذي البؤر النائمة والعمل على خلق أللإستقرار داخل الجزائر(مثلا قضية الطوارق في الجنوب الجزائري يمكن المطالبة بالانفصال تمهيدا لتأسيس دولة الطوارق الكبرى.)[1]

3- المحددات الاقتصادية :

تعتبر المحددات الاقتصادية مؤشراً مؤثراً في اختيارات السياسة الخارجية لأية دولة ، لأن تنفيذ أي سياسة يتطلب وفرة الموارد الاقتصادية التي تحدد وفق الموارد الأولية ، كحجم الإنتاج القومي والتجارة الخارجية.

إن الملاحظ للاقتصاد الجزائري ، يجد أن قطاع المحروقات هو الوحيد الذي تعتمد عليه الجزائر في إطار صادراتها نحو الخارج وهذا كون أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، حيث يتجلى لنا مدى تبعية الدولة الجزائرية لهذا القطاع (المحروقات) مما يجعل اقتصادها هش مرتبط بتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية ، ولكن رغم الانتعاش والفائض الذي حققته الجزائر خلال الألفية الجديدة نتيجة ارتفاع أسعار النفط ، إلا أنه لم ينعكس على القطاعات الأخرى ، حيث أن الجزائر لم تستغل هذا الفائض في إطار تنويع صادراتها ، فطبيعة الاقتصاد الجزائري غير منتج معرض لهزات عنيفة، وأبرز مثال ما حدث في نهاية الثمانينات وما يحدث حاليا مع بداية سنة 2015 وانعكاسه على التماسك الداخلي للبيئة الاجتماعية.مع العلم أن الجزائر لم تحقق اكتفاء ذاتيا في أي منتوج ، فهي تعتمد على بعض الصناعات

[1] -أحمد بوديسة، **الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المحيط الاقليمي 2011_2015**،(مذكرة ماستر غير منشورة)،كلية الحقوق _بودواو-،جامعة امحمد بوقرة_بومرداس_،2015،ص24.

الخفيفة (المواد الغذائية، والملابس ومعدات النقل) وهذا ما يؤدي إلى نتيجة مفادها تطور القطاع العسكري في الجزائر مرتبط بالخارج (في مجال تطوير الأسلحة) وهو ما يقيد قدرتها على التدخل في أي نزاع خارجي حيث تعاني من تبعية اقتصادية، حيث بلغت واردات الجزائر من المواد الغذائية حوالي19.79% ، و23.39 % من نفس المواد.[1]

حيث هناك علاقة وطيدة بين تزايد القدرة الاقتصادية و موقع الدولة في النظام الدولي و على الرغم من تراجع ورقة النفط في الضغط على الدولة الغربية مثلما حدث مثلا خلال الحروب العربية الإسرائيلية من أجل تراجع على بعض القضايا الإستراتيجية، يمكن القول أن النفط كان وما يزال سببا رئيسيا في النزاعات و الحروب.

4_ طبيعة النظام السياسي :

إضافة إلى كل العوامل التي تم ذكرها ومدى تأثيرها في السياسة الخارجية، فمتغير النظام السياسي يعتبر من أهم المرتكزات الأساسية التي لها صلة مباشرة مع القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية. وهذا نظراً لما يحتوي من إمكانيات مادية و بشرية.

فحسب جيمس روزنو (JEAMS ROSNOU) يرى أن طبيعة النظام السياسي سواء كان ديمقراطي (مفتوح) أو تسلطي(مغلق) يؤثر في صناعة قرارات السياسة الخارجية بشكل أو بآخر.

ومن هذه الزاوية ينبغي دراسة طبيعة النظام السياسي الجزائري ومدى الحكم عليه إن كان ديمقراطيا وهذا باعتماد مجموعة من الإرشادات:

1_ التداول على السلطة والانتخابات المحلية : في حقيقة الأمر تجرى انتخابات رئاسية وأخرى تشريعية ومحلية دوريا حسب الفترة المحددة في دستور 1996.

2_حقيقة دوران النخب: وجود نخبة حاكمة واحدة منفردة بالسلطة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا مستولية على مقاليد الحكم (الممثلة في جبهة التحرير الوطني FLN).

3 _توسيع هامش المشاورات فيما يخص القرارات الداخلية والخارجية بين مختلف بيروقراطيات الدولة ففي الجزائر نجد أن مجال الشؤون الخارجية تختص به السلطة

[1] – أحمد بوديسة، المرجع السابق الذكر ، ص23.

التنفيذية(مؤسسة الرئاسة) وهذا ما كرسته مختلف الدساتير من صلاحية واسعة في هذا المجال مع تهميش أو تغييب لدور المؤسسات الأخرى كالبرلمان في هذا السياق[1].

ثالثاً: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

لقد تبنت الجزائر في سياستها الخارجية العديد من المبادئ المتبناة في معظم المنظمات الإقليمية والدولية، كالأمم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، وهي المبادئ التي تقوم عليها علاقات حسن الجوار، ويرجع تبني الجزائر لهذه المبادئ إلى التقاليد الثورية والتجارب الخاصة بالسياسة الداخلية للبلاد خلال الستينات والسبعينات من القرن الماضي، كما ترجع كذلك إلى تجاربها مع محيطها الخارجي خصوصا العالم النامي.

وقد نص الدستور الجزائري عليها في الفصل السابع من بابه الأول في مجموعة من المواد ابتداء من المادة 86 إلى المادة 93 ، وتضمنت:

مبدأ ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة " الحدود الموروثة عن الاستعمار"، ومبدأ التعاون بين الدول المجاورة، ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، ويستند هذا المبدأ بالنسبة إلى الجزائر إلى نضالها الطويل ضد الاستعمار في سبيل الحصول على حق تقرير مصيرها قبيل وأثناء الثورة التحريرية، وقد ترسخ هذا المبدأ لدى جبهة التحرير الوطني وأصبحت الجزائر البلد المتضامن دون شروط مع حركات التحرر، كما تضمنت مبدأ حل النزاعات بين الدول بالطرق السلمية، وعدم اللجوء إلى القوة وفقا لما جاء في المبدأ الأول من ميثاق الأمم المتحدة، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وفقا لما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة في المادة 7 / 2، ونصت عليه مواثيق المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، فالجزائر من الدول الملتزمة والداعمة لمبادئ المنظمات التي تنتمي إليها[2] .

وقد اتسمت السياسة الخارجية الجزائرية بالعديد من السمات طيلة مسارها، سواء كانت تلك السمات موروثة عن العمل الثوري، أو مستمدة من مسار الممارسة بعد الاستقلال، أهمها:

سمة **سيطرت العوامل الشخصية (الرئيس)** وتعود هذه السمة إلى تجربة الجزائر في الممارسة بعد الاستقلال، حيث لوحظ سيطرة مؤسسة الرئاسة على حقل السياسة الخارجية تخطيطا وتنفيذا، وذلك جراء منح الدساتير الجزائرية سلطات واسعة للرئيس في تحديد وتوجيه

[1] –أحمد بوديسة، المرجع السابق الذكر، ص ص 24–25.

[2] – حمودي إبرير ،"**العلاقات الجزائرية الأمريكية وموقف القضية الفلسطينية فيها 1962/1989م**"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية،المجلد السادس، العدد الثالث، سبتمبر 2021، ص715.

السياسة الداخلية والخارجية للبلاد، فدستور 1963 م منح لرئيس الجمهورية في مادته الثامنة والخمسين (58) حق تحديد سياسة الحكومة، وتوجيهها وتسييرها، وتنسيق السياستين الداخلية والخارجية للبلاد، واستمر الأمر في دستور 1976م الذي بموجبه يقرر الرئيس السياسة العامة للأمة وقيادتها وتنفيذها، أما دستور 1989 م فنصت المادة 74 منه أن رئيس الجمهورية يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها وبذلك فإنه " يعين سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج وينهي مهامهم، ويتسلم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب، وأوراق إنهاء مهامهم "ونفس الشيء نلحظه في دستور 1996 من خلال ما عبرت عنه المادة 77[1].

وسيطرة الرئيس بهذا الشكل على صناعة القرار في السياسة الخارجية الجزائرية يعني سيطرة العوامل الشخصية عليها، وهذا يطرح مشكل الاستمرار والتغيير في السياسة الخارجية الجزائرية جراء تغير الرؤساء، فتغير صناع القرار من المحتمل أن يؤدي إلى تغير السياسة الخارجية بشكل ثانوي حسب درجة الأهمية التي يوليها كل رئيس للسياسة الخارجية.

أما سمة **الطابع الأزموي** في السياسة الخارجية الجزائرية فتعود إلى النشاط المكثف الذي اتسمت به السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمات، بينما يصيبها الجمود عندما تكون البلاد في مرحلة استقرار، وقد اتسمت بهذه السمة منذ البداية، فقد انطلقت فعاليات النشاط الخارجي للجزائر في ظل أزمة الاستعمار التي كان يمر بها المجتمع الجزائري، ومن ثم انفجرت الثورة التحريرية، وجاء في ظلها نشاط قوي للدبلوماسية الجزائرية للتخلص من الأزمة الاستعمارية التي ظل المجتمع الجزائري يعاني منها،واستمر هذا النشاط إلى ما بعد الاستقلال .[2]

أما سمة **الحياد** في السياسة الخارجية الجزائرية كسمة ثالثة فهي تعود إلى إرث جبهة التحرير الوطني الثوري من نشاطها الخارجي، حيث اتسمت العلاقات الخارجية للحركة الوطنية إزاء الأحداث التي عايشتها بطابع الحياد، فقد لزم معظم رواد الحركة الوطنية – مع بعض الاستثناءات الحياد – من أحداث الحرب العالمية الثانية، ولم تقف تيارات الحركة الوطنية إلى جانب طرف ضد آخر، كما التزمت الحياد حيال ما كان يجري على الساحة المغاربية والعربية،

[1] –محمد الطاهر عديلة، **أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999–2004**، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة،2005، ص83.

[2] –حمودي إبرير،"**العلاقات الجزائرية الأمريكية وموقف القضية الفلسطينية فيها 1962/1989م**"، المرجع السابق الذكر، ص715.

ولما بعثت جبهة التحرير نشاطها الخارجي، حافظت على هذا المبدأ وكسبت به التقدير عربيا ودوليا[1].

ووفقا **لمبدأ دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها** الذي تحول إلى ثابت من الثوابت الأساسية لسياسة الجزائر الخارجية منذ استقلالها، دعمت الجزائر كل حركات التحرر في العالم وفى مقدمتها القضية الفلسطينية التي هي محور موضوعنا، فالجزائر وعلى طول مسارها السياسي تقف إلى جانب القضية الفلسطينية **وهي مع فلسطين ظالمة أو مظلومة** كما قال الرئيس الجزائري الراحل "**هواري بومدين**" وهذه المبادئ مترسخة في ذهن وعقلية كل جزائري حتى قبل إعلان نتائج استفتاء الاستقلال، وأبدت استعداداها للوقوف إلى جانب الحق العربي الذي اغتصبته إسرائيل في حرب النكبة 1948 م وما بعدها، وهذا ما يظهر واضحا وجليا من خلال جميع القمم التي عقدت في الجزائر وذلك بجعل القضية الفلسطينية هي أم القضايا، ومساندة شعبها في تقرير مصيره، والتقريب بين القادة الفلسطينيين وجعلهم في جبهة واحدة وهذا ما نلمسه في سياسة الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون.

المطلب الثاني: موقف الجزائر من قيام دولة إسرائيل

إن المتتبع لمسار دعم الجزائريين لفلسطين وشعبها ومحاولة لفت أنظار العرب إلى الخطر المحدق بفلسطين إن لم يقوموا بواجبهم حيالها ظلت دون توقف, وهذا ما نلاحظه من خلال انخراط جل فئاتهم في هذا المجهود، سواء كانوا أدباء أو صحافيين أو سياسيين أو غير ذلك. وقد امتد هذا الدعم ليشمل فئة الشباب والطلبة أيضاً رغم سياسة التجهيل التي كانت تنتهجها فرنسا ضدهم. إضافة إلى الجمعيات والأحزاب التي كانت ذات صدى مسموع، وهذا ما سيتناوله البحث من خلال ما يلي:

أولا: موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين (الإصلاحيين)

تأسست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين يوم الخامس من مايو سنة 1931 بالعاصمة. وقد ضمت 72 عالماً جزائرياً جاؤوا من مختلف أنحاء القطر ومن مختلف

[1] – حمودي إبرير، "**العلاقات الجزائرية الأمريكية وموقف القضية الفلسطينية فيها 1962/1989م** المرجع السابق الذكر، ص716.

الاتجاهات الدينية، فكان فيهم المتطرفون وهم المصلحون عندئذ.. وفيهم "الرجعيون" وهم غير المصلحين من رجال الدين الجزائريين[1].

وكان هدف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين إحياء الثقافة العربية الإسلامية في الجزائر، وربطها بالأمة العربية، وهذا ما دعا بعلماء الجمعية لتكثيف جهودهم لإصلاح أحوال المسلمين الجزائريين أولاً، والفلسطينيين والعالم الإسلامي ثانياً، ونظراً لأهميتها ظلت المسألة الفلسطينية خلال الثلاثينات من القرن التاسع عشر تشغل بالهم فكانت الصحف التي تصدر باسم جمعية العلماء، واسم قادتها تخصص حيزاً هاماً في صفحاتها للمقالات عن فلسطين، وما يعانون منه من اضطهاد، وتدين موقف بريطانيا المؤيد للصهيونية[2]. ومن أبرز مواقف علماء وصحف جمعية العلماء ما يلي:

1. مواقف قادة الجمعية:

أولى أعضاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ورجالاتها اهتماما كبيرا بالقضية الفلسطينية ومتابعة تطوراتها، فقد كانت من المسائل الرئيسة التي شغلت بالهم باستمرار، ومن بين القادة ما يلي:

أ_ موقف العلامة ابن باديس (1889_1940):

رغم أنه لم يعايش كل أطوار القضية وتداعياتها، ولم يشهد كل ويلات التقتيل المسلطة على الفلسطينيين من قبل عصابات الصهاينة إلا أن الإمام عبد الحميد ابن باديس_ توفي في 16افريل 1940 م_ انتبه لأهمية فلسطين وخطورة أطماع اليهود فيها منذ ظهور الحركة الصهيونية في نهاية القرن الـ 19 ، فقد رفع صوته عاليًا بالاحتجاج منذ أوائل الثلاثينات من القرن الماضي، حيث وجه في نوفمبر 1933 م احتجاجًا إلى وزارة الخارجية الفرنسية مستنكرًا الحوادث الدامية الواقعة بفلسطين، ثم أعقبه ببرقية تألم إلى مفتي القدس، وبعد ظهور مشروع التقسيم البريطاني الأول عام 1937م، رفع احتجاجًا شديدًا باسم الأمة الإسلامية الجزائرية ضده إلى وزير الخارجية الفرنسية، معتبرا المشروع ضربة قاضية لحياة شعب ضعيف دافع طيلة

[1] –أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1930_1945**، (ط4؛ ج3، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1992)، ص83.

[2] –حمودي إبرير، **موقف الجزائريين من القضية الفلسطينية 1945–1973**، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر –باتنة–، 2015، ص86.

سنين دفاع الأبطال عن شرفه وحريته، واعتداءً شنيعًا على جميع الشعوب العربية الإسلامية، وانتهاكًا لحرمة الأماكن المقدسة عند سائر المسلمين، وتمنى تدخل الحكومة الفرنسية بكل سرعة لمنع هذا التقسيم[1].

وفي عام 1938 م كتب مقالا في جريدة الشهاب بعنوان" فلسطين الشهيدة " قارن فيه بين مكانة القدس ومكة والمدينة عند المسلمين محاولا استنهاضهم للدفاع عنها، قائلا ": إن رحاب القدس الشريف مثل رحاب مكة والمدينة"، ولما هب رجالات الإسلام في الشرق للقيام بهذا الواجب، كتب ببرقية إلى رئيس المؤتمر البرلماني العام من أجل فلسطين الذي عقدته اللجنة البرلمانية المصرية للدفاع عن فلسطين بالقاهرة في 17 أكتوبر 1938 م، أبدى فيها باسم المسلمين الجزائريين الموافقة على ما يستقر عليه الرأي والتأييد بكل ما يستطيعون في سبيل قضية فلسطين التي هي قضية الحق والإنسانية والسلم العام، وقد ورد نص البرقية في جريدة البصائر، ومما جاء فيها..." : باسم المسلمين الجزائريين نحيي في شخصكم مؤتمركم وتؤيدكم بكل ما تستطيع في سبيل قضية فلسطين التي هي قضية الحق والإنسانية والسلم العام[2].

لقد ظل عبد الحميد ابن باديس يدافع عن فلسطين بقلمه ولسانه طوال الفترة التي قضاها رئيساً للجمعية، رغم ما كانت تتعرض له الجزائر من ظلم الاستعمار الفرنسي.

[1] –حمودي إبرير، "**جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والقضية الفلسطينية 1931–1939**"، مجلة الحقيقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد21، العدد 01، 2022، الجزائر، ص146.

[2] – **المرجع نفسه**، ، ص147.

ب_ موقف البشير الإبراهيمي (1889_1965):

عدّ الإبراهيمي سيّد كتاب المقالة السّياسية في الجزائر، ولاسيما ما تعلق منها بالقضية الفلسطينية، حيث أخذت قضية فلسطين حيزاً كبيراً في مواقفه وبياناته، فنجده أعمل قلمه، وفكره فلم يغادر شيئا يقال عنها إلاّ قاله مفصلا مطنبا، فكانت بحق قضية القضايا عنده حيث كتب عنها مقالات لم يبلها تعاقب الأيام، وأعجزت حملة الأقلام، فقد جاءت بما لم يأت به الأوائل من بيان رائع حتى قال عنها أستاذ الفلسفة بالجامعة الأمريكية ببيروت" **فايز الصايغ** ": (إنّه لم يكتب مثلها من يوم جرت الأقلام في قضية فلسطين)1.

كما دعا الإبراهيمي إلى ضرورة اتحاد العرب لنصرة فلسطين حيث قال: "... إن قضية فلسطين محنة امتحن الله بها ضمائركم وهممكم وأموالكم ووحدتكم، وليست فلسطين لعرب فلسطين وحدهم، وإنما هي للعرب كلهم، وليست تنال بالشعريات والخطابيات وإنما تنال بالتصميم والحزم والاتحاد والقوة"[2].

فقد ظل الإبراهيمي يدعو إلى نصرة فلسطين بالنفس والنفيس رغم نصرة القوى الكبرى للصهاينة وتقسيم فلسطين، فكان تقسيمها اختبار للعرب ووحدتهم، ولإسلامهم وعروبتهم. حيث يقول في هذا الصدد " أما والله يا فلسطين ! لكأنّ أعداء العرب أحسنوا إليهم بتقسيمك من حيث أرادوا الإساءة، ولكأنّ المصيبة فيك نعمة، ولكأنهم امتحنوا بتقسيمك رجولتنا وإباءنا ومبلغ التضحية بالعزيز الغالي فينا، ولكأنهم جسّوا بتقسيمك مواقع الكرامة والشرف منّا..."[3].

فهو يعتبر تقسيم فلسطين قيام قيامة بالنسبة للعرب، وأن هذا التقسيم ما هو إلا استكمال لوعد بلفور، الذي كان على العرب أن يعملوا على نقضه ويجمعوا الشمل المشتت، وأن يحاربوا الواعد والموعود بالسلاح الذي يحاربوننا به. إذ يرى " أن اليهود لا يكاثروننا

[1] –محمد ياسين لهلالي، **فلسطين في كتابات علماء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين "محمد البشير الإبراهيمي أنموذجا"**، دبلوم الدراسات الفلسطينية، أكاديمية دراسات اللاجئيين، 2019، ص26.

[2] –سميرة بن صفا، **جمعية العلماء المسلمين والقضية الفلسطينية**، (مذكرة ماستر غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة المسيلة،2014، ص 32.

[3] –سليمة هاله،"**القضية الفلسطينية في كتابات العلامة الجزائرية البشير الإبراهيمي**"، مجلة دراسات وأبحاث، العدد23، 2016، الجزائر، ص9.

بالرجال فرجالنا أكثر ولا يكاثروننا بالشجاعة فشجاعتنا أوفر، وإنما يكاثروننا بالمال والعلم والصناعة"[1].

وكان دائما يحاول استنهاض همم العرب والمسلمين حيث يخاطبهم قائلا: " أيها العرب، أيها المسلمين! إن فلسطين وديعة محمد عندنا، وأمانة عمر في ذمتنا، وعهد الإسلام في أعناقنا، فلئن أخذها اليهود منا ونحن عصبة إنا إذاً لخاسرون"[2].

ما يلاحظ على الإبراهيمي أنه كان منغمساً ومهووساً بفلسطين، مستميتاً في الدفاع عنها، وهذا ما يبرز من خلال جل مقالاته وأقواله.

جـ_ موقف الطيب العقبي (1890 – 1961):

أولى العقبي اهتماماً بالغًا بالقضية الفلسطينية، واعتبرها قضية العالم العربي الإسلامي اجمع، ولم تكن قضية الشعب الفلسطيني لوحده، فقد جعل العقبي من المشكل الفلسطيني إحدى قضايا الساعة وأبرز ذلك في نشاطه الإصلاحي والدعوى لمساندة الأشقاء الفلسطينيين[3]. كما اعتبرها كارثة عظمى حلت بالعرب والمسلمين[4].

وظل العقبي على ولائه للقضية الفلسطينية، وكان يرى ضرورة الإسراع إلى تقديم المعونة المادية والمعنوية للفلسطينيين، وفي سنة 1947 أسس العقبي بنادي الترقي" **لجنة الدفاع عن فلسطين**"، وقد قررت الجامعة العربية والعالم الإسلامي جعل يوم الجمعة الموافق ل 03 أكتوبر 1947 ، يوم فلسطين في العالم كله، لإظهار عواطف المسلمين، وقد لبى الشعب الجزائري النداء وأحيت العاصمة الذكرى بقلوب خاشعة بنادي الترقي ووصفت الصحف الجزائرية اليوم بيوم فلسطين، أو اجتماع لهيئة إعانة فلسطين المتكونة من العقبي والجمعية والبيان، وبعدها عقد اجتماع آخر في منزل مصالي وخُلص الاجتماع إلى حلول أرضت كل الأطراف، وتم الإجماع على تكوين الهيئة وتسميتها بـ:" **الهيئة العليا لإعانة فلسطين** " وقد

---

[1] _أحمد طالب الإبراهيمي، **آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي**، (ط1؛ج3، بيروت:دار الغرب الإسلامي،1997)،ص 441.

[2] – المرجع نفسه، ص445.

[3] –حنان عدوان، **الشيخ الطيب العقبي ودوره الإصلاحي 1960_1980**، (مذكرة ماستر غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية–قطب شتمة–، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص82.

[4] –أحمد شنتي، "**الجزائر والقضية الفلسطينية...صفحات من الجهاد المشترك**"، مجلة دراسات وأبحاث، العدد19، الجزائر،2015،ص13.

قامت اللجنة بإرسال برقية إلى جامعة الدول العربية تبرز فيها تضامنها مع الجامعة لمكافحة الصهيونية[1].

كما اتهمت اللجنة هيئة الأمم المتحدة بالتواطؤ مع الصهاينة، وتضمنت البرقية ما يلي: " **إن لجنة إعانة فلسطين...تحتج على ما مس العالم الإسلامي من عدوان صريح قامت به الصهيونية وهي تحاول إقامة دولة يهودية فوق أرض فلسطين** "[2]

إن استماتة الشيخ العقبي في دعمه للقضية الفلسطينية، يبرز مدى حبه لها ولأرض الأنبياء، ودعمه لحركات التحرر ومساندة المظلوم لأجل تحقيق سلام عالمي.

د_ موقف الفضيل الورتيلاني(1900 – 1959):

له المئات من المقالات والرسائل والبرقيات والخواطر الثائرة عن قضية فلسطين، لعل أبرزها مقال له سنة 1954م، جاء في صيغة نداء وندبة وتحسر تحت عنوان" هل يعرف العرب هذه الحقائق عن فلسطين – أنقذوا الممكن منها قبل نزول الغضب"، كتبه بعد أن كلفه المؤتمر الإسلامي العام بزيارة الأماكن المقدسة ومعايشة الفلسطينيين عن كثب لمدة ثلاثة شهور. وقد نبه فيه إلى أهمية اضطلاع الفلسطينيين بعبء العمل الجهادي، والحفاظ على الجزء المتبقي من الأراضي الفلسطينية ومقاومة العدو الصهيوني من الداخل، حيث جاء فيه: (أيها العرب أيها المسلمون إليكم أسوق الكلام لمرة أخرى عن فلسطين، وأنا أعلم أنكم قد مللتم الكلام عن فلسطين لأنكم ألفتموه من عشرات السنين حتى ما بقى ضرب من ضروب البيان في النظم والنثر إلا وقد مر على أسماعكم يحمل اسم فلسطين، ومأساة فلسطين وكارثة فلسطين، والدعوة إلى التّضحية بالمال والأنفس في سبيل فلسطين، وإلى غير ذلك من صراخ وبكاء وعويل على فلسطين، على أننا نقوم بملء الفضاء بتلك الصيحات من الأقوال مزهوين كأن اليهود يملؤون بالأفعال صامتين ومتواضعين)[3].

هذا جانب من اهتمامات علماء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بقضية فلسطين، والتي كان لها أيضا اهتمام فريد لدى شعراء الجمعية كمُحَمَّد العيد آل خليفة، وأحمد سحنون ، ومُحَمَّد جريدي، والعباس بن الحسين، وغيرهم.

[1] – حنان عدوان، المرجع السابق الذكر، ص82.

[2] –زينب نسيب، "**موقف علماء الإصلاح في الجزائر من قضية فلسطين 1917_1948**"، (مذكرة ماستر غير منشورة)، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية،جامعة الشهيد حمة لخضر _الوادي_، 2019، ص46.

[3] – محمد ياسين لهلالي، المرجع السابق الذكر، ص ص21_22.

2-موقف صحافة الجمعية:

كما كان لعلماء الجمعية كلمة في حق فلسطين كذلك كان لصحفها أيضا كلمة، من خلال المقالات التي تنشرها هذه الجرائد والمجلات التي كانت بدورها تثير نخوة الجزائريين والمسلمين عامة، للدفاع عن قضية فلسطين ومن بين هذه الصحف والمجلات:

أ- موقف جريدة " البصائر" :

صدرت في ديسمبر من عام 1935 م بقسنطينة، وبقيت منتظمة الصدور ودون توقف حتى عام 1939 م، فقد عدت أهم صحف الجمعية التي اهتمت بالقضية بعد رصدها لكل محطات وتطوراتها لنحو ربع قرن وذلك قبل اندلاع الثورة التحريرية، كما رصدت مواقف شيوخ الجمعية من أحداثها لنحو ثلاث عقود، فقد وجهت جريدة" البصائر "نداء إلى المسلمين من أجل الوقوف مع أهلها كواجب مقدس عندما كانت القضية على أعتاب تطورات أكبر ثورة عرفتها فلسطين سنة 1936 م، مطالبة بلدان العالم الإسلامي التي لم تنشأ بها لجان الدعم المالي أن تبادر إلى إنشائها ومما جاء في النداء" : إن فلسطين بنزولها على إرادة أصحاب الجلالة ملوك العرب وتلبيتها ندائهم محل الاضطراب وإنهاء الإضراب قد انتقلت من جهاد إلى جهاد آخر أعظم منه، وأدى إلى تكاتف المسلمين في تأييدها وشد أزرها[1].

وقد كتبت عام1947م عن التقسيم تقول: " يا فلسطين إن في قلب كل مسلم جزائري من قضيتك جروح دامية، وفي جفن كل مسلم جزائري من محنتك عبرات حامية، وعلى لسان كل مسلم جزائري في حقك كلمة مترددة هي: فلسطين قطعة من وطني الإسلامي الكبير قبل أن تكون قطعة من وطني العربي العزيز..."، وبعد حوالي شهر من قيام دولة إسرائيل 1948م عادت البصائر تقارن بين ما يحدث في الجزائر وفلسطين، وتعتبر ما حدث بالنكبة التي أصابت الأمة الإسلامية قائلة في مقال صدر في جوان 1948م: " ليست لدينا أية شكوك أن المسالة الفلسطينية تشكل حجة لأعداء العرب لمهاجمتهم لصالح الامبريالية، إننا في شمال إفريقيا خصوصاً واعون أن أرضكم يذنب في حقها تحت أنظار الامبريالية، خاصة وأنكم ترفعون صوتكم لصالح حقوقكم الوطنية، إن الامبريالية لا تفكر في اعادتها، إنها تخاطر بالقضاء على شخصيتكم ودينكم، إن الجزائر أمتكم الصغيرة... وأن فلسطين جزء من

[1] – حمودي إبرير، "**جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والقضية الفلسطينية 1931_1939**"، المرجع السابق الذكر، ص152.

الجزيرة العربية التي تشكل مع المغرب الأمة أمتكم الكبيرة، إن الوطنيين الحقيقيين هم الذين لا تثنيهم الأحداث عن أداء واجبهم وخدمتهم لأمتهم الكبيرة"[1].

ب_ موقف مجلة " الشهاب ":

أصدرها الشيخ ابن باديس في مدينة قسنطينة عام 1925 م، وقد شنت منذ نهاية العشرينات وطوال الثلاثينات من القرن الماضي وبلهجة شديدة، حملة على مواقف عصبة الأمم والانجليز مشيرة إلى تواطؤهم واتخاذهم مواقف متخاذلة إزاء العرب، مقابل اهتمامهم بإقامة الكيان الصهيوني في عمق الوطن العربية. غير أن المقال الأكثر أهمية ذلك الذي نشرته الجريدة في أوت 1937 م والذي حاولت فيه إثارة مشاعر المسلمين لإنقاذ فلسطين مما يتهددها في وحدتها وكيانها، منبهة إلى أن تلك القضية هي قضية عامة العرب والمسلمين ولكل فرد منهم مسؤوليته فيها.

وفي سنة 1938 م أشادت " الشهاب " ببطولة الشعب الفلسطيني، وأدانت موقف بريطانيا العنصري في فلسطين بعد أن ذكرت أن الانجليز قد استخدموا طائرات وأسلحة ثقيلة ضد شعب ضعيف لم يستخدموها خلال الحرب العالمية الأولى"، كما أدانت بشدة الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، ونعتت صدور الكتاب الأبيض الانجليزي بنكبة فلسطين، كونه يتضمن برنامجا مدروسا لتثبيت عرب فلسطين، مقابل إقامة دولة يهودية2.

2. دعم الجمعية للقضية الفلسطينية:

لقد قامت جمعية العلماء بدعم القضية الفلسطينية بكل ما أوتيت من قوة، سواءً سياسياً أم مالياً، فمع اندلاع الثورة الكبرى بفلسطين (1939 – 1936) ، نظمت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وحزب الشعب حملات تعبئة ومساندة وحملات لجمع الأموال لدعم الثوار الفلسطينيين، وأسس النواب المنتمون لحزب الشعب الجزائري" **الهيئة الجزائرية لمساعدة فلسطين العربية**"، وفي هذا الإطار استطاع الحزب إرسال بعض الأموال لدعم الفلسطينيين. ومع اندلاع حرب 1948 ، تضافرت جهود العلماء والزعماء الوطنيين الجزائريين في تشكيل" **الهيئة العليا لإعانة فلسطين**"، وقد استطاعت الهيئة في مدة وجيزة، من تجهيز (100) مجاهد وأرسلتهم إلى ميدان الجهاد المقدس بفلسطين، هذا بالإضافة إلى

[1] –حمودي إبرير، **موقف الجزائريين من القضية الفلسطينية 1945–1973**، المرجع السابق الذكر، ص94.

[2] – حمودي إبرير، "**جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والقضية الفلسطينية 1931–1939**"، المرجع السابق الذكر، ص150.

المئات من المجاهدين الذين تطوعوا وتكفلوا بأنفسهم، فضلا عما جمعته هذه اللجان من أموال. وقد بلغ عدد الجزائريين المتطوعين في حرب فلسطين سنة 1948 بين 220 و 260 مجاهد[1].

كما انتقدت الجمعية سياسة بريطانيا بشدة من خلال مقالاتها العديدة في مجلة الشهاب حيث نشرت مقالا سنة 1937 م جاء فيه "...إن بريطانيا تتنازل أمام القوة الأوروبية، وتتكمش أمام القوة الايطالية، ولكنها تقف موقف الجبار أمام شعب ضعيف، تريد أن تسلم أرضه إلى يهود العالم وتشرده في الفيافي والقفار..."[2].

لقد كان لعلماء الجمعية دوراً مؤثراً، من خلال كتاباتهم التي كانت تحدث التغيير لدى المتلقين لما تحوزه من مصداقية وروح وطنية، وإحساس أخوي بمعانات الفلسطينيين.

ثانياً: موقف حركة انتصار الحريات الديمقراطية (الاستقلاليين):

كان اهتمام الحركة الاستقلالية في الجزائر منذ ظهورها على مسرح السياسة الجزائرية بقضية فلسطين، وجعلت من الدعوة إلى مناصرتها والتضامن معها في محنتها هدفاً من أهدافها الرئيسية، فكانت خطبهم واجتماعاتهم بالناس لا تخلو من الاهتمام بفلسطين الشهيدة مثلما يهتموا بالجزائر المنكوبة بالاستعمار[3].

وقد جعلوا لفلسطين ثلاثة أيام وأسسوا لجنة للدفاع عنها، ولجمع المال حيث تم إرسال ما حصلت عليه من الاكتتابات يوم 10 سبتمبر للحاج أمين الحسيني، وعقدت اجتماعات بالجزائر وضواحيها موضحة الخطر الصهيوني حضرها الشعب ملبياً متضامناً[4].

ويلاحظ على هذه الحركة عدم تبدل سياستها بتبدل تسمياتها ولا بتعديل برامجه، وقد كانت أكثر مواقف الاتجاه الاستقلالي وضوحًا وصراحةً متمثلة في مقالات جريدة الأمة، التي ترفض الصهيونية وتنبذ السياسة الاستعمارية[1].

---

[1] –سامي محمد علقم، "**موقف الحركات الوطنية الجزائرية من القضية الفلسطينية 1936_1948**"، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، المجلد 6، العدد 3،2020، فلسطين،ص91.

[2] – حمودي إبرير، "**جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والقضية الفلسطينية 1931–1939**"، المرجع السابق الذكر، ص153.

[3] – حمودي إبرير، **موقف الجزائريين من القضية الفلسطينية 1945_1973**، المرجع السابق الذكر، ص78.

[4] –محمد قنانش، **الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919_1930**، (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982)، ص158.

وفي إطار نشاطاتهم السياسية والدبلوماسية استنكر نواب حركة انتصار الحريات الديمقراطية قرار تقسيم فلسطين واحتجوا عليه بإرسال برقية إلى الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة _تريكيفلي_ جاء فيه: " إن النواب الوطنيين الذين يمثلون الشعب الجزائري المسلم يعلنون لكم باسم الجزائر العربية عن أشد الغضب عن القرار القاضي بتقسيم فلسطين، ويحتجون بكل قوة على هذا الحكم الجائر المتخذ ضد سيادة الشعب العربي في وطنه الفلسطيني ويعتبرون هذا الموقف الذي اتخذته أغلبية أعضاء هيئة الأمم المتحدة تحدي واستفزاز ضد الأمن والسلم في العالم"[2].

كما كان موقف الاتجاه الاستقلالي بعد قرار التقسيم استمراراً بل تصعيداً لموقف هذا التيار من مسالة العدو الامبريالي والصهيوني على الشعب الفلسطيني، وكانت جرائده خصوصًا جريدتا " المغرب العربي" و " الجزائر الحرة " تثيران النخوة في الجزائريين وتشدان اهتمامهم بها، وتحذران من مخاطر تحالف القوى الامبريالية والصهيونية في فلسطين والجزائر وغيرها من بلاد العرب والمسلمين واعتبارهما عدوا مشتركاً[3].

وهكذا يتضح أنه بالرغم من اختلاف المنطلقات والتوجهات، فقد كانت جل الحركات داعمة للقضية الفلسطينية، وحق الفلسطينيين في وطنهم، وحريتهم، رغم الظروف التي كانت تعيشها هذه الحركات وهي تحت وطأة المستعمر الفرنسي، والقيود المفروضة عليهم، بل زادتهم حماساً وإصرارا على الوقوف مع الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

المطلب الثالث: دور الجزائر في الحروب العربية الإسرائيلية

لقد لعبت الجزائر دوراً مركزيا وهاماً في الحروب العربية الإسرائيلية، وذلك من خلال مواقفها البارزة وهذا ما نلمسه خاصة من خلال حربي عام 1967 م و1973.

[1] – وسيلة لمين وزينب قطاف، **دور الجزائر في القضية الفلسطينية 1962_1978**، (مذكرة ماستر غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف_المسيلة،2017، ص12.

[2] – حمودي إبرير، **موقف الجزائريين من القضية الفلسطينية 1945-1973**، المرجع السابق الذكر، ص81.

[3] – المرجع نفسه،–ص84.

أولاً: حرب 1967

ترجع حرب 1967م إلى رغبة إسرائيل في التوسع والاستيلاء على فلسطين وإجبار الدول العربية على الاعتراف بها، وتحقيق ما لم تستطع تحقيقه في حرب 1984م فقامت باختراع الذرائع على الجبهة السورية بإرسال وحدات من الجيش الإسرائيلي داخل الأراضي السورية المسماة بالمناطق المجردة المتنازل عنها، لكن الأحداث الحقيقية للحرب بدأت في الخامس من يونيو 1967م، بموافقة الولايات المتحدة الأمريكية حيث قام السلاح الجوي الإسرائيلي بشن هجوم خاطف ومركز على القواعد العسكرية والمدنية المصرية في مناطق سيناء ودلتا النيل، والقاهرة، وقد غطت الغازات الرئيسية 19 قاعدة جوية فدخلت سوريا والأردن في الحرب وتقدمت إسرائيل بجيشها في سيناء فاحتلتها واحتلت الضفة الغربية بالقدس والجولان في سوريا والضفة الشرقية لقناة السويس وشرم الشيخ في خليج العقبة[1].

وقد كان العرب مدعوون للحرب بموجب اتفاقية الدفاع العربي المشترك حيث قامت كل من الأردن وسوريا والعراق، بالإضافة إلى المقاومة الفلسطينية بهجمات استهدفت المنشآت والقواعد العسكرية الإسرائيلية تعبيراً عن وقوفهم في حربها ضد إسرائيل وعن التضامن العربي مع القضية الفلسطينية "[2].

ورغم حداثة استقلال الجزائر إلا أنها لم تحد عن صفوف الأمة العربية والقضية الفلسطينية، وضعت الجزائر كل إمكانياتها البشرية والحربية ولبت نداء الأمة العربية، حيث أبلغ الرئيس هواري بومدين السلطات المصرية بأن الجزائر تضع كل إمكانياتها في المساهمة

[1] – أسماء بن سعدي، **الجزائر والقضية الفلسطينية 1962_1973**، (مذكرة ماستر غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة المسيلة، 2016، ص 23.

[2] – قدور عدو وعبد الوهاب باعربي، **دور الجزائر وموقفها من القضية الفلسطينية 1979–1993**، (مذكرة ماستر غير منشورة)، قسم العلوم السياسية، جامعة أحمد دراية –أدرار، 2017–2018، ص 21.

في الحرب وتمثلت في طائرات حربية ميغ 21، والذي كان عددها خمسة عشر طائرة وطائرات حربية موغ ميغ17[1].

كما أرسلت الجزائر باخرة محملة بالاسلحة والذخائر ومواد التمويل للحرب، ونقل 30 دبابة من طراز V54 ومحركات آلية 54100...، كما أرسلت القوات الجزائرية إلى مصر بمعنويات عالية وروح قوية، وفي قلب كل جندي إما الانتصار أو الاستشهاد، وقد كلف الجيش الجزائري بمهام تذكر منها:

_ القضاء على أي قوات صهيونية.

_ تأمين المدخل الغربي إلى مدينة سويس.

_ الاستعداد التام لأي إنزال جوي أو بحري صهيوني في منطقة الأدبية[2].

وبعد حرب ضارية مع إسرائيل انهزمت القوات العربية وأصدر مجلس الأمن قرار وقف إطلاق النار، وأكدت كل من الأردن ومصر على ضرورة الوسائل السياسية والدبلوماسية، أما الجزائر فقد رفضت وقف إطلاق النار وأصرت على ضرورة استئناف الحرب ورفضت كل محاولة لتحقيق تسوية سياسية عن طريق هيئة الأمم المتحدة ، فأرسلت الجزائر مندوبها إلى مؤتمر القمة العربية بالخرطوم في 24 أوت 1967 والذي احتج على وقف اطلاق النار مع العدو ووقف حرب العصابات ضده، وكذا التنديد بالدعم الامريكي المتزايد اتجاه اسرائيل[3].

وقد ظل بومدين وفياً لمقولته الخالدة لا وصايا على فلسطين لا تفاوض، لا تطبيع، لا تعامل مع عدو[4].

[1] –أسماء بن سعدي، المرجع السابق الذكر، ص26.

[2] – قدور عدو وعبد الوهاب باعربي، المرجع السابق الذكر، ص ص 21_22.

[3] –المرجع نفسه، ص21.

[4] – حمودي إبرير، **موقف الجزائريين من القضية الفلسطينية 1945_1973**، المرجع السابق الذكر، ص 332.

حملت الجزائر الولايات المتحدة الامريكية مسؤولية زرع الكيان الصهيوني في الامة العربية بسبب دعمها لاسرائيل ورفضت هذا الدعم بقطع علاقاتها الدبلوماسية وأعلنت وفائها ودعمها للقضية الفلسطينية.

وقد كانت من نتائج حرب 1973، تمكن اليهود من السيطرة على القدس والضفة الغربية وسيطرتها على المصادر النفطية في سيناء وعلى الموارد المائية في المرتفعات السورية.

ثانياً: حرب 1973

انتهت حرب 1967 بنكبة حقيقية للعرب وفي ذروة الاحساس بمرارة الهزيمة ظهر الرئيس هواري بومدين وخطب خطابه الشهير: " إذا كنا خسرنا معركة فاننا لم نخسر حربا" وبدأت الجزائر تعمل على هذا الاساس فاتصل بومدين بعبد الناصر ليرفع معنوياته ولا يدعه للاستسلام (...) وأرسل قائد أركان الجيش الطاهر زبيري إلى منطقة الشرق الاوسط لإبلاغ القادة العرب رسالته على ضرورة الاستعداد للمعركة القادمة[1].

وتعود اسباب الحرب الى رفض اسرائيل الانسحاب من المناطق التي احتلتها عقب حرب 1967 واستمرارها في انتهاك وقف اطلاق النار وفقاً للقرار 242 وتنامي الدعم الامريكي لها بأحدث الاسلحة[2].

بدأت الحرب في 16 أكتوبر 1973 حيث اندفعت القوات المصرية عبر قناة السويس في عملية عبور (...) واستطاعت الاستيلاء على خط برلين الحصين ومن الجهة الشمالية من سوريا اندفع الهجوم السوري عبر الحدود الإسرائيلية من هضبة الجولان، وقد اجبر تقدم الدبابات السورية إسرائيل على المسارعة في إخلاء عدة مستعمرات أنشأت بعد 1967 في

[1] – حمودي إبرير، **موقف الجزائريين من القضية الفلسطينية 1945_1973**، المرجع السابق الذكر، ص 369.

[2] – قدور عدو وعبد الوهاب باعربي، المرجع السابق الذكر، ص 321.

الجولان ولكن الإمدادات التي قدمتها أمريكا إلى إسرائيل جعلت قوتها تزداد فقامت بهجومات جوية استهدفت وزارة الدفاع[1].

بحلول ساعة الحرب أرسلت الجزائر إلى مصر لوائين أحدهما مدرع والثاني مشاة ونحو 60 طائرة ميغا، وعدت دبابات وسيارات مدرعة واثنان مليون طن من البترول لمصر وواحد مليون طن لسوريا وأضافت أسلحة أخرى أثناء الحرب، وبعد التفاوض مع موسكو قدر ثمن 200 مليون دولار ووزعت بالتساوي بين مصر وسوريا[2].

فانطلقت كل أفواج المشاة برًا بمسافة تقدر بـ: 4 آلاف كيلو متر مسيرة ثلاثة عشر أسبوعاً عبرت خلالها الأراضي التونسية والليبية دخولاً إلى مصر.

قامت القوات الجزائرية في تلك الحرب بأدوار بطولية وأدت أدوارًا حاسمة ومؤلمة للجانب الإسرائيلي [3]، وعلى اثر هزيمة الجيش الإسرائيلي على يد القوات الجزائرية في معركة الأدبية أقيل رئيس الأركان الصهيوني " دفيد أليعازر " فقد صرح " قولد مائير" : " (...) ما حدث لقواتنا في ميناء الأدبية كان نتيجة الاستهانة والاستهزاء بعدد وعتاد الوحدات الجزائرية ..."[4]

وكانت من أهم منجزات الحرب؛ تدمير خط برلين في سيناء وخط ألوان في الجولان، واسترجاع السيادة الكاملة لقناة السويس، وانهيار أسطورة الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر.

وبعد تصريح السادات أكد على استعداده لوقف إطلاق النار مع شرط انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في جوان 1967. وقد استقبل هذا القرار بضب من الدول

[1] –أسماء بن لسعدي، المرجع السابق الذكر، ص 37.

[2] – حمودي إبرير، **موقف الجزائريين من القضية الفلسطينية 1945-1973**، المرجع السابق الذكر، ص 369.

[3] – المرجع نفسه ، ص 375.

[4] – المرجع نفسه، ص 382.

العربية، خاصة سوريا الذي اعتبرته قراراً فردياً واشترطت لقبوله الحفاظ على كل الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني[1].

وعلى المستوى العربي والدولي تواصلت مساعي الجزائر طوال فترة الحرب وبعدها من أجل حشد الدعم والتأييد للقضية العربية والفلسطينية، من خلال حركة عدم الانحياز والدول الاشتراكية والجامعة العربية، طالبت فيها عدم قبول احتلال أراضي الدول بالقوة وإعادة السيادة للشعب الفلسطيني وهي ضمن المبادئ الجزائرية، وبعد الحرب مباشرة استضافت الجزائر القمة العربية السادسة في نوفمبر 1973.

وحاولت الدول العربية استخدام البترول كورقة ضغط على الولايات المتحدة والدول الأوربية الداعمة لإسرائيل لثنيها على الحد من دعمها لإسرائيل، وكانت الجزائر أسبق الدول العربية وأكثر حماساً والتزاماً لاستعمال سلاح النفط (...) وذلك تأييداً للقضية العربية ودعماً لحقوق الشعب الفلسطيني[2].

[1] _ حمودي إبرير، **موقف الجزائريين من القضية الفلسطينية 1945-1973**، المرجع السابق الذكر، ص 388.

[2] – **المرجع نفسه** ، ص 375.

المبحث الثاني: الإستراتيجية الجزائرية تجاه القضية الفلسطينية في عهد التفكك العربي

بالرغم من التفكك العربي والاهتمام بالمشاكل الداخلية، إلا أن الجزائر تأكد وتحافظ على دورها الريادي والداعم للقضية الفلسطينية، حتى وهي في حاجة الى مساعدة إذ تعد القضية الفلسطينية من الواجبات الجزائرية وتدعمها، وهذا نابع من مبادئها الرامية إلى دعم حركات التحرر ضد المستعمر.

المطلب الأول: موقف الجزائر من الانتهاكات الإسرائيلية ضد فلسطين

سعت الجزائر منذ استقلالها إلى الدفاع عن القضية الفلسطينية عن طريق تفعيل نضال الفلسطينيين، والمنظمات الفلسطينية، الإقليمية والدولية، وسخرت كل الوسائل السياسية الممكنة لمواجهة المد الصهيوني والغربي الجارف الذي كان يدافع عن مصلحة إسرائيل، ورغم تواضع إمكانيات الجزائر الاقتصادية فهي تمثل عامل دعم قوي للعمل السياسي الفلسطيني في مختلف المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية، وهذا ما سيتم تناوله من خلال ما يلي:

أولاً: على مستوى هيئة الأمم المتحدة

بعد استقلال الجزائر في 1962 قررت الانتماء إلى هيئة الأمم المتحدة، من أجل مساندة حركات التحرر في العالم الثالث، ومختلف القضايا العربية والإسلامية وخاصة القضية الفلسطينية، والمطالبة بحقوق الشعب الفلسطيني، وكسب أصوات الدول الحيادية في الأمم المتحدة التي تؤثر على مسار التصويت ومسار التجاذب العربي والإسرائيلي، والأمريكي، واستطاعت الجزائر في كسب عدد منها، ما انعكس إيجابا في تصويت الجمعية العامة بعد حرب 1967، حيث صوت أعضاء الجمعية العامة في الدورة الطارئة على جملة من القرارات أهمها القرارات المتعلقة بالقدس "[1].

[1] –محمد الفرا، **سنوات بلا قرار**، (ط1؛ القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1980)، ص9.

وكذلك في حرب 1967 خاضت الجزائر حرباً دبلوماسية في مجلس الأمن من أجل إدانة الاعتداءات الإسرائيلية خاصة على القرية التي كانت مخيماً للاجئين الفلسطينيين الذين طردو عقب حرب 1948، حيث قام مندوب الجزائر الدائم في الأمم المتحدة بإعداد مشروع القرار ليصدر بعد هذا قرار 2672 سنة 1970، الذي أكد مجدداً على كامل حقوق اللاجئين الفلسطينيين وعلى حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره "[1].

وطرحت أيضا القضية الفلسطينية في الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرون عام 1974 التي كانت ترأسها الجزائر، حيث خطب آنذاك وزير الخارجية الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة قائلاً: " فعلي أن أعبر عن الترحيب الحار لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية والقائد العام للثورة الفلسطينية لإلقاء كلمته حيث خطب " ياسر عرفات " قائلاً: " أنتهز الفرصة أن أتقدم لكم باسم الشعب الفلسطيني وقادة كفاحه بأحر التهاني عن انتخابكم رئيساً للجمعية العامة قد ارتقت في دورها ومسؤوليتها على مستوى رفيع حاز التأهيل لدول العالم بأجمعها "، وقد كسبت خلالها القضية الفلسطينية ما يلي:

1-الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد.

2- دعم الأممي من أجل إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني.

3- اكتسابها عضوية المراقب في الجمعية العامة منذ ذلك الوقت 14 نوفمبر 1974.

4-عملت الحكومة الجزائرية على لفت أنظار الرأي العام للقضية الفلسطينية مما لقي اهتماماً ونجاحاً[2].

[1] – سيف الدين فودة ، لحسن مراد ، **دور الدبلوماسية الجزائرية تجاه القضية الفلسطينية**، (مذكرة ماستر غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حمة لخضر –الوادي،2021-2022، ص 48.

[2] – نور الدين غربي، **هواري بومدين ودوره في القضية الفلسطينية**، (مذكرة ماستر غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018-2019، ص ص34-35.

فقد برز دور الجزائر بتفعيل التضامن مع القضية الفلسطينية وتجريم العدوان الصهيوني، وطالبت بالانسحاب الفوري للجيش الإسرائيلي، وكذا توقيف الدعم الأمريكي للسياسة الإسرائيلية، كما تناولت قضية اللاجئين في كل ربوع الوطن العربي.

ثانياً: على مستوى حركة عدم الانحياز

لقد كانت الجزائر من بين الدول الإفريقية والآسيوية المنخرطة في حركة عدم الانحياز والمؤيدة لحركات التحرر في العالم، وحق الشعوب في تقرير مصيرها وعلى رأس هذه القضايا القضية الفلسطينية.

ففي المؤتمر الثاني لحركة عدم الانحياز في القاهرة سنة 1964 أعلنت الجزائر استعدادها لاستقبال اللاجئين الفلسطينيين، والتكفل بتعليمهم وتوفي مناصب عمل لهم، فقد تم توظيفهم في سلك التعليم لتسهيل إدماجهم داخل المجتمع، وضمان حياة مستقرة لهم.

وبعد حرب 1967 قدمت مجموعة دول الحركة مشروعاً لمجلس الأمن تدعو فيه إلى الانسحاب الإسرائيلي من المناطق التي احتلتها مع ضمان المراعاة التامة من قبل الجميع لنصوص اتفاقية الهدنة المعقودة بين إسرائيل والدول العربية، كما طالبت المشروع ببحث الوضع في المنطقة بعد اكتمال انسحاب القوات الإسرائيلية، وقد كانت أبرز نقاط هذا المشروع:

1-دعوة إسرائيل إلى سحب قواتها فوراً إلى ما وراء خطوط الهدنة، وذلك وفق اتفاقية الهدنة المعقودة بينه وبين الدول العربية.

2-تطلب من السكرتير العام أن يعمل على ضمان المراعاة التامة من جميع الفرقاء والنصوص اتفاقية الهدنة.

3- دعوة كل الدول العربية إلى تقديم المساعدات للسكرتير العام في تنفيذ مشروع القرار هذا.

4- مطالبة السكرتير برفع تقرير للجمعية العامة وبصورة مستعجلة.

وقد ساندت الجزائر وأكثر من 20 دولة هذا القرار فيما عارضت 5 دول، وامتنعت عن التصويت 7 دول أخرى[1].

وعقد المؤتمر الرابع لحركة عدم الانحياز في الفترة 5-9 سبتمبر 1973 بالجزائر في قصر الأمم بالنادي – الصنوبر – برئاسة الرئيس هواري بومدين، وقد ناقش هذا المؤتمر عدة قضايا تتعلق بالوضع الدولي ودور حركة عدم الانحياز في السياسة الدولية مثل: تصفية الاستعمار ، قضية التمييز العنصري، سياسة الإفراج الدولي، تدعيم الحركات التحررية.

وقد تم دعم حركات التحرر وخاصة القضية الفلسطينية، حيث ظهرت كقضية أولى في قضايا المؤتمر، وتم الاعتراف بالثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، كما طالبت الدول بعدم دعم إسرائيل سواءً أكان الدعم سياسياً أو مالياً أو عن طريق الأسلحة. فقد أعلن الرئيس كاسترو عن قطع بلاده العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، وهذا يعتبر مكسباً هاماً لمؤتمر عدم الانحياز بالجزائر[2].

كما عالج مؤتمر حركة عدم الانحياز بكولومبيا 1976 إلى غاية مؤتمر عام 1989 تدعيم قرارات مؤتمر الجزائر بالنسبة للقضية الفلسطينية. كما أكد هذا الكفاح عن شرعية الكفاح الفلسطيني ضد الاستعمار الصهيوني والعنصرية، لأن هذا الكفاح يشكل جزء لا يتجزأ من حركة التحرر العالمية، كما أدان هذا المؤتمر وجود إسرائيل في هيئة الأمم المتحدة لأنه يتعارض مع ميثاق الهيئة[3].

[1] – سيف الدين فودة ، لحسن مراد ، المرجع السابق الذكر، ص ص 53-54.

[2] – أسماء العابدي، **دور الجزائر في حركة عدم الانحياز من خلال مؤتمر الجزائر عام 1973**، (مذكرة ماستر غير منشورة)، كلية العلوم الانسانية ، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2014-2015، ص 69.

[3] – المرجع نفسه، ص75.

كما تم التطرق في هذا المؤتمر إلى تعليق عضوية مصر بعد اتفاق كامب ديفيد الذي كان بين مصر وإسرائيل، حيث كان هناك نقد واضح وصريح لهذه الاتفاقية، كما أن مصر خرجت عن مقررات حركة عدم الانحياز.

المطلب الثاني: دور الجزائر في دعم قيام دولة فلسطين

لقد أحدثت انتفاضة 1987 الفلسطينية واقعاً جديداً تعاطف معه الرأي العام الداخلي والخارجي واستنكاره للتصرفات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، ما زاد من حدة الانتفاضة وتأثيرها على أمن واستقرار إسرائيل، حيث أكد مرشح الرئاسة الأمريكي " ماكغفرون "، من أن الانتفاضة الفلسطينية خلقت واقعاً جديداً في المنطقة من خلال إشراك كامل الشعب الفلسطيني (...) وقال عنها: أنها ثورة شبيهة بحركات التحرر في العالم الثالث[1].

من هنا أصبحت الانتفاضة الفلسطينية قضية دولية وعربية، حاولت الدول العربية استغلال الانتفاضة للضغط على إسرائيل والدول الداعمة لها، فقد عجلت الانتفاضة في عقد قمة عربية طارئة سميت قمة الانتفاضة، وهذا بناءً على الدعوة التي وجهها الرئيس الجزائري " **شاذلي بن جديد** " إلى الدول العربية لعقد مؤتمر للبحث عن سبل دعم الانتفاضة الفلسطينية.

وقد عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته التاسعة عشر في قصر الصنوبر بالجزائر في الفترة الممتدة من 12 إلى 15 أكتوبر 1988، سميت دورة الانتفاضة والشهيد البطل أبو جهاد، وقد صدر عن هذه الجلسة أهم القرارات التاريخية في المسيرة الفلسطينية حيث تضمنت إعلان وثيقة للدولة الفلسطينية، وتشكيل حكومة مؤقتة لها، وقد أسند هذا القرار إلى قرار الأمم المتحدة رقم: 181 لعام 1974 الذي قسم فلسطين إلى دولتين يهودية وفلسطينية، حيث أعلن المجلس : " بسم الله وبسم الشعب العربي والفلسطيني قيام دولة فلسطين فوق أرضنا

[1] – عبد الحليم مناع أبو العماش العدوان، **القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية 1946-1990**،(ط1؛ عمان: المكتبة الأردنية الهاشمية،2009)، ص 269.

الفلسطينية وعاصمتها القدس"[1]. لذا جاء إعلان دولة فلسطين نتيجة الانتفاضة الفلسطينية ومهد لها قرار مؤتمر القمة الذي انعقد في الجزائر.

وقد نالت هذه القمة اهتمام إعلامي وشعبي وسياسي على مختلف الأصعدة العربية والدولية، نظراً للتغيرات الحاصلة في تلك الفترة وهي:

1-كونها قمة الانتفاضة والتي أعادت القضية الفلسطينية إلى السطح لتحتل من جديد مركز الاهتمام الإقليمي والدولي خاصة بعد خروج منظمة التحرير الفلسطينية وتشتتها على اثر حصار لبنان 1982، وقد أعادت هذه القمة لم شمل الوحدة أثناء دورة المجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر.

2- كون هذه القمة تعقد في الجزائر، وما يعرف عن الجزائر من تأييد مطلق للقضية الفلسطينية والتي تحمل شعار الرئيس الراحل " **هواري بومدين** " : " **نحن مع فلسطين ظالمة أو مظلومة**".

وأيضاً باعتبارها أرضاً مقدسة ومباركة بنص القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ **سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله**﴾ سورة الإسراء، الآية 01.

المطلب الثالث : موقف الجزائر من مبادرات السلام

بعد إنتفاضة فلسطين الأولى سنة 1987م والأحداث التي تضمنتها ساعدت في قيام دولة فلسطين 1988 ، إلا أن المتغيرات التي شهدها العالم والعالم العربي بالخصوص قلبت الموازين وأجبرت منظمة التحرير الفلسطينية لعقد تسوية سلمية مع إسرائيل، فمنها: انهيار الإتحاد السوفياتي وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية التي ترأست العالم والتي دعمت إسرائيل بشكل مباشر، وكذا حرب الخليج (اجتياح العراق للكويت 1990)" فإنحياز فلسطين للعراق ضد الكويت جعلها تدفع الثمن، طردت الكويت 300 ألف فلسطيني من أراضيها

[1] -قدور عبدو وعبد الوهاب بالعربي، المرجع السابق الذكر، ص 56.

وأوقفت المساعدات المالية لهم. وحرمت أبناءها من فرص التعليم (...) فقدت منظمة التحرير إحترامها ومكانتها عند بعض الدول بسبب موقفها تجاه العراق" [1]، وفي هذه الفترة شهد العالم العربي فترة ضعف وإنقسام بين الدول العربية، وبالنسبة للجزائر الداعم الدائم للقضية فكانت تعيش أحداث وظروف داخلية: " فقد نجحت الصهيونية بتمزيق الوحدة والصف العربي وتخليهم عن القضية ونجحوا في إستغلال الفرص وفرض الشروط التي يرونها ضرورية (...) ورؤيتهم للسلام بما يتلائم مع مشروعهم الإحتلالي"[2]. ولهذا عقدت عدة مبادرات للسلام: مؤتمر مدريد للسلام 1991 ، مؤتمر أوسلو 1993 ومبادرة كامب ديفيد الثانية، 2000. ومن الجانب العربي عقد مؤتمر وادي عربة 1994 ومبادرة السلام العربية 2002.

أولاً: معاهدات السلام غير العربية:

1-مؤتمر مدريد للسلام 1991

وجهت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي في 18 أكتوبر 1991 الدعوة لانعقاد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط فقررت منظمة التحرير الفلسطينية الموافقة على المشاركة في المؤتمر بوفد فلسطيني أردني مشترك على أساس مستقل ومتكافئ، وتم المؤتمر برعاية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي وحضور أوروبي وشاركت مجموعة من الدول العربية بإستثناء ليبيا والعراق والسودان.[3]

ولم يكد المؤتمر يعقد جلسته الأولى حتى تم تأجيله إلى أجل غير مسمى حيث تم الاتفاق على نقل الأحداث إلى واشنطن، وفي عام 1992 قام الفلسطينيون بتقديم خطة منفصلة لترتيب مرحلة انتقالية (أرادوا من خلالها إقامة دولة فلسطينية مستقلة) إلا أن الولايات

[1]-عبد كريم طارق عبد الكريم، **تأثير اتفاقيات السلام وسياسة التطبيع على واقع القضية الفلسطينية (1978-2020)**، (مذكرة ماجستير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم ، 2021، ص35

[2]- المرجع نفسه، ص31.

[3]-أنور جمعة حرب أبو مور، **التطور التاريخي لمشروع الدولة الفلسطينية (1964-1999)**، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، قسم التاريخ والآثار، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية _غزة، ، 2014، ص 190.

المتحدة برعاية بوش وبخت الوفد الفلسطيني واتهمته بتعطيل عملية السلام. في حين أن اسرائيل خلال هذة المدة لم تتوقف على عملية الاستيطان وهذا يرجع " لإفتقار الوفد الفلسطيني إلى الديناميكية والإستراتيجية اللازمة للتفاوض فالمفاوضون كانوا قد وقفوا على متابعة المفاوضات على المرحلة الإنتقالية دون أن يضمنوا أولا توقف اسرائيل على بناء المستوطنات وذلك عملاً تكتيكيًا مهمًا من إستراتيجيتهم في العملية التفاوضية ".[1]

فاجتمع الوفد الفلسطيني وبعث برسالة للقيادة بضرورة وفق المفاوضات[2] والتي وصل عدد الجلسات إلى سبعة لم يستطع الفلسطينيون خلالها إنجاز أي أهداف تخدم القضية نظرًا للشروط المجحفة التي حددتها إسرائيل.

وقد دعمت الجزائر مؤتمر مدريد والسلطة الفلسطينية في عملية تسوية السلام حيث " وافق الرئيس **الشاذلي بن جديد** على المشاركة في مؤتمر السلام تحت رعاية الأمم المتحدة على أساس قرار (242-338) وعلى أساس مبدأ الأرض مقابل السلام وحضرت الجزائر المؤتمر بدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها مراقبًا، كما إتجهت الجزائر بعد حرب الخليج إلى تحسين علاقتها بالدول الأوربية نتيجة المشكلات الداخلية التي تعرضت لها الجزائر ما بين الأصواتين الإسلاميين والحكومة الجزائرية والأزمة المالية التي تعاني منها الجزائر من جهة أخرى.[3]

2- إتفاقية أوسلو 1993

لقد دعا الرئيس بوش في 16 مارس1991 إلى إعلان مبادرة تسوية في الشرق الأوسط على أساس قرار مجلس الأمن الدولي(242-338) وقع الإتفاق في أوسلو(النرويج) بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية سنة 1993 " حيث قسمت الإتفاقية الأراضي

[1]-قدور عبدو وعبد الوهاب بالعربي، المرجع السابق الذكر، ص57.

[2] -أنور جمعة حرب أبو مور، المرجع السابق الذكر، ص190.

[3] -سلام إبراهيم الخليل عريقات ،**العلاقات الفلسطينية -الجزائرية (1990-2018)**، (مذكرة ماجستير منشورة)، جامعة الدراسات العليا-فلسطين، 2019، ص52.

الفلسطينية التي احتلتها اسرائيل عام 1967 إلى مناطق إدارية وأمنية تتضمن ثلاث فئات (أ- ب-ج) من غير تضمين مسألة القدس الذي كان خطأ كبير وقعت فيه المنظمة التحرير الفلسطينية بالتفاوض من دونها».[1]

بنودها:

لقد تضمنت الإتفاقية رسالة إعتراف ضمنية للكيان الصهيوني وهذا ما يتضامن مع الميثاق الوطني وجاء في بنودها:

1-تباحث الطرفان على إقامة سلطة حكم ذاتي محدود لفلسطين في الضفة والقطاع لفترة خمس سنوات.

2-لإسرائيل حق النقض ضد أي تشريعات تصدرها السلطة الفلسطينية المؤقتة.

3-نبذ العنف والإرهاب من قبل الجانب الفلسطيني و التعهد بحفظ الأمن ومنع الإعتداء المسلح ضد إسرائيل.

4-إجراء إنتخابات مباشرة في الضفة الغربية وقطاع غزة لإنتخاب مجلس فلسطيني للحكم الذاتي مع الإنسحاب الإسرائيلي من المناطق المأهولة بالسكان بعد تسعة أشهر من تطبيق الإتفاقية.

5-تشكيل حكومة فلسطينية إنتقالية ذاتية في قطاع غزة والضفة الغربية ولا تشمل سلطتها الأمن الخارجي والمستوطنات والعلاقات الخارجية –والقدس- ولا وضع للإسرائيليين داخل تلك المناطق.

إن إتفاقية أوسلو أدت لمكاسب كبرى للجانب الإسرائيلي إذ يقول " **درور آلكس**" خبير إسرائيلي في الإستيطان: " إتفاق أوسلو هو أحسن هدية للمستوطنين الإسرائليين ولمشروع الإستيطان، لأنه خلق ظروف ملائمة أنعشت المشاريع". [1]

[1]-عبد كريم طارق عبد الكريم، المرجع السابق الذكر، ص33.

وعلى الرغم من أنه تضمن قرارات مجحفة في حق السلطة الفلسطينية " فقد إنقسم الشارع الفلسطيني بين مؤيد ورافض للإتفاقية".[2] إلا أن **أحمد فريع** –أبرز المفاوضين من الجانب الفلسطيني يعدد إيجابيات الإتفاق في عدة نقاط:

1- إعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير والشعب الفلسطيني.
2- تشكل السلطة الوطنية على جزء من أرض فلسطين وبناء المجتمع المدني الديمقراطي.
3- تحقيق العودة إلى أرض الوطن لجزء من أبناءها اللاجئين في خارج فلسطين.[3]

وقد إعتبر مجلس الجامعة العربية إتفاقية أوسلو خطوة ذات أهمية نحو تحقيق مبدأ الأرض مقابل السلام، كما دعمت الجزائر هذه الإتفاقية خاصة بعد قيام السلطة الفلسطينية برئاسة ياسر عرفات:" فقد أعلن سفير الجزائر في ولاية واشنطن **نور الدين زهروني** تقديم مساعدات مالية لفلسطين تقدر بعشرة ملاين دولار مقسمه على عدة فترات خلال ثلاث سنوات من أجل المساعدة في بناء مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية "[4] في حين رفضت الجبهة الإسلامية واعتبرته هزيمة كبرى لفلسطين.

ثانياً: معاهدات السلام العربية

1- إتفاقية وادي عربة 1994:

عقدت هذه الإتفاقية بين الأردن وإسرائيل" شارك الأردن في مؤتمر السلام مع الكيان الصهيوني على أساس مبدأ قرار الأمن (242-338) ومبدأ الأرض مقابل السلام، حيث

[1] –عبد كريم طارق عبد الكريم، المرجع السابق الذكر، ص ص35-36.
[2] –قدور عبدو وعبد الوهاب بالعربي، المرجع السابق الذكر، ص65.
[3] –أنور جمعة حرب أبو مور، المرجع السابق الذكر، ص98.
[4] –سلام ابراهيم خليل عريقات، المرجع السابق الذكر، ص53.

بدأت المحادثات بين الجانبين الأردني والإسرائيلي عام1994 وسعى الأردن من خلال الإتفاقية لاسترجاع أرضه، ومياهه وإستقرار بلاده وشعبه والمنطقة العربية.[1]

تعود أسباب اتفاقية وادي عربة إلى الضغوط الأمريكية على الأردن في إتفاقية أوسلو. وكذا التغيرات الداخلية وتدهور الأوضاع الإقتصادية للأردن سبب حرب الخليج، وكذلك إعتراف منظمة التحرير في مفاوضات أوسلو بإسرائيل.

وقد تضمنت الإتفاقية مجموعة من القضايا الجوهرية والحيوية للطرفين منها السلام، والمياه والحدود والملاحة والتنقل والتبادل التجاري والعلاقات الدبلوماسية والتبادل العلمي والثقافي والأماكن التاريخية والدينية(...) وغيرها من المواد التي تمس الطرفين والقضية الفلسطينية». [2]

ونظرا لما تتضمنه الإتفاقية فالأردن يقيم علاقات مع إسرائيل فهي إتفاقية تطبيع وإعتراف بالوجود الإسرائيلي وبناء علاقات دولية معها .

وتعتبر إتفاقية وادي عربة التطبع قبل التوقيع على معاهدة السلام فهناك العديد من الملاحظات التي سبقت توقيع المعاهدة:

1. بيان الولايات المتحدة الأمريكية – الأردن إسرائيل لبدء عمل على أساس مشروع تمهيدي لإكتشاف العلاقات وتحديد العلاقات التجارية والإقتصادية المستقبلية بين الدولتين في مجال الطيران المدني والطاقة والماء والأمن والحدود».
2. الإعلان لمشترك بين الأردن وإسرائيل بإنهاء الحرب بين البلدين والتوجه نحو تطبيع العلاقات.[3]

[1]–عبد كريم طارق عبد الكريم، المرجع السابق الذكر، ص42.

[2]– المرجع نفسه، ص42.

[3]–صورية تريمة، **مبادرات التطبيع العربي الإسرائيلي من كامب ديفيد إلى إتفاق أبرهام**، مجلة مدارات سياسية، المجلد5، العدد02، الجزائر، 2021، ص228.

وقد أحدثت هذه الإتفاقية ضعف في الوحدة العربية وإنشقاق في الصف العربي فإسحاق رابين وقع هذه الإتفاقية لأبعاد كبرى أكثر من مجرد معاهدة سلام.

2- مبادرة السلام العربية 2002

أطلق ولي العهد السعودية **عبد الله عبد العزيز** مبادرة السلام العربية في القمة العربية الرابعة عشر التي عقدت في بيروت بتاريخ 28/27 مارس 2002 م، هدفت المبادرة إلى إحلال السلام في الشرق الأوسط تبنتها جامعة الدول العربية وتم تشكيل لجنة المتابعة هذه المبادرة ضمت دولا عربية من بينها الجزائر[1]. كما نلاحظ غياب طرف مهم في القمة الرئيس **ياسر عرفات** الذي حوصر في إقامته رام الله (إقامة جبرية) ومنع من الإلتحاق بلبنان والمشاركة في أشغال القمة.

-ودعت هذه المبادرة إسرائيل للانسحاب الشامل من الأراضي العربية المحتلة وإقامة دولة فلسطين عاصمتها القدس على حدود عام 1967م.

- التوصل إلى حل عادل و نهائي لمشكلة اللاجئين مقابل إعتراف رسمي بدولة إسرائيل من الدول العربية وإقامة علاقات طبيعية دبلوماسية.[2]

وجاءت هذه الإتفاقية لتنصف القضية الفلسطينية وشعبها وكذا لتلغي إتفاقية أوسلو وبنودها المجحفة في حق الفلسطينيين الذين لم تعترف إسرائيل بدولتهم، ولم تتناول قضية القدس واللاجئين فإسرائيل إهتمت بعملية الإستيطان خلال جلسات المفاوضة حيث إعترفت بمنظمة التحرير فقط بإعتبارها الممثل الوحيد لفلسطين ودعت لإقامة سلطة فلسطينية بحكم ذاتي محدودة لمدة 5سنوات، بالإضافة إلى أن قمة مبادرة السلام فهي:" مبادرة مصالحة و تضامن إذ تحققت خلالها مصالحة مزدوجة بين العراق وكل من الكويت والسعودية ومن

[1]-سلام إبراهيم خليل عريقات ، المرجع السابق الذكر، ص58.

[2]- المرجع نفسه، ص58.

شأن هذه المصالحة أن تطلق مسيرة إنهاء أزمة إستمرت نحو 12 عاماً وكانت لها تداعيات جمة على واقع العلاقات العربية".

وفي المقابل ردت إسرائيل على هذه القمة بمزيد من أعمال التدمير والقتلى والترويع في الأراضي الفلسطينية المحتلة مواجهة لقمة السلام بقمة الإرهاب».[1]

وقد لاقت هذه المبادرة إستحساناً وتأييداً من الدول العربية، فدعمت الجزائر المبادرة وأثنت على بنودها في بناء دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس.

وأكد الرئيس بوتفليقة على تفعيل مبادرة السلام العربية التي أقرتها قمة بيروت أثناء إنعقاد القمة العربية في الجزائر بتاريخ 22 مارس 2005م ، كما طالب بوتفليقة إسرائيل بالإنسحاب الكامل من الأراضي المحتلة عام 1967م ، ودعى إسرائيل إلى التعامل إيجابياً مع مبادرة السلام العربية، كما صرح وزير الخارجية الجزائرية **مراد مدلسي:**" أنّ الشعب الفلسطيني إلى الآن يعيش الأمرين بسبب الإنتهاكات والإعتداءات الإسرائيلية وأكد تأييد وتمسك الجزائر بمبادرة السلام".

وفي القمة العربية 29مارس2017 دعى رئيس المجلس **عبد القادر بن صالح** إلى إقامة دولة فلسطين عاصمتها القدس ودعا لحل الخلافات والصراعات بين فتح وحماس حيث قال:« يجب على فلسطين توحيد صفوفهم لتحقيق المصالحة ولأنها وحدها الكفيلة بإسترجاع الحقوق الوطنية المشروعة ".[2]

إن القضية الفلسطينية تشهد تراجعا تاما مع كل إتفاقية تعقدها مع إسرائيل بسبب البنود المجحفة، وكذا الدعم المطلق الأمريكي لسياسة إسرائيل ويرجع هذا إلى تشتت الوحدة العربية

[1] –إلهام ثابت، قمة بيروت وجهت النداء للسلام وحققت الإجتماع والمصالحة، مجلة الجيش ، العدد203، أيار 2002، www.bebarmy.gov.lb ،(تاريخ الزيارة/ دخول الموقع) (2023/05/15).

[2] –سلام إبراهيم خليل عريقات، المرجع السابق الذكر، ص59.

وإنقسام الفصائل داخل السلطة الفلسطينية إذ تحول الصراع من صراع عربي –إسرائيلي إلى صراع فلسطيني –إسرائيلي.

وقد تخلت بعض الدول العربية على القضية الفلسطينية من خلال إتفاقيات أو دخلت مرحلة التطبيع مع إسرائيل إلا أن الجزائر ما زالت واقفة وراء القضية الفلسطينية.

المطلب الرابع: موقف الجزائر من الانتفاضات الفلسطينية

شهدت فلسطين منذ دخول الاحتلال الإسرائيلي لها سنة 1948 إلى يومنا هذا عدة انتفاضات* ومقاومات شعبية لنيل الحرية، وكانت هناك ثلاث انتفاضات كان لها تأثير كبير على القضية الفلسطينية على المستوى العربي والدولي، وأبرمت عقب اندلاعها عدة اتفاقيات.

فكانت الانتفاضة الأولى عام 1987 وسميت بانتفاضة الحجارة، والثانية انتفاضة الأقصى عام 2000، والانتفاضة الثالثة التي سميت بانتفاضة السكاكين عام 2015.

أولا: الانتفاضة الأولى 1987: انتفاضة الحجارة

بعد دخول الجيش الإسرائيلي إلى جنوب لبنان، وإجبار منظمة التحرير الفلسطينية على مغادرة بيروت وتعرض مخيمات اللاجئين الفلسطينيين إلى عدى هجمات، ونظراً للوضع السائد في تلك الفترة، تأسست قناعة الفلسطينيين على ضرورة نقل المعركة ضد إسرائيل إلى عمق الأرض المحتلة بهدف التصدي للممارسات الإسرائيلية اليومية بحق

* – الانتفاضة؛ مصطلح فلسطيني يقصد به شكل من أشكال المقاومة ضد الاحتلال، لها سماتها الخاصة مثل : مشاركة قطاعات واسعة من الجماهيرفي فعالياتها وتستمر لفترة زمنية –عدة سنوات–، كما في الانتفاضة الأولى والثانية تختلف فيها كل أشكال المقاومة السلمية والعنيفة وتستخدم فيها وسائل مقاومة جديدة وقديمة ملتصقة بثقافة وتراث المنتفضين، لها أهداف سياسية محددة تمتاز بمرونة الأحداث وتتأثر بها. (انظر: فارس دعاني، ساري عرابي، ص10.

المدنيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي دفع الشعب الفلسطيني – بدعم من قياداته – إلى خوض الانتفاضة الشعبية الأولى[1].

إذ بدأت الانتفاضة الأولى ضد الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد أصيب 2000 شخص أو فقدوا حياتهم في الاشتباكات بين الفلسطينيين الذي كان في أيديهم فقط المرقاع لرمي الحجارة بينما كان الجيش الإسرائيلي مجهزا بأسلحة ثقيلة[2].

وسميت بانتفاضة الحجارة لأن شبابها استخدم الحجارة في سنوات المقاومة ، وقد تميزت بمشاركة واسعة للأطفال والنساء والشيوخ، وقد كانت هذه الانتفاضة مباركة لأنها حرب حجارة وأسلحة، إذ نجد أن الكيان الصهيوني حاول قمع الانتفاضة بكل الوسائل حيث استخدم الرصاص الحي، ورصاص الدمدم المحرم دولياً، وأساليب أخرى لكسر عظام المتظاهرين... إضافة إلى هدم المنازل، ومصادرة الأراضي في الضفة والقطاع بوتيرة عالية[3].

وقد أحدثت هذه الانتفاضة واقعاً جديداً للقضية حيث حضيت باهتمام إقليمي ودولي، إذ دعمت الجزائر الانتفاضة وعقدت مؤتمر طارئ للجامعة العربية 1988م بالجزائر، والذي تم على إثره إعلان قيام دولة فلسطين على أراضيها وكانت الجزائر أول الدول التي اعترفت بقيامها، وقد عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته التاسعة عشر الاستثنائية، في هذه الدورة عبر الرئيس الشاذلي عن دعمه اللامحدود لمنظمة التحرير الفلسطينية، أيضاً دعم الانتفاضة

[1] –عزام شعث، المقاطعة الدولية: **منطق المقاومة الشعبية في الصراع الفلسطيني – الاسرائيلي**، المنظومة: منظمة التحرير الفلسطينية – مركز الابحاث، العدد 266، 2016،ص190.

[2] –فخر الدين ألطون، **احتلال القرن: فلسطين في ظل أحادية الجانب**، (تركيا: منشورات ادارة الاتصال برئاسة الجمهورية التركية، 2020)، ص 13.

[3] –قدور عدو، عبد الوهاب باعربي، المرجع السابق الذكر، ص51.

الأولى في الأراضي المحتلة سياسياً وإعلاميا ومادياً، وقد توجت هذه الدورة بإعلان قيام الدولة الفلسطينية على أرض الجزائر[1].

فالجزائر ترحب بكل خطوة تخدم القضية الفلسطينية، فقد سعت إلى توحيد الفصائل واحتضنت دورات المجلس الوطني الفلسطيني ورفضت الوصايا العربية على القضية الفلسطينية.

ثانياً: الانتفاضة الثانية 2000: انتفاضة الأقصى

لقد دخل الشعب الفلسطيني القرن الحادي والعشرون في خيبة أمل لعدم تحقيق أي نتائج لسنوات من جهود التفاوض مع الأطراف الإسرائيلية وكذلك فشل مشاريع التسوية، حيث أدى فشل مشروع التسوية وانقضاء مدة اتفاق أوسلو إلى انفجار الانتفاضة الثانية[2].

وتصاعدت الانتفاضة عقب اقتحام شارون للمسجد الأقصى في 28 أيلول 2000، ومع هذه الزيارة أثار شارون حملة سياسية وإعلامية قوية ضد حزب العمل متهماً إياهم بالتفريط في الحقوق التاريخية والتوراتية لدولة إسرائيل[3]، وهذا ما دعا الفلسطينيون المتواجدون في ساحة الأقصى بتنظيم احتجاج على هذه الزيارة التظاهرية ولهذا سميت بانتفاضة الأقصى لقدسية المكان عند الفلسطينيين والعرب بشكل خاص.

وقد توسعت وسائل المقاومة الفلسطينية في هذه الانتفاضة واستخدمت العمليات الاستشهادية داخل مناطق الخط الأخضر، وعمليات إطلاق النار على الحواجز والنقاط الإسرائيلية ومهاجمة المستوطنين عبر الأنفاق.[4]

---

[1] – سلام ابراهيم خليل عريقات، المرجع السابق الذكر، ص48.

[2] – فارس دعاني، ساري عرابي، مفاهيم ومصطلحات القضية الفلسطينية، (ط1؛تركيا: مركز رؤية للتنمية السياسية،2017)، ص ص 32-33..

[3] – عثمان عثمان، **مستقبل القضية بين المفاوضات السياسية والمقاومة المسلحة**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد 21(4)، فلسطين، 2007،ص1123.

[4] – فارس دعاني، ساري عرابي، المرجع السابق الذكر، ص33.

وقد نتج عن هذه الانتفاضة انسحاب الاحتلال من قطاع غزة وتعزيز المقاومة فيها، واستشهاد الرئيس والشهيد ياسر عرفات.

وفي المقابل استخدمت إسرائيل كل الوسائل لوقف المقاومة الشعبية واستخدام الرصاص ضد المتظاهرين المسلمين والمصلين العزل، وكذلك فرض سياسة حظر التجوال لوقت طويل وبناء الجدار العازل منها اقتحام مدن الضفة الغربية فيما سماه عملية السور الواقي عام 2002، وشرع في بناء جدار الفصل العنصري وباشر في سياسة الاغتيالات، فخلال الفترة من 28 سبتمبر 2000 إلى 31 ديسمبر 2005 بلغ عدد الشهداء 4242 شهيداً، بينهم 783 طفلاً و270 سيدة، وقامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بعمليات اغتيال وتصفية جسدية ميدانية لـ 376 مواطناً[1]، انطلاقا من قناعة لدى حكومة شارون " تقوم على أساس ما لا ينجز بالقوة سينجز باستخدام مزيد من القوة "[2].

ونتيجة تصاعد التوترات والعنف في الشرق الأوسط عقدت جامعة الدول العربية مبادرة السلام العربية سنة 2002، وكانت الجزائر من الدول المؤيدة لهذه المبادرة فلطالما تبنت القضية الفلسطينية ودعمتها على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ويتمثل موقف الجزائر في هذه الانتفاضة الثانية في عدة نقاط:

1-الدعم السياسي: دعم القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني.

2-الدعم المالي والإنساني: قدمت الجزائر مساعدات مالية واغاثية لتلبية الحاجات الأساسية.

3-التضامن الشعبي: تعبر الجزائر عن تضامنها مع الشعب الفلسطيني من خلال العديد من الفعاليات والأنشطة الشعبية والثقافية مثل: التظاهرات والمسيرات الاحتجاجية[3].

[1] – **عزام شعث**، المرجع السابق الذكر، ص 190.

[2] – **عثمان عثمان**، المرجع السابق الذكر، ص 1124.

[3] – ينظر إلى الموقع التالي: http://chat.openai.com/GhatGPT، (تاريخ الزيارة/ دخول الموقع) 2023/05/14.

أدان الرئيس بوتفليقة بتاريخ 2000/11/14م من العاصمة الجزائرية بقوة سياسة التنكيل والاعتداء التي تمارسها اسرائيل بحق فلسطين وعبر عن مساندته وتضامنه مع الشعب الفلسطيني، وطالب الأمم المتحدة بالتحرك لوقف العنف والاعتداءات والاتجاه نحو تبني العملية السلمية، وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود عام 1967م، وأضاف قائلاً: إن اسرائيل لا تريد السلام وليس لديها الارادة لتحقيقه أو النية لعقد مصالحة تاريخية مع العرب[1].

أبدت الجزائر مساندتها لجميع الجهود العربية والدولية المبذولة من أجل إيقاف آلة العنف التي يتعرض لها الفلسطينيون(...)، وأعربت عن أسفها العميق من عدم وجود ردود دولية رادعة بالنظر إلى الجرائم التي ترتكبها القوات الإسرائيلية.

وطالب ممثل الجزائر لدى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف، ورئيس المجموعة العربية في اللجنة " **محمد صالح دميري** " بعقد اجتماع استثنائي للجنة حقوق الإنسان الأممية بغرض بحث التطورات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما نددت الأحزاب سياسية جزائرية باعتداءات الجيش الإسرائيلي ضد المواطنين العزل[2].

وعلى صعيد الشعب الجزائري فقد خرجت مسيرات شعبية تضامناً ومساندةً للانتفاضة، وتم جمع التبرعات والمواد الطبية والمساندات الإنسانية لضحايا انتفاضة الأقصى[3].

ثالثاً: الانتفاضة الثالثة 2015 ؛ انتفاضة السكاكين:

إن اختلاف آراء الفصائل بين السلطة الفلسطينية وتعارض أطرافها أدى إلى التشتت وعدم تحقيق مكاسب للقضية الفلسطينية، في ظل المعاهدات المبرمة مع إسرائيل، مما زاد

[1] – سلام ابراهيم خليل عريقات، المرجع السابق الذكر، ص56.

[2] –عبد الله محمد سويلم أبو دربي، **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه القضية الفلسطينية 2006–2016**، (مذكرة ماجستير منشورة)، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الأقصى –غزة، 2019، ص85.

[3] – سلام إبراهيم خليل عريقات، المرجع السابق الذكر، ص57.

من حدة الصراع والأزمة داخل الأراضي الفلسطينية وتفاقم الأوضاع فيها، فكانت ولادة انتفاضة ثالثة سميت بانتفاضة السكاكين " التي اندلعت في تشرين الأول / أكتوبر 2015 على يد شبان ولدوا بعد الانتفاضة الأولى، وترعرعوا بعد الأزمة الخانقة التي تعيشها القيادة الفلسطينية، وتعذر معها إيجاد مصالحة في السلطة الفلسطينية، وتنظيم حماس بسبب إسرار الأولى على التفاوض اللامجدي مع إسرائيل والتنسيق الأمني معها بينما تعرض الثانية على إسرائيل هدنة مفتوحة "[1].

وكذا بالنسبة للأوضاع الداخلية والتهديد الأمني للشعب الفلسطيني داخل أراضيه والحصار الإسرائيلي طويل المدى، وحضر التجوال وتدمير الأقصى وتدنيس حرمته " فقد دفعت الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى من خلال إجراءات تهويده ومخططات تقسيمه (...) والتنكيل بالمصلين في رحابه، وكذا منع وصول الآلاف من المسلمين لأداء الشعائر الدينية وهدم المنازل ومصادرة الأراضي (...) وتعزيز الاستيطان"[2]، فلم يجد الشبان أي خيار دون تجديد المواجهة مع إسرائيل بشتى الطرق واستعمال السكاكين لقتل الجنود واستعمال الدهس وحرق العجلات المطاطية، فلم تكن الانتفاضة الشعبية تحت قيادة معينة أو خاضعة لسلطة تديرها.

وقد اختلفت الانتفاضة الثالثة عن الانتفاضتين السابقتين بسبب:

- تحدي إسرائيل قرارات هيئة الأمم المتحدة وضربها عرض الحائط، فكانت الانتفاضات المنعقدة مجرد حبر على ورق.
- ضعف مشاركة الفصائل وغياب قيادة موجهة للانتفاضة.
- غياب الدعم العربي والإسلامي بسبب انشغال الدول العربية بظروفها الداخلية أو ما تسمى بالربيع العربي.

[1] – **هيئة التحرير**، الانتفاضة الفلسطينية 2015-2016، المستقبل العربي، المجلد 38، العدد 445، 2016، ص88. مسترجع من:http://search.mandumah.com/Record/726125

[2] –عزام شعث، المرجع السابق الذكر، ص 191.

- وعلى الصعيد العربي لم يتوافق مع الانتفاضة دعم وسند لها نظراً إلى انشغال الدول العربية بحروبها ومشاكلها الداخلية، كما بقيت الأبواب موصدة أمام سماح للاجئين الفلسطينيين بالتوجه إلى الحدود العربية مع إسرائيل للاشتباك مع الجنود.[1]

كما عبر" **سعيد كمال** " عضو السكرتارية الدائم في منظمة التضامن الإفريقية على هذا النحو بقوله: " إن الربيع العربي يمثل نقمة على القضية الفلسطينية لانشغال بعض الدول بأوضاعها الداخلية وعجزها عن واجباتها تجاه القضايا الأساسية "[2].

أما بالنسبة للجزائر فقد عاشت مبكراً الربيع العربي فيما سمي بالعشرية السوداء في إشارة واضحة أن الجزائر خرجت من صراعٍ دامٍ قبل اندلاع الربيع العربي بسنوات طويلة قدمت فيه ضحايا جسيمة من الأرواح والثورات ومازالت آثارها مائلة بكل أبعادها[3]، فكانت الجزائر تركز على أوضاعها الداخلية، ومع ذلك فان موقف الجزائر من القضية ظل ثابتاً رغم تغير الظروف والأوضاع في الوطن العربي والإقليمي وأكد الرئيس ذلك بقوله: " كنا ومازلنا مع فلسطين جاهزين لدفع الثمن"، أما الوزير الأول عبد المالك سلال صرح بأن فلسطين أصبحت تعيش في جينات ومتورثات الشعب الجزائري".

ومع هذا فقد تباينت الآراء إزاء موقف الجزائر ودورها تجاه القضية الفلسطينية بين مدافع ومنتقد للسياسية الخارجية الجزائرية فقد لازم الفتور السياسة الجزائرية، " وعلى لسان منتقدي موقفها أنها لم تقم بواجبها تجاه القضية الفلسطينية، ولم توظف قدراتها الدبلوماسية كما يجب لوقف العدوان الإسرائيلي"[4]. فقد اكتفت بإدانة الاعتداء الإسرائيلي في بيان الخارجية لها، وطالبت المجتمع الدولي بوقف المجازر التي ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني.

[1] – علي محافظة ، المرجع السابق الذكر، ص 105.

[2] – عبد الله محمد سويلم أبو دربي ، المرجع السابق الذكر، ص99.

[3] – المرجع نفسه ، ص 100.

[4] – المرجع نفسه ، ص 103.

أما على الصعيد الشعبي كان الموقف مشرفاً وداعماً للشعب الفلسطيني في كل الأحوال وظهر ذلك من خلال التظاهرات الكبرى في المدن الجزائرية وجمع التبرعات وايصال المساعدات والضغط على الحكومة لتبني التحرك بفاعلية من أجل وقف العدوان على الشعب الفلسطيني ".[1]

لطالما دعمت الجزائر منذ استقلالها سنة 1962 إلى يومنا هذا حركات التحرر في كل بلدان العالم الثالث ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحق تقرير المصير، وكانت القضية الفلسطينية أهم القضايا بالنسبة للجزائر فكانت تدعم انتفاضاتها، ودعت إلى دعم المقاومة وإمدادها بالسلاح والمال، إلا أن دورها تراجع قليلاً بسبب الظروف الداخلية التي مرت بها، وكذلك الظروف العربية – الربيع العربي – ، وبسبب انقسام الفصائل الفلسطينية الي أدى بدوره إلى ضعف مكانة القضية دوليًا. ورغم كل هذا لم تحد الجزائر عن مبادئها ودعمها المطلق للقضية الفلسطينية.

[1] – عبد الله محمد سويلم أبو دربي، المرجع السابق الذكر، ص105.

خلاصة:

رغم حداثة استقلال الجزائر من الاستعمار الفرنسي إلا أن الجزائر لم تتخلى عن قضايا التحرر في العالم الثالث ووقفت مع قضايا الأمة العربية وخاصة القضية الفلسطينية فهي أولى اهتماماتها، إذ عبر الرئيس بن بلة قائلاً:" أن استقلال شعبنا زائف ما لم تحرر فلسطين"، وشاركت بكل إمكانياتها للدفاع عن الأمة العربية في حربي1967 و1973م ، وخاضت حربًا دبلوماسية في المحافل الدولية _ مجلس الأمن حركة عدم الانحياز والقمة العربية_ لكسب التأييد العالمي لقضايا أمتها ورفضت كل محاولة تسوية سلمية مع اسرائيل وآمنت أن ما أخذ بالقوة يسترد بالقوة.

وعقب تفكك الوحدة العربية بعد اتفاقية كامب ديفيد 1978م التي أحدثت شرخا وسط الأمة العربية، ما زاد في تسلط وانتهاك إسرائيل للشعب الفلسطيني، هذا الأخير لم يجد حلا سوى المطالبة بحقوقه، وشهد الشارع الفلسطيني عدة انتفاضات كانت أولها في 1987 م والتي مهدت لقيام دولة فلسطين وكانت الجزائر أول من يعترف بها في القمة العربية المقامة في الجزائر 1988 م، وبعد الانتفاضات توالت مبادرات السلام العربية وغير العربية، وقراراتها المجحفة ، التي لم تخدم القضية الفلسطينية وكلفت الأمة العربية ثمنًا غال في وحدتها وتوالى التطبيع العربي لإسرائيل وبناء علاقات دبلوماسية معها إلا أن الجزائر لم ولن تنجرف للتطبيع كبقية الدول العربية ورفضت الاعتراف بإسرائيل إلا بقرار الأرض مقابل السلام.

الفصل الثالث:

الاستراتيجية الجزائرية تجاه القضية الفلسطينية في عهد الرئيس عبد المجيد تبون

تمهيد:

تعتبر الجزائر القضية الفلسطينية أم القضايا، وأنها لا تقل أهمية عن الثورة الجزائرية المباركة، فالجزائر تساندها وتنصرها، شعباً وحكومةً، فحالة الاستعمار التي عاشها الشعب الجزائري على مدى أكثر من 132 سنة بدءاً من 1830 ، ورغبته في التحرر وقدسية الحق والأرض كانت أكبر من كل شيء، هذا ما جعله يحقق نصره على العدو، وحقق بذلك أعظم ثورة في العالمين العربي والإسلامي.

هذه التجربة التحررية من ويلات الاستعمار ولدت للعرب والعالم ككل الرغبة الملحة في محاربة كل أشكال الاستعمار، فإنّ القضية الفلسطينية التي تمثّل تلك القضية العالمية والتي تعد رمزاً للصمود والتحرر أخذت من القضية الجزائرية تلك الرغبة الملحة في الدفاع عن الأرض والوطن بالرغم من كل المعطيات الراهنة التي تصب كلها في صالح الاستعمار، سواء الدعم المباشر من أميركا وحتى التطبيع الأخير مع بعض الدول العربية، إلا أن الجزائر المساندة لحق الشعوب في تقرير مصيرها كانت ومازالت ولا تزال مع القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني في نيل استقلاله وتكوين دولته وهذا ما نلمسه من خلال ما سيتم مناقشته.

المبحث الأول: موقف الجزائر من التطبيع المغربي الإسرائيلي في عهد عبد المجيد تبون

لقد جاء التطبيع العربي بشكل عام في سياق سياسة دونالد ترامب Donald Trump في إطار ما يعرف بصفقة القرن* التي ينفذها حيال قضايا الشرق الأوسط، والتي أعطت لإسرائيل وجهاً للتطبيع مع بعض الدول العربية كالإمارات والبحرين والسودان والمغرب، في حين نجد ثبات دول عربية أخرى على موقفها من إسرائيل وفي مقدمتها الجزائر التي تدعم القضايا العادلة وخاصة القضية الفلسطينية، وتتبع سياسة خارجية قائمة على عدم التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول.

ويعتبر التقارب المغربي _ الإسرائيلي تهديداً لعلاقة الجزائر بالمغرب وتعميقًا للهوة بينهم، وهذا ما سيتناوله البحث من خلال المطالب التالية، وقبل هذا سيدرج التعريف بعبد المجيد تبون.

التعريف بعبد المجيد تبون:

عبد المجيد تبون سياسي جزائري، ورئيس الجمهورية الثامن ، ولد السيد عبد المجيد تبون بتاريخ 17 نوفمبر 1945 بمشرية ولاية النعامة، من أب أمازيغي من بوسمغون (ولاية البيض)، وأم من أصل عربي من نواحي رباوت بولاية البيض.

بعد ثمانية أشهر من ولادته تنقلت عائلته للعيش في ولاية سيدي بلعباس بسبب مضايقات وتعسف المستعمر الفرنسي ضد والده بسبب خطاباته الوطنية، بالنظر الى انتمائه الى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

تمكن عبد المجيد تبون من إتمام دراسته في الطور الابتدائي واجتاز امتحان الطور المتوسط سنة 1957م، بعدها درس في الثانوية الجهوية (الإسلامية الفرنسية)، تحصل على شهادة

* – صفقة القرن أو خطة السلام جاء بها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عام 2020، وهي تدعم الجانب الإسرائيلي على حساب الجانب الفلسطيني، حيث لم يتم إشراك أيّاً من الأطراف الفلسطينية لا السلطة، ولا منظمة التحرير، ولا حركات المقاومة في صياغة بنود خطة سلام الشرق الأوسط 2020، بل تبلورت هذه الأخيرة عقب التنسيق مع دول والخليج وعلى رأسها الإمارات، السعودية والبحرين، لضمان تنفيذها على أرض الواقع .إلى جانب التركيز أيضا على الشق التنموي للصفقة لإغراء الفلسطينيين في الضفة والقطاع. وقد لَمَّحَ الرئيس ترامب إلى هذه الصفقة خلال حملته الانتخابية لرئاسيات 2016، وبموجب هذه الصفقة اعترفت أمريكا بسيادة المغرب على الصحراء الغربية مقابل تطبيع علاقاتها مع إسرائيل.(انظر: عبد الوهاب عمروش، حفيظة طالب، صفقة القرن 2020: تسوية القضية الفلسطينية أم تصفيتها، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية).

البكالوريا سنة 1965م، وتقدم لاجتياز مسابقة الدخول إلى المدرسة الوطنية للإدارة، الدفعة الثانية المسماة باسم " **دفعة الشهيد البطل العربي بن مهيدي**" من بين 600 مترشح، كان عبد المجيد تبون من بين 37 مترشحاً فقط الذين فازوا بالمسابقة، تخرج منها سنة 1969م تخصص اقتصاد ومالية.

بدأ عبد المجيد تبون مساره المهني من عاصمة ولاية بشار، وبعد آدائه لواجب الخدمة الوطنية (1971/1969)، واصل مسيرته المهنية فبدأ إدارياً، ثم مكلفاً بمهمته ليتم ترقيته إلى أمين عام بولاية الجلفة حديثة النشأة آنذاك عام 1974، بعدها تم تحويله سنة 1976 في المنصب نفسه إلى ولاية أدرار، بعدها إلى ولاية باتنة سنة 1977، ثم إلى ولاية المسيلة سنة 1982. ثم عين والياً لكل من ولاية أدرار سنة 1983، وولاية تيارت سنة 1984، وولاية تيزي وزو سنة 1989.

وفي سنة 1991م التحق بحكومة سيد أحمد غزالي كوزير منتدي مكلفاً بالجماعات المحلية، ترك الحكومة سنة 1992م، بعدها استقر وعائلته سنة 1994م بولاية أدرار، ثم استدعاؤه مجدداً للحكومة عام 1999م لشغل منصب وزير الاتصال والثقافة، ثم وزيراً منتدباً مكلفاً بالجماعات المحلية للمرة الثانية، وعين سنة 2001م وزيراً للسكن والعمران إلى غاية 2002م. أستدعي من جديد سنة 2012م إلى منصب وزير السكن والعمران والمدينة، كما تولى منصب وزير التجارة بالنيابة سنة 2017م، وبتاريخ 24 ماي 2017م تولى منصب وزير أول.

وانتخب السيد عبد المجيد تبون رئيساً للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في الانتخابات الرئاسية لـ 12 ديسمبر 2019 بنسبة 58.13%[1].

وقد كانت سياسته الخارجية واضحة من خلال برنامجه الانتخابي الذي سعى إلى تجسيده في ارض الواقع، وخاصة فيما يتعلق بمبادئ الجزائر الداعمة لقضايا التحرر في العالم، وخاصة القضية الفلسطينية التي اعتبرها أم القضايا، وأن موقف الجزائر تجاهها ثابت وهو إعلان قيام دولة فلسطين المستقلة على حدود 1967م وعاصمتها القدس الشريف.

[1] -أنظر الموقع: https://www.el-mouradia.dz/ar/president/biography ، (تاريخ الزيارة / دخول الموقع (2023/06/03).

المطلب الأول: موقف الجزائر من التطبيع المغربي الإسرائيلي

يعتبر الكيان الصهيوني دول المغرب العربي من الدول المعززة لأمنه وتوسعه واستقراره ، لهذا سعى إلى إقامة علاقات معها، من أجل تطبيع رسمي وعلني لهذه العلاقات وذلك من خلال التعاون في عديد المجالات، ومن بين الدول المرحبة بهذا التطبيع المملكة المغربية، وقبل التطرق إلى موقف الجزائر من التطبيع المغربي الإسرائيلي سيتناول البحث مفهوم التطبيع، والتطبيع المغربي الإسرائيلي.

أولاً: مفهـوم التطبيع

يعتبر مصطلح التطبيع من بين المفاهيم الأساسية في العلاقات الولية، كما أنه أثار اهتمام الباحثين والمفكرين العرب لارتباطه بالتطبيع العربي الاسرائيلي، وسيحاول البحث من خلال ما يأتي التعرف عليه أكثر.

1. تعريف التطبيع:

التطبيع " Normalization " اشتق من الكلمة الإنجليزية " Normal " ، وهي بمعنى العادي أو الشيء المعتاد، والتطبيع في اللغة العربية من التطبع أي التخلق، و"تطبيع العلاقات "مأخوذ من الطبيعة، والفعل منه " طَبَّعَ"، ويمكن مقاربتها عربيا بتحويل ما كان يعتبر غير طبيعي في الماضي إلى طبيعي[1]، وبذلك فإن التطبيع يقوم على ركنين هما: الاعتراف والقبول؛

الاعتراف العربي بالكيان الصهيوني كدولة تتمتع بالشرعية والسيادة والعضوية في المجتمع الدولي ، وقبول الكيان في دار العروبة والإسلام ، كدولة لها ما لدول المنطقة من حق الجوار وحسن المعاملة[2].

اصطلاحا يشير مصطلح التطبيع من منظور العلاقات الدولية إلى التحول من حالة الصراع أو الحرب بين دولتين أو أكثر إلى تكوين علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية

---

[1] – فاطمة الزهراء بوسكران ، أسماء عبد الصادوق ، " **مقاومة التطبيع وتداعياته على الأمن القومي الجزائري** "، مجلة الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية، المجلد01، العدد 02، 2022، الجزائر، ص 71.

[2] – أم الخير سماتي، سارة شابي، " **المعالجة الإعلامية لقضية التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي _دراسة تحليلية لعينة من جريدة " الشروق اليومي " الجزائرية في الفترة الممتدة 04 فيفري إلى 10 أكتوبر 2020_**"، (مذكرة ماستر غير منشورة)، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2020–2021، ص 35.

طبيعية، وهو ما يعني صرف النظر عن الخلافات التي كانت سائدة إما عن طريق حل الخلافات أو تجاهلها أو قبول طرف بشروط طرف آخر[1].

ويمكن اعتبار التطبيع هو حسن العلاقات العربية مع الكيان الصهيوني بموجب اتفاقيات ولقاءات سواء كانت سرية أو معلنة.

2. أشكال التطبيع:

هناك عدة أشكال للتطبيع تتمثل في التطبيع السياسي والتطبيع الاقتصادي والتطبيع الثقافي والتطبيع الإعلامي:

أ /التطبيع السياسي:

هو عبارة عن جملة من الأفعال التي تقوم بها الدول بغرض إقامة علاقات طبيعية بعد فترة من الصراع والحرب ، تتمثل في التطبيع الأمني، تبادل الزيارات بين ممثلي الدول، تبادل التمثيل الدبلوماسي.

ب /التطبيع الاقتصادي:

يتمثل هذا النمط في الاتفاقيات التجارية والتعاون الاقتصادي؛ فبعد تطبيع العرب مع إسرائيل شرعوا في إقامة علاقات ثنائية وتتالت الفرص الاستثمارية التي يمكن أن تشكل بوابة للتعاون بين الطرفين ، ويسعى الكيان من وراء التطبيع الاقتصادي إلى بناء علاقات اقتصادية مع الدول المطبعة لتحقيق مكاسب اقتصادية من خلا ل تنشيط الحركة الإنتاجية لقطاعات الزراعة والصناعة وغيرها وفتح الأسواق أمام المنتجات الإسرائيلية.

ج /التطبيع الثّقافي:

يعدّ هذا النمط من أخطر أشكال التطبيع لأنه يستهدف هوية الشعوب وقناعاتها ، فهو يخلق شعوب راضية وتابعة يتقبلون الآخر(الكيان الصهيوني) ويفرطون في مقدساتهم ويتنازلون عن قيمهم بحجة الحفاظ على الأمن الوطني وتحقيق السلام ، ومع ذلك لا يتحقق الأمن ولا السلام، المثير للانتباه أن التطبيع لن يحصل بصورة متكافئة بحيث يفرض كل طرف شروطه بل سيتم تقبل الكيان وفق شروطه وبمعاييره من منطلق أنه الطرف الأقوى.

[1] – فاطمة الزهراء بوسكران ، أسماء عبد الصادوق ، المرجع السابق الذكر، ص 71.

د /التطبيع الإعلامي:

هنا نشير إلى دور وسائل الإعلام ويتمثل هذا النمط في نشر إعلانات مدفوعة الأجر في وسائل إعلام إسرائيلية، أو نشر إعلانات إسرائيلية في وسائل إعلام عربية، الجولات والزيارات الصحفية والإعلامية التي تحمل طابع ترويجي وتنقل صورة عن التعايش والتصالح ، منح فرص الظهور لرموز التطبيع في وسائل إعلام عربية حتى يروجوا للتطبيع؛ من ناحية أخرى لعبت وسائل التواصل الاجتماعي دور مهم في التطبيع حيث نشأت حالة جديدة غير مسبوقة

من التعامل المباشر بين الجمهور العربي ومسؤولي الاحتلال يبلغ حد التعايش الافتراضي[1].

ثانيًا: التطبيع المغربي ـ الإسرائيلي

ترجع العلاقات المغربية – الإسرائيلية إلى زمن بعيد، حيث دافع محمد الخامس عن حق اليهود في التنقل داخل المغرب وخارجه، وفي هذا الإطار انطلقت صداقة المغرب مع إسرائيل في نهاية الخمسينات من القرن الماضي بقيامه بترتيب جزئي معها لتنظيم هجرة اليهود المغاربة إليها بالرغم من الضغوط القومية المتنامية لدى قادة الحركة الوطنية المحلية والزعماء العرب، علمًا بأن معظم يهود المغرب تأخروا في الهجرة مقارنة بنظرائهم في دول عربية أخرى؛" ففي حين كان يهود الجزائر في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات يغادرون على عجل إلى فرنسا عشية استقلال البلاد، وحيث كان هناك اتجاه مماثل بالفعل في تونس، تحركت الجاليات اليهودية المغربية بشكل أبطأ"، كما يرجع اهتمام إسرائيل بالمغرب نظرًا لكونه يتولى منصب رئاسة لجنة القدس نيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي[2].

وتعتبر المملكة المغربية من الدول المرحبة بفكرة التطبيع، حيث تضم في جغرافيتها عدد لا بأس به من اليهود العرب والأفارقة حيث تشير الإحصائيات إلى وجود 3000 يهودي في المملكة المغربية حتى عام 2012 م، على الرغم من حملات التسفير والتهجير التي تعرضوا لها في منتصف القرن العشرين، وبذلك أصبح المغرب سادس دولة عربية تقبل بتطبيع علاقاتها مع الكيان الصهيوني برعاية أمريكية.

---

[1] – فاطمة الزهراء بوسكران ، أسماء عبد الصادوق ، المرجع السابق الذكر، ص 72.

[2] – نبيل زكاوي، **ملامح العلاقات المغربية الإسرائيلية في سياق التطبيع: أصدقاء أم حلفاء؟**، 2022/03/09، https://studies.aljazeera.net/ar/article/5317، (تاريخ زيارة / دخول الموقع):(2023/05/02).

وفي هذا السياق نذكر مؤتمر القمة الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا المنعقد في الدار البيضاء بتاريخ 1994/10/30م الذي حضره وفود أكثر من إحدى وستون دولة منها اثنتا عشر دولة عربية، كان هدف المؤتمر محاولة أولية لفرض التطبيع مع الكيان الصهيوني من خلال الاقتصاد لتقنين العلاقات بشكل تجاري؛ حيث عقدت العشرات من الاتفاقيات في مختلف المجالات كما أسفرت هذه الآليات والاتفاقيات على إقامة علاقات اقتصادية مع المغرب وتونس وموريتانيا في وقتها[1].

ونظام المملكة المغربية يمثل حالة نوعية وفريدة في سياسات التطبيع وذلك من قراءة أدواره التاريخية من تسهيل الاتصالات العربية_الإسرائيلية منذ ستينيات القرن الماضي؛ فضلا عن دوره في تسهيل اتفاقية كامب ديفيد، وعمل المغرب على تهجير اليهود مقابل رسوم مالية وتعد الجالية اليهودية في المغرب من أكبر الجاليات في المنطقة العربية، وتوجد في المغرب عدة جميعات يهودية وتعمل على مجال التطبيع كجمعية [هوية وحوار] التي تأسست عام 1924 م، و[التجمع العالمي اليهودي] الذي تأسس عام 1915 م، و[المركز العالمي للأبحاث حول اليهود المغاربة] عام1955 م، و[الاتحاد العالمي لليهود المغاربة] الذي تأسس في 1999 م[2].

تعتبر الزيارات الثنائية والاتفاقيات المتبادلة بين الطرفين، من ابرز ما ميز العلاقات المغربية _ الإسرائيلية من جانبها الأمني والعسكري إضافة إلى الزيارات بين الوزراء.

وباعتبار أن إسرائيل تعد ترسانة حربية قوية لا منازع لها، فقد استفادت منها المغرب في تقوية جانبها الأمني والعسكري في إطار التعاون بينهما، حيث قامت المغرب باقتناء منظومة الدفاع الجوي "براك 8"، التي تنتجها شركة "الصناعات الجوية "الإسرائيلية، وبلغت الصفقة 500 مليون دولار، وفق وسائل إعلام محلية إسرائيلية، ويمكن تثبيت هذه المنظومة على السفن أو على الأرض، وهي معدة لاعتراض الصواريخ التي يصل مداها إلى 150 كيلومترًا، وأيضًا شراء المغرب لمسيِّرات انتحارية من نوع " هاروب " ...[3]

---

[1] –عبد الكريم طارق عبد الكريم، " **تأثير اتفاقيات السلام وسياسات التطبيع على واقع القضية الفلسطينية (1978_2020)**"، (مذكرة ماجستير منشورة)، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2021، ص ص 62–63.

[2] –عبد الكريم طارق، المرجع نفسه، ص 63.

[3] –نون بوست، **ما موقف الجزائر من التعاون العسكري بين "إسرائيل" والمغرب؟**،2022/07/22، https://www.noonpost.com/content/44727، (تاريخ الزيارة / دخول الموقع) (2023/05/02).

ثالثاً: موقف الجزائر من التطبيع المغربي – الإسرائيلي

لا تبدو المؤسسة الرسمية في الجزائر مقتنعة بالضمانات المغربية بشأن أمنها القومي،لأن الاتفاقيات الأمنية والعسكرية بين الرباط وتل أبيب، تجعل هذه الضمانات هشة بقدر كبير، لذلك ليس من الوارد أن تقبل الجزائر بتطبيع علاقاتها مع المغرب، في ظل التطبيع القائم مع الكيان الصهيوني حالياً، لأن أي توافقات جزائرية مغربية لا تتضمن الالتزام بالتراجع عن التطبيع، يضع الجزائر في حالة تطبيع مع التطبيع . ويرجع حدّة الموقف الجزائري من المغرب لارتباطه بعامل الجغرافيا ضمن محددات الأمن القومي الجزائري، وهي محددات تتأثر بكل ما يحدث في دول الجوار[1].

في ظل الاتفاقيات والصفقات المتتالية بين الإسرائيليين والمغاربة وفتح المغرب أبوابه أمام الكيان الإسرائيلي ترى الجزائر بأن هذا استهداف لاستقرارها، وأمنها. وأن من شأن الصفقات الجديدة بين المغرب وإسرائيل أن تزيد من حدة التسليح في المنطقة، ومن المنتظر أن تزيد الجزائر من صفقات الأسلحة، مستفيدة من ارتفاع أسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية، حيث تخصص الجزائر سنويًا نحو 10 مليارات دولار لوزارة الدفاع.

فضلًا عن ذلك، من المرتقب أن تدعم الجزائر علاقاتها مع العديد من القوى الأخرى لفرض قوتها وسيادتها على المنطقة، من ذلك تطوير علاقتها مع إيران التي تعتبر "العدو" الأول للكيان الإسرائيلي وفق تصريحات قادة الكيان. كما ستعمل الجزائر على تطوير علاقاتها بروسيا التي تعد المزود الأول لها بالأسلحة، فضلًا عن تطوير علاقاتها مع إيطاليا والصين وتركيا، والاستفادة من التقدم الحاصل في هذه الدول خاصة في المجال العسكري[2].

هذا يعني أن الجزائر لن تقف مكتوفة الأيدي، وستعمل هي الأخرى على تقوية مكانتها وزيادة تسليحها، لضمان قوتها ومكانتها وسيرها في إطار دعمها لمبادئها النوفمبرية الرامية إلى مساندة الشعوب في تقرير مصيرها، ومناهضة الاستعمار بكل أشكاله، كما يمكن فهم .

[1] –العربي الجديد، **الجزائر...كمين أم تطبيع؟**، 2022/08/03، https://www.alaraby.co.uk/politics/،(تاريخ الزيارة / دخول الموقع) (2023/04/27).

[2] –نون بوست، **ما موقف الجزائر من التعاون العسكري بين "إسرائيل" والمغرب؟**، المرجع السابق الذكر.

كما أن الجزائر لم تتردد يوماً في موقفها الواضح والعلني ضد الاحتلال الإسرائيلي، وهذا ما شكل لهذا الأخير حالة من الهلع والخوف، فالخبير الإسرائيلي " **عاموس هارئيل** " اعترف بأن الجزائر هي التي هزمت إسرائيل عام 1973، قائلا: " أعترف بأن الضربة الكبرى في حرب تشرين الأول / أكتوبر التي شهدت انتكاسة إسرائيلية، جاءت من الجزائر التي غامر وتشجع طيرانها وحلق فوق سماء " تل أبيب "، وهي المغامرة التي لم يجرؤ أي طيران عربي على اقترافها "[1].

ومن هنا فمواقف السياسة الخارجية الجزائرية ثابتة من القضية الفلسطينية ومن التطبيع ضدها، لا تتغير بالتقادم، فهي تعتبر نفسها – الجزائر– حاضنة لهذه القضية العادلة ومسؤولة عن تحقيق استقلالها، من خلال دعمها لها في المحافل العربية والدولية، فلن يكون

المطلب الثاني: آثار وانعكاسات التطبيع المغربي _ الإسرائيلي على العلاقات الجزائرية المغربية

لقد عرفت العلاقات الجزائرية _ المغربية حالة من التوتر والتصعيد مباشرة بعد الإعلان عن قرار التطبيع مع إسرائيل، وذلك لما يحمله هذا القرار من تأثير على ميزان القوى الإقليمي.

وقد استهلت المغرب مباشرة بعد تطبيعها مع إسرائيل حملة استفزاز ضد الجزائر، تجاوزت جميع القيم والأعراف الأخلاقية والدبلوماسية المعروفة، مقابل ثبات الموقف الجزائري المعروف عن دبلوماسيتها بأن لها نفس طويل، وغالباً ما تغلب لغة العقل والحوار في مثل هذه الأوضاع[2].

_ إن تطبيع الرباط مع تل أبيب يستهدف بالدرجة الأولى الجزائر، فقد كشفت التسربات المتعلقة بمشروع " بيغاسوس " (Pegasus) الصهيوني للتجسس، أن المغرب التي اقتنته،

---

[1] –المجد، " **الجزائر مع فلسطين ظالمة أو مظلومة "..هكذا تحدث الزعيم العروبي بومدين، ومازال الحال مستمراً في عهد الرئيس تبون**، https://almajd.net/2023/02/01 ،(تاريخ الزيارة / دخول الموقع) (2023/05/03).

[2] – ناصر بوعلام، "**التطبيع المغربي الإسرائيلي وتداعياته على قضية الصحراء الغربية والتوازنات الإقليمية في المنطقة المغاربية**"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 09، العدد 01، جانفي 2022، الجزائر، ص41.

وتجسست بفضله على مواطنين جزائريين باختراق هواتفهم، من بينهم رئيس أركان الجيش الفريق السعيد شنقريحة، وثلاث وزراء خارجية هم الوزير الحالي رمطان لعمامرة، وسلفه صبري بوقادوم، ووزير الخارجية الأسبق عبد القادر مساهل[1].

-أرجع وزير الخارجية الجزائري أن : " جهات في المغرب على رأسها منظمة " **ماك** " التي تروج لاستقلال منطقة " **قبيليا** " في الجزائر، هي المسؤولة عن إشعال الحرائق الضخمة التي أدت إلى موت ما لا يقل عن 90 شخصًا "[2].

- في إطار الزيارة التاريخية لوزير الدفاع الإسرائيلي " **بيني غانتس** " يقول المحلل السياسي الجزائري " **حسن لحرمة** " إن التقارب الإسرائيلي _ المغربي يمثل تهديداً مباشراً للجزائر على المستويين السياسي والعسكري، كما يعتبر هذه الزيارة بمثابة استفزاز للجزائر باعتبارها الحاضنة للقضية الفلسطينية... وأن المنطقة لا تحتمل مثل هذه التوترات والأجواء المشحونة، إضافة إلى تأكيده على أن هذه الزيارة قد تزيد من حدَّة وتعقيد العلاقات بين المغرب والجزائر، وتقلل من فرصة إعادة العلاقات في المستقبل القريب "[3].

ومن خلال التطبيع المغربي – الإسرائيلي يمكن تفهم لماذا ترفض الجزائر عضوية إسرائيل كعضو مراقب في الاتحاد الإفريقي، لأن الجزائر تعتبر بأن إسرائيل تستغل هذه العلاقة للتوغل في إفريقيا، وهذا ما يؤثر سلبًا على المصالح والمكانة الجزائري في إفريقيا.

ونتيجة لهذا الوضع ارتأت الجزائر إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب في 24 أوت 2021، بناءً على قرار تم اتخاذه في اجتماع المجلس الأعلى للأمن، والذي تضمن عدة حقائق دفعت بالجزائر إلى قرار قطع العلاقات، والتي فصل فيها نص البيان الرسمي لوزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج الجزائري، والذي أشار إلى أنه " ثبت

---

[1] -عبد الحفيظ سجال، **الجزائر والمغرب: أي دور لـ"إسرائيل" في زيادة التوتر بينهما**،2021/08/19، https://www.noonpost.com/content/41573، (تاريخ الزيارة / دخول الموقع) (2023/05/02).

[2] – أحمد صقر، **هكذا ساهمت " إسرائيل " في توتر العلاقة بين المغرب والجزائر**، 2021/08/29، https://arabi21.com/story/1381492/،(تاريخ الزيارة / دخول الموقع) (2023/04/27).

[3] – حسين قايد، "**الزيارة التاريخية**".. **استفادة مغربية من اسلحة إرائيل وحديث عن** "**استفزاز جزائري**"، https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2021/11/24،(تاريخ الزيارة / دخول الموقع) (2023/05/02).

تاريخياً، وبكل موضوعية، أن المملكة المغربية لم تتوقف يوماً عن القيام بأعمال غير ودية وأعمال عدائية ودنيئة ضد الجزائر"[1].

من جهة أخرى نجد أن المغرب يرى بأن التطبيع مع إسرائيل موقف سيادي لا يستهدف الجزائر، كما لا ينال من دعم المغرب للقضية الفلسطينية العادلة، وقد حرصت المغرب على استقبال رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية " حماس " **إسماعيل هنية** منتصف يونيو الماضي للتأكيد أن التطبيع لا ينال أبدا من الدعم المغربي للشعب الفلسطيني[2].

وكل هذا يجعل الجزائر تدرك تماماً بأن المغرب لن يتوقف عن سياساته وتصرفاته وأفعاله المنافية لعلاقات حسن الجوار والأخوة الواجب التحلي بها بين بلدين شقيقين ومتجاورين يتقاسمان العقيدة والتاريخ والمصير.

المطلب الثالث: انعكاسات التطبيع المغربي الإسرائيلي على دور الجزائر تجاه القضية الفلسطينية

إن المتتبع لتاريخ الجزائر يلاحظ بأنها لم تُقم أي علاقة مع إسرائيل، بل إنَّها لا تعترف بأنّ هناك دولة اسمها إسرائيل، هذا الموقف الثابت ينبع من سوسيولوجيا الشعب الجزائري الذي لن يستطيع أن يفرط في أيِّ شبر من فلسطين، بل إنَّ أغلبية الشعب الجزائري يعتبر فلسطين أمه الثانية وبلده الثاني بعد الجزائر. هذه المشاعر أثرت على السياسة الخارجية للجزائر، وأصبح من المقدس والثوابت عدم الاعتراف بإسرائيل كدولة، خاصة أنَّ هذه القضية تدخل ضمن ثوابت السياسة الجزائرية الداخلية والخارجية[3].

وقد قام الباحثان "عبد الرحيم رحموني ، شمس الهدى نجاح " بسبر للآراء في عينة تضم 40 فرداً جزائرياً من مختلف الفئات العمرية، حيث تم تسجيل عديد الملاحظات المحورية التي يمكن إدراجها فيما يلي:

_ القضية الفلسطينية بالنسبة للجزائريين قضية عرض وشرف وليست قضية أرض فقط.

---

[1] –ناصر بوعلام، المرجع السابق الذكر، ص41.

[2] –ماجد عزام، **الحضور الإسرائيلي والغياب العربي في الأزمة الجزائرية المغربية**، 2021/11/05، https://www.trtarabi.com/opinion/%D8%A7%D9%،(تاريخ الزيارة / دخول الموقع) (2023/05/02).

[3] –عبد الرحيم رحموني، نجاح شمس الهدى ، "**الجزائر بين ثنائية قدسية القضية الفلسطينية والرفض المطلق للتطبيع مع إسرائيل**"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 281، خريف 2020، فلسطين، ص 86.

– الشعب الجزائري مستعد لتقديم أي مساعدة للإخوة الفلسطينيين، وهو ما عكسته المساعدات الإنسانية، بل إنّ أغلب الشعب الجزائري يعتبر أنّ الوقوف مع الفلسطينيين واجب على الشعب الجزائري.

– حتى الآن، لم يتم الاعتراف بإسرائيل من طرف الجزائر، التي تعد من الدول العربية القليلة جدّاً التي لم تُقِم أي علاقات مع هذا الكيان.

– طبيعة الشعب الجزائري تحتم عليه الوقوف في وجه أي ظلم.

– كل العينة التي تمتّ إقامة استبيان معها أكدت الاستعداد التام لنصرة القضية الفلسطينية[1].

وهذا إن دل على شيء فإنمَّا يدل على موقف الجزائر الثابت في دعمها للقضية الفلسطينية بصفة خاصة، وكل القضايا التحررية بصفة عامة.

بحسب نتائج استطلاع الرأي في عدد من الدول العربية من بينها الجزائر(المؤشر العربي)سنة 2020 – 2019 ، جرى تنفيذ هذا الاستطلاع على مجموعة مبحوثين تتألف منهم عينة قوامها 28000 مبحوث، جاءت نتائج الاستطلاع على النحو التالي:

كانت أعلى نسبة رفض للاعتراف بإسرائيل في الجزائر بنسبة 99%، ويرجع موقف معظم المبحوثين المعارض إلى رفضهم الطبيعة الاستعمارية والعنصرية والتوسعية لإسرائيل ، ورفضهم استمرارها في احتلال الأراضي الفلسطينية ، وقتل وتهجير الشعب الفلسطيني، وممارساتهم الهمجية والعنيفة التي لا تمت للإنسانية بصلة[2].

من هنا يُلاحظ أنّ الشعب الجزائري والدولة الجزائرية لن يعترفا بإسرائيل، خاصة أنّ هذا الأمر بالنسبة للجزائري غير قابل للنقاش، لأنّ الإجابة ستكون دوماً لا أعترف بإسرائيل، وهي نقطة قوة تحسب للشعب الجزائري الذي يقف دائماً إلى جانب القضية الفلسطينية، كما أنَّ الجزائري إذا سألته عن فلسطين، ستقترن إجابته بالشعار التالي: " الجزائر مع فلسطين ظالمة أو مظلومة".

ومن بين الأسس التي يبني عليها الشعب الجزائري علاقته مع فلسطين شعار " **بالروح بالدم نفديك يا فلسطين** "، وهذا يدل على وفاء الشعب الجزائري الأبدي لرسالة الشهداء، اعتزازاً وافتخاراً بفلسطين التي تعتبر رمز الصمود والتحدي والعروبة، وهنا يظهر جليّاً التأثير

[1] – عبد الرحيم رحموني، نجاح شمس الهدى، المرجع السابق الذكر، ص ص 86،87.

[2] – فاطمة الزهراء بوسكران ، أسماء عبد الصادوق ، المرجع السابق الذكر، ص 76.

الشعبي على السياسة الخارجية للدول، ويظهر في أبرز مثال في العلاقات الجزائرية – الفلسطينية، فلا تكاد تصادف جزائرياً إلا واعترف بالحب الأبدي لفلسطين والاعتزاز المطلق بفلسطين رمز العروبة والشهادة[1].

هذه الأطروحات يؤكدها الواقع الجزائري المدافع عن حق الشعوب في تقرير مصيرها واعتبار إسرائيل العدو الحقيقي للجزائر، خاصة أنّ إسرائيل في الآونة الأخيرة تسعى إلى تشويه صورة الجزائر بصور مفبركة عكست مدى الانحطاط الذي توظفه في حربها ضد العرب، ولا يقف الأمر هنا، بل إنّ الجزائر حكومة وشعباً تقر صراحة وعلناً بكل الطرق استحالة الاعتراف بها.

في نفس السياق، فقد جاء في كلمة الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون ضمن أعمال الدورة الخامسة والسبعين 75 (للجمعية العامة للأمم المتحدة): " بخصوص القضية الفلسطينية التي تبقى بالنسبة للجزائر وشعبها قضية مقدسة بل أمّ القضايا، نعبر مجدداً عن دعمنا الثابت للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة وحقه غير القابل للتصرف أو المساومة في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشريف قناعة منا أن تسويتها تعتبر مفتاح الاستقرار في الشرق الأوسط ".

كما أوضح الرئيس الجزائري في أحد اللقاءات مع الصحافة المحلية أنّ الجزائر لا يمكن لها في أيِّ يوم وفي أي وقت أن تطبع العلاقات مع الكيان الإسرائيلي، حيث إنَّها " لن تهرول لهذا التطبيع ولن تباركه إطلاقاً "، خاصة أنَّ فلسطين من الثوابت الوطنية للجزائر، ويضيف أنّ منطقة الشرق الأوسط وبؤر التوتر فيها ترتبط بحل القضية الفلسطينية لأنّها مفتاح السلام في الشرق الأوسط ، هذا الكلام نابع من خصوصية الشعب الجزائري والدولة الجزائرية الرافضة لأي علاقة مع إسرائيل مهما كانت طبيعة هذه العلاقات، ولا يمكن في أيِّ وقت أن تعترف الجزائر بها أبداً[2].

وهذا ما جعل دور الجزائر في الماضي والحاضر يتأسس وينبني على نقطتين هما : **الدفاع اللامشروط** عن القضية الفلسطينية باعتبارها قضية مقدسة، **وعدم الاعتراف** بأنّ هناك دولة اسمها إسرائيل، هذا ما تأسس عليه دور الجزائر تجاه القضية الفلسطينية كما لاحظناه

[1] – عبد الرحيم رحموني، نجاح شمس الهدى ، المرجع السابق الذكر، ص 87.

[2] – المرجع نفسه، ص 88.

في حروب 1936 و 1948 و 1967 و 1973 ، وما زال يعكسه الوقوف الجزائري إلى جانب فلسطين والدفاع عنها في المحافل الدولية، بالإضافة إلى المساعدات التي تقدمها الجزائر حكومة وشعباً لفلسطين وهو أقل ما يمكن تقديمه لهذه القضية في الوقت الراهن في ظل المعطيات الدولية والإقليمية في الشرق الأوسط، ومدى الاختراق الإسرائيلي لكل المؤسسات الدولية، بل إنّ اللوبي الإسرائيلي أصبح أكثر ما يؤثر على القرارات الدولية في السياسة العالمية[1].

وقد شدد الرئيس على أن القضية الفلسطينية " من ثوابت السياسة الخارجية للدولة الجزائرية، وسوف نظل مثلما كنا منذ الأزل سندا لإخواننا الفلسطينيين، لن نتأخر في الاستجابة إلى ندائهم وسوف نقف مع نضالهم حتى استرجاع حقهم المشروع في بناء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وتحقيق حق العودة" ، داعيا المجتمع الدولي إلى " تحمل مسؤوليته التاريخية اتجاه الشعب الفلسطيني الذي يواجه قوة استعمارية غاشمة، وذلك بتطبيق كل قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالشرعية الدولية"[2].

يظهر موقف الجزائر واضحاً من التطبيع العربي – الإسرائيلي عامة، والمغربي – الإسرائيلي خاصة، وذلك من خلال قرارات رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون في دعمه للقضية الفلسطينية، ورفضه للتطبيع مع الكيان الصهيوني حيث يقول: " لن نشارك ولن نبارك الهرولة مع الكيان الصهيوني "، واعتباره بأن القضية الفلسطينية هي أم القضايا في الشرق الأوسط، مطالباً بالاعتراف باستقلال فلسطين وفق حدود 1967 وعاصمتها القدس، وهذا من خلال رفضه لصفقة القرن، والدعوى إلى إشراك الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وإقامة دولتهم.

[1] – عبد الرحيم رحموني، نجاح شمس الهدى، المرجع السابق الذكر، ص ص 88–89.

[2] –مجلس الأمة،19ديسمبر 2019...12جوان 2021 ..541 يوماً من الانجازات والتحديات، ص 25.

المبحث الثاني: دور الجزائر في إطار القمة العربية بالجزائر في دعم القضية الفلسطينية

عرفت الدبلوماسية الجزائرية حضوراً قويًا ونشطًا خلال سنة 2022، من خلال مواكبتها للتوجّهات الجديدة للسياسة الخارجية للبلاد على ضوء التحديات الأمنية المحيطة بها، جعلتها تسترجع دورها الحيوي في المحافل الدولية وتتموقع كقوة إقليمية فاعلة، مع أداء دور الوسيط الوثيق في القضايا الإقليمية والدولية، وهو الدور الذي كان معروفاً عن الجزائر في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي.

ومن بين أبرز الانجازات التي حقّقتها الدبلوماسية الجزائرية وتجسّدت على أرض الواقع احتضانها لأشغال القمة العربية الـ31، تحت شعار "لم الشمل العربي"، حيث مكّنها هذا الحدث العربي من لعب دور هام في تعزيز العمل العربي المشترك وتحقيق وحدة الصف، ما جعل هذه القمة "ناجحة بامتياز"[1].

استضافت الجزائر في 1 و2 نوفمبر 2022، " القمة العربية العادية الـ 31 "، وهي القمة الرابعة التي تستضيفها بعد القمم التي استضافتها من قبل(في الأعوام 1973 و 1988و 2005) وقد عُقدت آخر قمة عربية في تونس في مارس 2019 ، وكان يُفترض أن تُعقد في الجزائر قمة عربية أخرى في عام 2020 ، إلا أن تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد(كوفيد 19)، وما عقب هذه الجائحة من قيود، دفعَا إلى تأجيلها إلى أن وافق مجلس وزراء الخارجية العرب على مقترح الجزائر المتمثل في عقدها في التاريخ المذكور، وهو تاريخ يوافق احتفالات الجزائر بالذكرى الثامنة والستين لانطلاق ثورتها التحريرية من الاستعمار الفرنسي عام 1954.

[1] – المساء، **نجاح باهر في لم الشمل الفلسطيني والعربي**، 2022/12/31، https://www.el_massa.com/dz/،(تاريخ الزيارة / دخول الموقع) (2023/05/04).

وقد انشغلت القمة بالعديد من القضايا العربية والإقليمية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، وأزمات سورية واليمن وليبيا والعراق والسودان، إضافة إلى الحرب في أوكرانيا وتداعياتها على الدول العربية[1].

ولم تسلم القمة العربية بالجزائر من الخلافات العربية، التي أبرزها الخلاف بشأن عودة سورية إلى جامعة الدول العربية؛ إذ قادت الجزائر جهدًا في هذا الشأن، ساندتها فيه عدة دول عربية؛ من بينها العراق ولبنان، إضافة إلى الأردن الذي برز باعتباره أكثر الداعمين لإعادة سورية إلى جامعة الدول العربية .في حين عارضت دول عربية أخرى، أهمها قطر والسعودية ومصر، هذا الأمر. وبرزت خلافات، أيضًا، بين الجزائر والمغرب، في سياق التحضير لعقد القمة؛ إذ انقطعت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، في أوت 2021، نتيجة خلافات مرتبطة بقضية الصحراء الغربية والموقف من إسرائيل[2].

كما تمكّن رئيس الجمهورية من جمع أكبر عدد ممكن من القادة العرب للمشاركة في هذا الحدث العربي الهام، منهم من شارك ومثل بلاده لأول مرة، ومنهم من سبق له المشاركة.

وقد كانت القضية الفلسطينية متصدرة لأولويات القمة العربية بالجزائر، إضافة إلى تناول مواضيع جديدة لأول مرة مثل: الأمن الغذائي والأمن المائي والأمن الطاقوي وقضايا تغيّر المناخ والحاجة إلى حلول عربية للمشاكل العربية.

المطلب الأول: جهود الجزائر في توحيد الصف الفلسطيني قبل القمة العربية بالجزائر

تسعى الجزائر إلى استعادة دورها على الصعيد العربي والدولي الذي كان غائباً منذ سنوات، وذلك من خلال محاولتها لعب دور الوسيط في القضايا المطروحة وأهمها القضية الفلسطينية، وفي محاولة منها لتوحيد الصف الفلسطيني، من أجل قول كلمته الأخيرة ليصبح يداً واحدة في مواجهة العدو الإسرائيلي والظفر بالاستقلال.

---

[1] –تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **قمة الجزائر العربية: نتائج عادية في ظروف غير عادية**، 2022/11/03، https://www.dohainstitute.org/ar/political Studies/Pages/algiers-arab-summit-ordinary-outcomes-in-extraordinary-circumstances.aspx،(تاريخ الزيارة / دخول الموقع (2023/05/04).

[2] – المرجع نفسه.

في يناير (كانون الثاني) الماضي اعتمد الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون مبادرة لتوحيد الفلسطينيين وإنهاء ملف الانقسام بين حركتي "فتح" و"حماس"، بتكليف من جامعة الدول العربية على أن يجري التوصل إلى حل نهائي قبل انعقاد القمة العربية في نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل التي ستكون مخصصة لدراسة الأوضاع الفلسطينية.

وتعد مبادرة الجزائر المدعومة عربياً الفرصة الأخيرة التي تمنحها جامعة الدول العربية لحركتي "حماس" و"فتح" لإنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة الفلسطينية، ولتنفيذ ذلك اجتمعت السلطات الجزائرية مع قيادات جميع الفصائل في مارس (آذار) الماضي لجمع وثائق ومقترحات حول آليات تطبيق المصالحة الوطنية وإنهاء الانقسام الداخلي[1].

حاولت الجزائر لم الشمل الفلسطيني على أراضيها، من أجل التوصل إلى اتفاق قبل القمة، وقد وقعت الفصائل الفلسطينية الـ 14 اتفاق مصالحة في الجزائر العاصمة تعهدت فيه بإجراء انتخابات بحلول تشرين الأول/أكتوبر 2023 في أحدث محاولة لها لإنهاء الانقسام المستمر منذ أكثر من 15 عاما. وهي المبادرة التي توّجت في 13أكتوبر 2022، بما سمي بـ"إعلان الجزائر"، الذي يضع حدا للانقسام وسيكون بمثابة أرضية صلبة لتحقيق الوحدة بينها، ووقع الإعلان في " قصر الأمم " حيث أعلن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1988 " قيام الدولة الفلسطينية " [2]منذ أربعين سنة ، كما أشار الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، واعتبر هذا اليوم على أنه يوم تاريخي.

ونص إعلان الجزائر لتوحيد الصف الفلسطيني على تسعة (9) بنود تغطي القضايا المحورية كافة، وهي:

1. تأكيد أهمية الوحدة الفلسطينية كأساس للصمود والتصدي ومقاومة الاحتلال لتحقيق الأهداف المشروعة للشعب الفلسطيني، واعتماد لغة الحوار والتشاور، في حل

[1] – عز الدين أبو عيشة، **فرصة أخيرة للمصالحة الفلسطينية برعاية الجزائر فهل تنجح؟**، 2022/09/24، https://www.independentarabia.com/node/375246/(تاريخ الزيارة / دخول الموقع (2023/05/06).

[2] –فرانس24، **الفصائل الفلسطينية توقع اتفاق مصالحة في الجزائر لإجراء انتخابات وتشكيل حكومة وحدة**، 2022/10/13، https://www.france24.com/ar/(تاريخ الزيارة / دخول الموقع)(2023/05/06).

الخلافات على الساحة الفلسطينية، في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

2. اتخاذ الخطوات العملية لإنهاء الانقسام فوراً، بهدف تحقيق المصالحة الوطنية وتكريس مبدأ الشراكة السياسية مع مختلف القوى الوطنية الفلسطينية، بما في ذلك الانتخابات، وبما يسمح بمشاركة واسعة في الاستحقاقات السياسية القادمة[1].
3. ضرورة تعزيز دور منظمة التحرير الفلسطينية، وتفعيل مؤسساتها بمشاركة جميع الفصائل، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني بجميع مكوناته، ولا بديل منها.
4. انتخاب المجلس الوطني الفلسطيني في الداخل والخارج، وحيثما أمكن، وفقاً للتمثيل النسبي، وفقاً للصيغة المتفق عليها والقوانين المعتمدة، بمشاركة جميع القوى الفلسطينية في أقرب وقت، خلال عام واحد من توقيع الإعلان. وتعرب الجزائر عن استعدادها لاحتضان هذا الاستحقاق الفلسطيني الهام، الذي لقي شكر وتقدير جميع الفصائل في هذا الاجتماع.
5. الإسراع في إجراء انتخابات عامة، رئاسية وتشريعية، مع تحديد مدة زمنية لا تزيد على العام، في المناطق الفلسطينية، بما فيها مدينة القدس عاصمة الدول الفلسطينية، وفقاً للقوانين المعتمدة.
6. تشكيل حكومة وحدة وطنية تلتزم الشرعية الدولية، وتحظى بدعم مختلف القوى الفلسطينية، وتكون مهمتها الأساسية تنفيذ إستراتيجية وطنية وموحدة لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي، أخذاً بالاعتبار التطورات الخطيرة الحاصلة، على الساحتين الإقليمية والدولية وتداعياتها على مستقبل القضية الفلسطينية.
7. توحيد المؤسسات الوطنية الفلسطينية وتجنيد الطاقات والموارد المتاحة والضرورية لتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار ودعم البنى التحتية للشعب الفلسطيني، بما يدعم صموده في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي.

[1] – العربي الجديد، عثمان لحياني، " **إعلان الجزائر" للمصالحة الفلسطينية: شراكة سياسية وإنهاء الانقسام**، 2022/10/12، https://www.alaraby.co.uk/politics/(تاريخ الزيارة / دخول الموقع) (2023/05/06).

8. تفعيل آلية العمل للأمناء العامين للفصائل، على طريق إنهاء الانقسام، وإنجاز المصالحة والشراكة السياسية الوطنية لمتابعة الشأن الفلسطيني.
9. يتولى فريق عمل جزائري فلسطيني مشترك برئاسة جزائرية، وبمشاركة عربية، الإشراف والمتابعة لتنفيذ بنود هذا الاتفاق[1].

رحبت الفصائل الفلسطينية ببنود إعلان الجزائر واعتبرتها فاتحة خير للم الشّمل الفلسطيني، في انتظار إعلانها رسميا في قمة الجزائر المزمع عقدها في 01 و02 نوفمبر 2022.

كما أكدت الفصائل الفلسطينية مشاركتها في الاجتماع بروح إيجابية لرأب الصدع الفلسطيني، لكن المطالب تختلف من طرف لآخر. وتعتبر بعض الفصائل أن وقوف الجزائر وراء المبادرة الجديدة قبيل القمة العربية، يفرض التزامات سياسية على الفصائل ومسؤولية كبيرة لإنجاح الاجتماع.

وقال المتحدث باسم حركة فتح في الجزائر **يامن قديح**، لـ"**العربي الجديد**"، إن "فتح متفائلة بالورقة الجزائرية، وباعتقادنا فإن الجزائر تملك كل الإمكانية لتجاوز المعيقات التي تتسبب عادة في التنصل من الاتفاقات السابقة لتحقيق منجز المصالحة". وأضاف أن "كل الحسابات الفصائلية الضيّقة تسقط أمام دور محوري للجزائر في القضية الفلسطينية، وهذا يفرض على الفصائل أن تقدّر الدور الجزائري الداعم للحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني، والرافض لمسارات التطبيع، وبالأساس تغليب المصلحة الوطنية."

من جهته، أكد القيادي في "حماس" **إسماعيل رضوان**، لـ"**العربي الجديد**"، أنّ حركته حريصة على إنجاح الجهود الجزائرية لتحقيق المصالحة واستعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية، مشيراً إلى أنّ "هذا الجهد الجزائري المقدر والحرص على القضية يقتضي من الكل الفلسطيني، خصوصاً الإخوة في فتح والرئيس محمود عباس، أن يعملوا على تحقيق هذه

[1] – العربي الجديد، عثمان لحياني، المرجع السابق الذكر.

المصالحة، والتعامل الإيجابي مع ما يريده الكل الوطني من خلال العمل على بناء وإصلاح منظمة التحرير الذي لا بد أن يشارك فيها الكل الفلسطيني لأنها المدخل الحقيقي لإنهاء الانقسام وإعادة الوحدة[1].

إضافة إلى ترحيب الفصائل الفلسطينية بهذه المبادرة الجزائرية لتوحيد الصف الفلسطيني باتفاق الفصائل الفلسطينية، نجد كذلك ترحيب دولي بهذه المبادرة من طرف الاتحاد الأوروبي وروسيا والعديد من الدول العربية والإسلامية، حيث ووصفته بـ"المشجع"، ودعا الاتحاد الأوروبي الفصائل الفلسطينية لتكثيف الجهود نحو تحقيق وحدة سياسية فلسطينية فاعلة، والاتفاق على جدول زمني لإجراء انتخابات وطنية ديمقراطية.

كما رحب الأمين العام للأمم المتحدة، **أنطونيو غوتيريش**، بالاتفاق، ووصفه بأنه "خطوة إيجابية نحو المصالحة الفلسطينية الداخلية[2].

لقد ساهم هذا الاتفاق بين الفصائل الفلسطينية برعاية جزائرية في إعادة القضية الفلسطينية إلى دائرة الاهتمام العربي، بعد المجهودات الجبارة التي قامت بها الجزائر ممثلة بالرئيس عبد المجيد تبون، الذي أراد استرجاع المكانة الجزائرية عربياً وإقليميا، والتأكيد على الدور الذي يمكن للجزائر أن تلعبه في حل النزاعات، والوقوف مع الشعوب في تقرير مصيرها ونيل استقلالها ، وخاصة فلسطين الدولة الشقيقة .

[1] –العربي الجديد، **الحوار الفلسطيني في الجزائر: أي فرص للمصالحة وإنهاء للانقسام؟**، 11/ 10/ 2022، https://www.alaraby.co.uk/politics/،(تاريخ الزيارة / دخول الموقع) (2023/05/06).

[2] – القدس العربي، **الجزائر تعد بـ " خطوات عملية " تجاه المصالحة بعد القمة العربية..والفلسطينيون يقابلون الاتفاق بفتور بعد خلافات تشكيل الحكومة**،2022/10/16، https://www.alquds.co.uk/،(تاريخ الزيارة / دخول الموقع) (2023/05/06).

المطلب الثاني: مخرجات القمة العربية بالجزائر تجاه القضية الفلسطينية ودور الجزائر فيها

لقد كانت القمة العربية في الجزائر قمة فلسطينية بامتياز، وذلك من خلال اعتبار أن القضية الفلسطينية هي قضية العرب كلهم، وأنها قضية مركزية بحيث جعلها الرئيس عبد المجيد تبون على رأس أولويات قمة الجزائر 2022. ومن أهم مخرجاتها بالنسبة للقضية الفلسطينية مايلي:

- تصدر قضية فلسطين القضايا العربية الأخرى في مؤتمر القمة العربية في الجزائر، بسبب الموقف الرسمي الجزائري المؤيد والداعم لهذه القضية.
- توحيد الصف الفلسطيني حيث دعت الجزائر إلى مؤتمر القمة العربية وفدان من حركتي " فتح "و"حماس " والسلطة الوطنية الفلسطينية بصفتها ممثلة لدولة فلسطين[1].
- صدور" إعلان الجزائر" الذي أكد ضرورة لم شمل الفلسطينيين وتوحيد صفوف فصائلهم، واعتبار ذلك من قرارات القمة العربية. وتأليف فريق جزائري عربي لتنفيذ ما جاء فيه من قرارات وبنود.
- اعتبار " إعلان الجزائر " نجاحاً كبيّراً للجزائر، فقد نص هذا الإعلان على إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة خلال عام واحد من توقيع الإعلان، وأن يكون انتخاب المجلس الوطني الفلسطيني وفق نظام التمثيل النسبي في داخل فلسطين وخارجها[2].
- التأكيد على مركزية القضية الفلسطينية والدعم المطلق لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في الحرية وتقرير المصير وتجسيد دولة فلسطين المستقلة كاملة السيادة على خطوط 4 حزيران 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وحق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لعام 1948.

---

[1] – سامية غربي، " **قراءة للقمة العربية في الجزائر قمة لم الشمل العربي سنة 2022**"، مجلة دراسات شرق أوسطية، المجلد 26، العدد102، 2023، ص 139.

[2] – المرجع نفسه، ص 139.

– التأكيد على التمسك بمبادرة السلام العربية لعام 2002 بكافة عناصرها وأولوياتها، والالتزام بالسلام العادل والشامل كخيار استراتيجي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكافة الأراضي العربية، بما فيها الجولان السوري ومزارع شبعا وتلال كفر شوبا اللبنانية، وحل الصراع العربي–الإسرائيلي على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام والقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

– التشديد على ضرورة مواصلة الجهود والمساعي الرامية لحماية مدينة القدس المحتلة ومقدساتها، والدفاع عنها في وجه محاولات الاحتلال المرفوضة والمدانة لتغيير ديمغرافيتها وهويتها العربية الإسلامية والمسيحية والوضع التاريخي والقانوني القائم فيها[1].

– المطالبة برفع الحصار الإسرائيلي عن قطاع غزة وإدانة استخدام القوة من قبل السلطة القائمة بالاحتلال ضد الفلسطينيين، وجميع الممارسات الهمجية بما فيها الاغتيالات والاعتقالات التعسفية والمطالبة بالإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين، خاصة الأطفال والنساء والمرضى وكبار السن.

– التأكيد على تبني ودعم توجه دولة فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، ودعوة الدول التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين إلى القيام بذلك، مع ضرورة دعم الجهود والمساعي القانونية الفلسطينية الرامية إلى محاسبة الاحتلال الإسرائيلي على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي اقترفها ولا يزال في حق الشعب الفلسطيني[2].

من خلال قراءة مخرجات القمة العربية بالجزائر تجاه القضية الفلسطينية، يتضح دور الجزائر وموقفها الثابت والراسخ في مسألة دعم القضية الفلسطينية، لتحقيق الوحدة وتجسيد الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس، وذلك من خلال تجسيد العضوية الكاملة لدولة فلسطين بالأمم المتحدة، ودعم القضية الفلسطينية للخروج من وضع الضعف

[1] – وكالة الأنباء الجزائرية، **إعلان الجزائر المنبثق عن القمة الجزائرية**، 2022/11/02، https://www.aps.dz/ar.algerie/134070،(تاريخ الزيارة / دخول الموقع) (2023/05/10).

[2] – المرجع نفسه.

والانقسام، إلى الوحدة والانسجام، ومجابهة المحتل الصهيوني، لدحر الاحتلال وتحقيق حرية ودعم حقوق الشعب الفلسطيني.

وهذا ما توضحه وتجسده تصريحات الرئيس تبون في مختلف المناسبات والأوقات، على أن القضية الفلسطينية كانت وستبقى المرتكز الأساسي لحالة الاستقرار بمنطقة الشرق الأوسط، وبالتالي عدم القبول بتهميشها، وهذا ما دعا إلى ضرورة توحيد الصف الفلسطيني من خلال المصالحة التي استضافتها الجزائر والجهود التي تبذلها بشكل مستمر في هذا الإطار، وما لقيته هذه المبادرة الجزائرية من ترحيب وتفاعل من جميع الفصائل الفلسطينية الواثقة في دور الوسيط الذي تلعبه الجزائر، هذا الدور الثابت والراسخ في مبادئها وما قامت به من مصالحات ناجحة في مختلف القضايا العربية والإقليمية، وأن الجزائر ستظل إلى جانب القضية الفلسطينية في كل الظروف، وستبقى أولوية بالنسبة للدبلوماسية السياسية الجزائرية، وهذا بحد ذاته يعتبر مكسبا مهما للقضية الفلسطينية، ويبقيها قضية حيّة في عمقها العربي والإسلامي، وهذا ما حاولت القمة العربة بالجزائر 2022 التأكيد عليه من خلال إعلانها المنبثق عن هذه القمة، وإعلانها للم الشمل العربي وتوجيه أنظاره للقضية الأم ألا وهي القضية الفلسطينية. بالرغم من الظروف الإقليمية والدولية الراهنة كالحرب الروسية الأكرانية وقضايا الأمن الغذائي والمناخ والطاقة..، وكأنّ الرئيس الجزائري الآن يعيد البوصلة من جديد للاهتمام بالقضية الفلسطينية، وتعزيز حضورها السياسي على المستوى الداخلي الفلسطيني، وعلى المستوى الدولي، عبر الجهود التي تبذلها الجزائر في هذا الإطار.

المطلب الثالث: مستقبل القضية الفلسطينية على ضوء مخرجات القمة العربية بالجزائر

سعت القمة العربية بالجزائر إلى إعادة بعث القضية الفلسطينية إلى الواجهة العربية والدولية، واعتبرتها القضية المركزية لحلول السلام في الشرق الأوسط.

وفي محاولة لاستشراف المستقبل، يبدو واضحاً أن ميزان القوى المختلّ لمصلحة إسرائيل قابل للكسر إن توافرت عناصر الإستراتيجية الناجحة لدى الفلسطينيين؛ **وأولها** التخلي عن أوهام الماضي بإمكانية الوصول إلى حل وسط مع الحكومات العنصرية اليمينية الإسرائيلية، ومع الحركة الصهيونية، والاستعداد لتبنّي نهج وطني مقاوم، وليس متفاهماً أو منسقاً مع الاحتلال وأدواته، أي تبنّي إستراتيجية وطنية كفاحية بديلة لنهج الماضي الذي

فشل[1]. حيث يمكن التأكيد على أن المصالحة الفلسطينية وإنهاء الانقسام خيار لا رجعة فيه، فوحدة الشعب الفلسطيني هي الحصن المنيع والسد الذي ستتكسر أمامه كل المؤامرات الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية وإنهائها إلى الأبد . فالقناعة الوحيدة هي إنهاء الانقسام، وأن يكون ضمن الثوابت الفلسطينية ودون أي تدخلات أو إملاءات خارجية "[2].

وثانياً، إنهاء الانقسام الداخلي الفلسطيني، عبر تشكيل قيادة وطنية موحّدة تضم جميع القوى الفلسطينية على أساس الإستراتيجية المذكورة، وبآلية الشراكة الديمقراطية التي لا ينفرد فيها أي فرد، أو فصيل، أو تنظيم بالقيادة، أو بادّعائها.

وثالثاً، استعادة ثقة الشعب الفلسطيني عبر الانتخابات الديمقراطية الحرّة، للرئاسة ومجلس وطني فلسطيني جديد بجزأيه في الخارج والداخل (المجلس التشريعي) يعيد إلى منظمة التحرير الفلسطينية هيبتها، ودورها النضالي، ويعزّز قدرتها على تمثيل الشعب الفلسطيني، لمنع أي محاولةٍ للمساس بحقوقه، ودرء أي ادّعاء من أي طرفٍ بقدرته على الحديث نيابة عن الشعب الفلسطيني، وعن ممثليه الحقيقيين[3].

على ضوء مخرجات القمة العربية بالجزائر" قمة لم الشمل " واعتبار القضية الفلسطينية قضية مركزية بالنسبة للأمة العربية والإسلامية، فإن مستقبل القضية الفلسطينية سيرى النور إذا ما تمسك الفلسطينيون شعباً وحكومة بما جاء في " إعلان الجزائر " وجسدت كل مقترحاته وتوصياته على أرض الواقع، لأن استمرار الانقسام الداخلي الفلسطيني من أهم أسباب اختلال ميزان القوى، حيث تستغله الحكومات الإسرائيلية للتهرّب من تطبيق القرارات الدولية ومن كل عملية سياسية. فمفتاح المستقبل بيد الفلسطينيين، وليس بيد غيرهم وذلك عن طريق إجراء انتخابات نزيهة توضح للعالم مدى ديمقراطيتها وتمسكها بحقوقها ضمن إطار قانوني شفاف.

---

[1] –الوطن، **آفاق المستقبل للقضية الفلسطينية**،2022/06/27، https://www.al-watan.com/article/6757/،(تاريخ الزيارة / دخول الموقع) (2023/05/15).

[2] – معاذ أحمد محمد العطشان، **واقع العمل الفلسطيني بين الانقسام والوحدة (2006–2017) دراسة تحليلية**، (مذكرة ماجستير منشورة)، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، آيار 2018، ص98.

[3] – الوطن، المرجع السابق الذكر.

كما قد دعت هذه القمة إلى من خلال تصريحات عبد المجيد تبون ومحاولاته إلى تشكيل لجنة عربية لمنح فلسطين عضوية أممية كاملة، وما لاقاه هذا الطرح من استحسان لدى الدول العربية ودول العالم كالصين وروسيا...

خلاصة :

لقد استطاع الرئيس تبون إعادة القضية الفلسطينية إلى الواجهة، رغم التراجع الذي منيت به في السنوات الأخيرة بسبب الأوضاع الداخلية التي تعيشها بعض الدول العربية أو ما يعرف بأزمة الربيع العربي، إضافة إلى الهرولة إلى التطبيع مع إسرائيل من بعض الدول العربية، بالرغم من أن هذا التطبيع يعتبر الخطر الأكبر على العالم العربي، إلا أن تبون كان واضحاً في قراره بعدم الهرولة والتطبيع مع هذا الكيان الصهيوني، وإن اضطره الأمر إلى قطع علاقاته مع الدول المطبعة كالمغرب مثلاً، بحث نجده في كل المناسبات يبرز موقف الجزائر الثابت والراسخ تجاه القضية الفلسطينية، وخاصة من خلال رسائله للأمم المتحدة بمنح العضوية الكاملة لفلسطين، وفي القمة العربية أيضا التي اعتبرت القضية الفلسطينية قضية مركزية وأعادتها إلى الواجهة العربية، وفي مختلف تصريحاته الإعلامية.

في الإطار العربي، لاحظ التقييم الرفض الشعبي الواسع للتطبيع مع الكيان الإسرائيلي ، كما برزت مظاهر هذا الرفض بشكل جلي في مونديال قطر. ولاحظ التقييم أن الجزائر لعبت دوراً مهماً في مقاومة التطبيع عربياً وفي الساحة الإفريقية، وهو دور ستتابعه خلال سنة 2023

الخاتمة:

القضية الفلسطينية وشعبها قضية محورية في العالم اليوم وذلك لما تحتله من مكانة استراتيجية في السياسات الخارجية للكثير من الدول السيادية، جعلت منها جسر تواصل بين الشعوب والهيئات الرسمية وغير الرسمية المتعطشة لحرية الشعب الفلسطيني.

الجزائر هي الوحيدة من بين الدول التي ساندت وبقيت ثابتة على مواقفها المستمدة من ثورتها ونضالها المجيد، وهي تنتقد التقصير الدولي اتجاه القضية الفلسطينية ، وتطالب بقيام دولة فلسطين المستقلة .

أن السياسة الجزائرية كانت، ومازالت داعمة للشعب الفلسطيني ولنضاله من أجل التخلص من الاحتلال ونيل الحرية والاستقلال، وكان نموذج الثورة الجزائرية ملهماً لفصائل الحركة الوطنية الفلسطينية، فكانت الجزائر داعمة لفلسطين قبل استقلالها من خلال الحركات والجمعيات والمنظمات، إضافة إلى دور الصحف الجزائرية في توجيه والتعريف بالقضية الفلسطينية.

مشاركة الجزائر في الحروب العربية الإسرائيلية وخاصة من خلال حربي 1967م و1973م، ومواقفها المشرفة من خلال بسالة وشجاعة جنودها في أرض المعركة، ومساعداتها المادية...، كما أن الجزائر تعتبر أول دولة تعترف بقيام دولة فلسطين عام 1988، وتدعمها في مختلف الهيئات الأممية والدولية، وتعترض على قرارات الأمم المتحدة المجحفة في حق الشعب الفلسطيني، وتساندها في مختلف انتفاضاتها.

تراجع الاهتمام الجزائري بالقضية الفلسطينية بعد الحراك الذي شهدته البلدان العربية منذ عام2010 ، حيث تركز الاهتمام على الوضع الداخلي الجزائري.

تأثير القضية الفلسطينية على العلاقات الجزائرية _ المغربية ، وذلك من خلال التطبيع مع العدو الإسرائيلي ما أدى إلى قطع الجزائر لعلاقاتها الدبلوماسية مع المغرب واعتبرتها تهديداً مباشراً لأمن واستقرار الجزائر.

تشهد السياسة الجزائرية في المرحلة الحالية _عهد عبد المجيد تبون_ تزايداً في الاهتمام بالقضية الفلسطينية، وهذا ما يظهر جلياً من خلال إعلان قمة الجزائر 2022،

واعتبار القضية الفلسطينية قضية مركزية، ومساندة شعبها في استرجاع حقه المسلوب والاعتراف بدولة فلسطين المستقلة , وعضويتها الكاملة في الأمم المتحدة إضافة إلى رفض التطبيع مع الكيان الصهيوني حيث يقول عبد المجيد تبون: " لا للهرولة مع اسرائيل "، فالجزائر كانت، ومازالت تعتبر خيار المقاومة خياراً استراتيجياً لاسترجاع الحقوق الفلسطينية حيث تعتبر " أن ما أخذ بالقوة لا يسترد لا بالقوة "، وتقديم كل أشكال الدعم السياسي والعسكري والمالي للشعب والقادة الفلسطينيين

قائمة المصادر والمراجع :

*القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.

أ-الكتب:

1-الإبراهيمي طالب أحمد ، **آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي**، (ط1؛ج3، بيروت:دار الغرب الإسلامي،1997).

2-أبو العماش العدوان عبد الحليم مناع ، **القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية 1946-1990**،(ط1؛ عمان: المكتبة الأردنية الهاشمية،2009).

3-أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1930_1945**، (ط4؛ ج3، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1992).

4-ألطون فخر الدين ، احتلال القرن: فلسطين في ظل أحادية الجانب، (تركيا: منشورات إدارة الاتصال برئاسة الجمهورية التركية، 2020).

5-أليكس مينتس وكارل دي روين الابن، **فهم صنع القرار في السياسة الخارجية**،(ط1؛دولة الإمارات العربية المتحدة:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2016).

6-أوهـــلال إدريـــس ، **مـــدراس الفكـــر الاســـتراتيجي:العميان العشـــرة والفيل**،(ط1؛(د.م.ن):مجموعة الأكاديميات الدولية،2018)

7-حتي يوسف ناصيف ، **النظريـة فـي العلاقـات الدوليـة**،(ط1؛بيروت:دار الكتاب العربي،1985).

8-حسن خليفة أحمد عبد الرحمن ، **صنع القرار في السياسة الخارجية_بعض المفاهيم، والنمـاذج، والجهـات الفاعلـة**، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية ، جامعة الإسكندرية، ديسمبر 2018.(ملتقى الباحثين السياسيين العرب).

9-دورتي جيمس ، روبرت بالتسغراف،**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**،تر:وليد عبد الحي،(ط1؛بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،1985)

10-طلاس مصطفى ،**الإستراتيجية السياسية العسكرية** ،(ج1؛ دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر،2011)

11-عرابي ساري فارس دعاني، ، مفاهيم ومصطلحات القضية الفلسطينية، (ط1؛ تركيا: مركز رؤية للتنمية السياسية،2017).

12-الفرا محمد ، **سنوات بلا قرار**، (ط1؛ القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1980).

13-فهمي محمد عبد القادر، **النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية**،(ط1؛عمان:دار الشروق للنشر والتوزيع،2010)

14-قناتش محمد ، **الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919_1930**، (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982).

15-لهلالي محمد ياسين ، **فلسطين في كتابات علماء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين "محمد البشير الإبراهيمي _أنموذجا_"**، دبلوم الدراسات الفلسطينية، أكاديمية دراسات اللاجئيين، 2019

16-نعمان جلال محمد ،**الإستراتيجية والدبلوماسية والبروتوكول "بين الاسلام والمجتمع الحديث"**،(ط1؛بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر،2004)

17-نيوف صلاح ، **مدخل إلى الفكر الاستراتيجي** ، (الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، كلية العلوم السياسية، د.س.ن).

18-هارت ليدل ، **الإستراتيجية وتاريخها في العالم** ، تر: الهيثم الأيوبي،(ط4؛ بيروت: دار الطليعة لطباعة والنشر،2000)

19-هلال حسن محمد عبد الغني ، **مهارات التفكير والتخطيط الاستراتيجي"كيف تربط بين الحاضر والمستقبل"**،(مصر: مركز تطوير الأداء والتنمية، 2008).

20-يارغر هاري آر ، **الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي "التفكير الاستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين"**،تر:رابح محرز علي،(ط1؛الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2011).

ب-المذكرات والأطروحات الجامعية:

1-إبرير حمودي ، **موقف الجزائريين من القضية الفلسطينية 1945_1973**، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر -باتنة-،2015.

2-أبو دربي عبد الله محمد سويلم ، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه القضية الفلسطينية 2006-2016، (مذكرة ماجستير منشورة)، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الأقصى -غزة، 2019.

3-باسط سميرة ، **الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب 1999_2014**،(مذكرة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر-3-، 2014.

4-باعربي قدور عدو وعبد الوهاب ، **دور الجزائر وموقفها من القضية الفلسطينية 1979-1993**، (مذكرة ماستر غير منشورة)، قسم العلوم السياسية، جامعة أحمد دراية – أدرار، 2017-2018.

5-بن أحمد محمد ، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2018.

6-بن سعدي أسماء ، **الجزائر والقضية الفلسطينية 1962_1973**، (مذكرة ماستر غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة المسيلة، 2016.

7-بن صفا سميرة ، **جمعية العلماء المسلمين والقضية الفلسطينية**، (مذكرة ماستر غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة المسيلة،2014.

8-بن عطية بغدادي حسين، **توجهات السياسة الخارجية الجزائرية في بعدها المتوسطي**،(مذكرة ماستر غير منشورة)،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم،2019.

9-بن عمر عشورة ، **البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية منذ 2011**،(مذكرة ماستر غير منشورة)،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر-بسكرة،2019.

10-بوديسة أحمد ، **الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المحيط الاقليمي 2011-2015**، (مذكرة ماستر غير منشورة)، كلية الحقوق -بودواو-،جامعة امحمد بوقرة_يومرداس-2015.

11-جمعة أنور حرب أبو مور، **التطور التاريخي لمشروع الدولة الفلسطينية (1964-1999)**، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، قسم التاريخ والآثار، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية -غزة، ، 2014.

12-حجازي محمد السعيد ، **الإستراتيجية الأمنية الجزائرية بمنطقة الساحل الإفريقي في ظل التواجد الفرنسي الأمريكي بعد 2012**،(أطروحة دكتوراه غير منشورة)،جامعة وهران 2

13-العابدي أسماء ، **دور الجزائر في حركة عدم الانحياز من خلال مؤتمر الجزائر عام 1973**، (مذكرة ماستر غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2014-2015.

14-عبد الكريم طارق عبد الكريم، " **تأثير اتفاقيات السلام وسياسات التطبيع على واقع القضية الفلسطينية (1978_2020)**"، (مذكرة ماجستير منشورة)، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2021.

15-عبد كريم طارق عبد الكريم، **تأثير اتفاقيات السلام وسياسة التطبيع على واقع القضية الفلسطينية (1978-2020)**، (مذكرة ماجستير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم ، 2021.

16-عدوان حنان ، **الشيخ الطيب العقبي ودوره الإصلاحي 1960_1980**، (مذكرة ماستر غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية-قطب شتمة-، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013.

17-عديلة محمد الطاهر ، **أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999_2004**، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2005

18-عريقات سلام إبراهيم الخليل ، **العلاقات الفلسطينية -الجزائرية (1990-2018)**، (مذكرة ماجستير منشورة)، جامعة الدراسات العليا_فلسطين، 2019.

19-العطشان معاذ أحمد محمد ، **واقع العمل الفلسطيني بين الانقسام والوحدة (2006-2017) دراسة تحليلية**، (مذكرة ماجستير منشورة)، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، آيار 2018.

20-علوي إسماعيل ، **دور نظرية الألعاب في تحديد السلوك الاستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية "قطاع خدمة الهاتف النقال بالجزائر"**،(أطروحة دكتوراه ير منشورة)،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ببسكرة، 2018

21-غربي نور الدين ، **هواري بومدين ودوره في القضية الفلسطينية**، (مذكرة ماستر غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018-2019.

22-فودة سيف الدين ، لحسن مراد ، **دور الدبلوماسية الجزائرية تجاه القضية الفلسطينية**، (مذكرة ماستر غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حمة لخضر - الوادي،2021-2022.

23-قطاف وسيلة لمين وزينب ، **دور الجزائر في القضية الفلسطينية 1962_1978**، (مذكرة ماستر غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف- المسيلة،2017.

24-نسيب زينب ، "**موقف علماء الإصلاح في الجزائر من قضية فلسطين 1917_1948**"، (مذكرة ماستر غير منشورة)، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي-، 2019.

25-هاشم حامد أحمد مرسي ، **نظرية المباريات ودورها في تحليل الصراعات الدولية مع تطبيق على: الصراع العربي الاسرائيلي**،(رسالة ماجستير منشورة)،(القاهرة: مكتبة مدبولي،(د.س.ن))

ج-المجلات والدوريات:

1-إبرير حمودي ، "**جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والقضية الفلسطينية 1931-1939**"، مجلة الحقيقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد21، العدد 01، 2022، الجزائر.

2-إبرير حمودي ،"**العلاقات الجزائرية الأمريكية وموقع القضية الفلسطينية فيها 1962/1989م**"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد السادس، العدد الثالث، سبتمبر 2021.

3-بوسكران فاطمة الزهراء ، أسماء عبد الصادوق ، " **مقاومة التطبيع وتداعياته على الأمن القومي الجزائري** "، مجلة الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية، المجلد01، العدد 02، 2022، الجزائر.

4-بوعلام ناصر ، "**التطبيع المغربي الإسرائيلي وتداعياته على قضية الصحراء الغربية والتوازنات الإقليمية في المنطقة المغاربية**"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 09، العدد 01، جانفي 2022، الجزائر.

5-تريمة صورية ، **مبادرات التطبيع العربي الإسرائيلي من كامب ديفيد إلى إتفاق أبرهام**، مجلة مدارات سياسية، المجلد5، العدد02، الجزائر، 2021، ص228.

6-ثابت إلهام ، **قمة بيروت وجهت النداء للسلام وحققت الإجتماع والمصالحة**، مجلة الجيش ، العدد203، أيار 2002، www.bebarmy.gov.lb ،(تاريخ الزيارة/ دخول الموقع) (2023/05/15).

7-رحموني عبد الرحيم ، نجاح شمس الهدى ، "**الجزائر بين ثنائية قدسية القضية الفلسطينية والرفض المطلق للتطبيع مع إسرائيل**"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 281، خريف 2020، فلسطين.

8-رقولي كريم ،"**المقاربات النظرية لتفسير السياسة الخارجية: ريتشارد سنايدر وجيمس روزنو نموذجا**"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية جامعة زيان عاشور بالجلفة-الجزائر-،المجلد 04، العدد 02،2019.

9-شعث عزام ، المقاطعة الدولية: منطق المقاومة الشعبية في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، المنظومة: منظمة التحرير الفلسطينية – مركز الأبحاث، العدد 266، 2016.

10-شنتي أحمد ، "**الجزائر والقضية الفلسطينية...صفحات من الجهاد المشترك**"، مجلة دراسات وأبحاث، العدد19، الجزائر،2015.

11-عثمان عثمان، مستقبل القضية بين المفاوضات السياسية والمقاومة المسلحة، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد 21(4)، فلسطين، 2007.

12-علقم سامي محمد ، "**موقف الحركات الوطنية الجزائرية من القضية الفلسطينية 1936_1948**"، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، المجلد 6، العدد 3،2020، فلسطين.

13-عمروش عبد الوهاب ، حفيظة طالب، صفقة القرن 2020:تسوية القضية الفلسطينية أم تصفيتها، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية).

14-غربي سامية ، " **قراءة للقمة العربية في الجزائر قمة لم الشمل العربي سنة 2022**"، مجلة دراسات شرق أوسطية، المجلد 26، العدد102، 2023.

15-هاله سليمة ،"**القضية الفلسطينية في كتابات العلامة الجزائرية البشير الإبراهيمي**"، مجلة دراسات وأبحاث، العدد23، 2016، الجزائر.

16-هيئة التحرير، الانتفاضة الفلسطينية 2015-2016، المستقبل العربي، المجلد 38، العدد 445، 2016. مسترجع من:http://search.mandumah.com/Record/726125

17-ولد الصديق ميلود ،"**أهمية البيئة النفسية لصانع القرار في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية-دراسة حالة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب-**"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد10، العدد01، أفريل 2019.

د-الجرائد والمواقع الإلكترونية:

1-الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، **الإستراتيجية على مستوى الأهداف والوسائل**، (2020/02/13)،https://www.politics-dz.com،(تاريخ زيارة / دخول الموقع)2023/03/11.

2-الموسوعة السياسية، ابتهال مبروك، "**عملية صنع القرار الخارجي**"، 2022/11/02،[https//:political-encyclopedia.org/dictionary], (تاريخ زيارة / دخول الموقع) (2023/03/20).

3-أم الخير سماتي، سارة شابي، " **المعالجة الإعلامية لقضية التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي _دراسة تحليلية لعينة من جريدة " الشروق اليومي " الجزائرية في الفترة الممتدة 04**

4-نبيل زكاوي، **ملامح العلاقات المغربية الإسرائيلية في سياق التطبيع: أصدقاء أم حلفاء؟**، 2022/03/09، https://studies.aljazeera.net/ar/article/5317 ، (تاريخ زيارة / دخول الموقع):(2023/05/02).

5-نون بوست، **ما موقف الجزائر من التعاون العسكري بين "إسرائيل" والمغرب؟**، 2022/07/22، https://www.noonpost.com/content/44727 ،(تاريخ الزيارة / دخول الموقع) (2023/05/02).

6-أنظر الموقع: https://www.el-mouradia.dz/ar/president/biography ، (تاريخ الزيارة / دخول الموقع) (2023/06/03).

7-ينظر إلى الموقع التالي: http://chat.openai.com/GhatGPT، (تاريخ الزيارة/ دخول الموقع) 2023/05/14

8-العربي الجديد، **الجزائر...كمين أم تطبيع؟**، 2022/08/03،https://www.alaraby.co.uk/politics/(تاريخ الزيارة / دخول الموقع) (2023/04/27).

9-المجد، " **الجزائر مع فلسطين ظالمة أو مظلومة "..هكذا تحدث الزعيم العروبي بومدين، ومازال الحال مستمراً في عهد الرئيس تبون**،https://almajd.net/2023/02/01 ،(تاريخ الزيارة / دخول الموقع) (2023/05/03).

10-عبد الحفيظ سجال، **الجزائر والمغرب: أي دور لـ"إسرائيل" في زيادة التوتر بينهما**،2021/08/19، https://www.noonpost.com/content/41573 ،(تاريخ الزيارة / دخول الموقع) (2023/05/02).
11-أحمد صقر، **هكذا ساهمت " إسرائيل " في توتر العلاقة بين المغرب والجزائر**، 2021/08/29، https://arabi21.com/story/1381492/،(تاريخ الزيارة / دخول الموقع) (2023/04/27).
12-حسين قايد، "**الزيارة التاريخية**".. **استفادة مغربية من اسلحة إرائيل وحديث عن "استفزاز جزائري"**، https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2021/11/24،(تاريخ الزيارة / دخول الموقع) (2023/05/02).
13-ماجد عزام، **الحضور الإسرائيلي والغياب العربي في الأزمة الجزائرية المغربية**، 2021/11/05، https://www.trtarabi.com/opinion/%D8%A7%D9%،(تاريخ الزيارة / دخول الموقع) (2023/05/02).
14-مجلس الأمة،19ديسمبر 2019...12جوان 2021 ..541 يوماً من الانجازات والتحديات
15-المساء، **نجاح باهر في لم الشمل الفلسطيني والعربي**، 2022/12/31، https://www.el_massa.com/dz/،(تاريخ الزيارة / دخول الموقع) (2023/05/04).
16-تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **قمة الجزائر العربية: نتائج عادية في ظروف غير عادية**، 2022/11/03، https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/algiers-arab-summit-ordinary-outcomes-in-extraordinary-circumstances.aspx،(تاريخ الزيارة / دخول الموقع) (2023/05/04).
17-عز الدين أبو عيشة، **فرصة أخيرة للمصالحة الفلسطينية برعاية الجزائر فهل تنجح؟**، 2022/09/24، https://www.independentarabia.com/node/375246/،(تاريخ الزيارة / دخول الموقع) (2023/05/06).
18-فرانس24، **الفصائل الفلسطينية توقع اتفاق مصالحة في الجزائر لإجراء انتخابات وتشكيل حكومة وحدة**، 2022/10/13، https://www.france24.com/ar/،(تاريخ الزيارة / دخول الموقع)(2023/05/06).

19-العربي الجديد، عثمان لحياني، " **إعلان الجزائر" للمصالحة الفلسطينية: شراكة سياسية وإنهاء الانقسام**، 2022/10/12، https://www.alaraby.co.uk/politics/(تاريخ الزيارة / دخول الموقع) (2023/05/06).

20-العربي الجديد، **الحوار الفلسطيني في الجزائر: أي فرص للمصالحة وإنهاء للانقسام؟**، 2022 /10/11، https://www.alaraby.co.uk/politics/(تاريخ الزيارة / دخول الموقع) (2023/05/06).

21-القدس العربي، **الجزائر تعد بـ " خطوات عملية " تجاه المصالحة بعد القمة العربية. و الفلسطينيون يقابلون الاتفاق بفتور بعد خلافات تشكيل الحكومة**،2022/10/16، https://www.alquds.co.uk/(تاريخ الزيارة / دخول الموقع) (2023/05/06).

22-وكالة الأنباء الجزائرية، **إعلان الجزائر المنبثق عن القمة الجزائرية**، 2022/11/02، https://www.aps.dz/ar.algerie/134070(تاريخ الزيارة / دخول الموقع) (2023/05/10).

23-الوطن، **آفاق المستقبل للقضية الفلسطينية**،2022/06/27، https://www.al-watan.com/article/6757/(تاريخ الزيارة / دخول الموقع) (2023/05/15).

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
كلمة شكر	
الإهداء	
مقدمة	أ–و
الفصل الأول: الفصل الأول: استراتيجية صنع قرار السياسة الخارجية –مقاربة مفاهيمية نظرية	
تمهيد:	09
المبحث الأول: إطار مفاهيمي لاستراتيجية صنع قرار السياسة الخارجية	10
المطلب الأول: تعريف الاستراتيجية	10
المطلب الثاني: أنواع الاستراتيجية	14
المطلب الثالث: استراتيجية صنع القرار في السياسة الخارجية	17
المبحث الثاني: إطار نظري استراتيجية صنع القرار في السياسة الخارجية	21
المطلب الأول: نظرية المباريات في صنع قرار السياسة الخارجية	22
المطلب الثاني: نموذج الفاعل العقلاني في صنع قرار السياسة الخارجية	26
المطلب الثالث: اقتراب صنع القرار في السياسة الخارجية	28
خلاصة الفصل الأول	33
الفصل الثاني: الاستراتيجية الجزائرية تجاه القضية الفلسطينية من 1945 إلى 2019	
تمهيد	35
المبحث الأول : الاستراتيجية الجزائرية تجاه القضية الفلسطينية في عهد الوحدة العربية	36
المطلب الأول : موقف الجزائر من قضايا التحرر والقضية الفلسطينية	36
المطلب الثاني : موقف الجزائر من قيام دولة إسرائيل	44
المطلب الثالث : دور الجزائر في الحروب العربية الإسرائيلية	53
المبحث الثاني: الاستراتيجية الجزائرية تجاه القضية الفلسطينية في عهد التفكك العربي	59
المطلب الأول : موقف الجزائر من الانتهاكات الإسرائيلية ضد فلسطين	59
المطلب الثاني: دور الجزائر في دعم قيام دولة فلسطين	63

المطلب الثالث : موقف الجزائر من مبادرات السلام	64
المطلب الرابع: موقف الجزائر من الانتفاضات الفلسطينية	72
خلاصة الفصل الثاني	80
الفصل الثالث: الإستراتيجية الجزائرية تجاه القضية الفلسطينية في عهد عبد المجيد تبون	
تمهيد:	82
المبحث الأول: موقف الجزائر من التطبيع المغربي الإسرائيلي في عهد الرئيس عبد المجيد تبون	83
المطلب الأول: موقف الجزائر من التطبيع المغربي الإسرائيلي	85
المطلب الثاني : آثار وانعكاسات التطبيع المغربي _ الإسرائيلي على العلاقات الجزائرية المغربية	90
المطلب الثالث: انعكاسات التطبيع المغربي الإسرائيلي على دور الجزائر تجاه القضية الفلسطينية	92
المبحث الثاني : دور الجزائر في إطار القمة العربية بالجزائر في دعم القضية الفلسطينية	96
المطلب الأول : جهود الجزائر في توحيد الصف الفلسطيني قبل القمة العربية بالجزائر	97
المطلب الثاني : مخرجات القمة العربية بالجزائر تجاه القضية الفلسطينية ودور الجزائر فيها	102
المطلب الثالث : مستقبل القضية الفلسطينية على ضوء مخرجات القمة العربية بالجزائر	104
خلاصة الفصل الثالث	107
الخاتمة	108
قائمة المصادر والمراجع	110
الملخص	121

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان سياسة وإستراتيجية الجزائر الخارجية تجاه القضية الفلسطينية من 1945م إلى 2022 ، ودراسة التغيرات التي طرأت عليها خلال هذه الفترة الزمنية وخاصة في عهد عبد المجيد تبون، وكيف أثرت على القضية الفلسطينية.

الجزائر تدعم قضايا التحرر بالعالم واستمدت ذلك من مبادئ ثورتها ونضالها الطويل ضد الاستعمار، وقد ساهمت الجزائر بكل ثقلها الدبلوماسي في حل الكثير من الصراعات الدولية والإقليمية ومن بينها الأزمة بليبيا ومالي، وموقف الجزائر واضحٌ صريحٌ وقويٌ، وهو أن لا وجود لسلام في الشرق الأوسط إلا باستقلال فلسطين على حدود قبل 1967 وعاصمتها القدس الشريف، وهذا ما تجسده القمة العربية بالجزائر2022، من لم للشمل العربي واعتبار القضية الفلسطينية قضية مركزية ومحاولة تدويلها.

Abstract: This study aims to show Algeria's policy and strategy towards the Palestinian issue from 1945 to 2022, And studying the changes that occurred during this time period, especially during the periode of President Abdul Majeed Taboun, and how it affected the Palestinian issue.

Algeria supports the issues of emancipation in the world and derived this from the principles of its revolution and its long struggle against colonialism. Algeria has poisoned all its diplomatic weight in resolving many international and regional conflicts, including the crisis in Lipya and Mali, Algeria's position is clear and strong, which is that there is no peasce in the Middle East except for the independence of Palestine on the borders before 1967 with its capital Al-Quds Al-Sharif, This is embodied in the Arab Summit in Algeria 2022, from the Arab reunification, and considering the Palestinian issue a central issue and trying to internatinonalize it.